

# الصراع على الكويت

مسألة الأمن والثورة

رضا ملال



بيتنا للنشر  
القاهرة

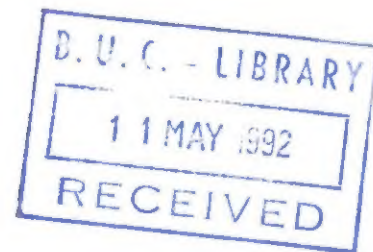
دار الجياد  
بيروت

A  
953.67  
H641s

رضا ملال

# الصراع على الكويت

مسألة الأمن والثورة



مكتبة النشر

القاهرة

دار الجيد

بيروت



THE UNIVERSITY LIBRARY

University of Cairo

مكتبة الجامعة  
القاهرة



الطبعة الأولى  
١٤١١م - ١٩٩١م

**رضا ملال**



«حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبية وأصناف التقلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحلّه البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعيش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة من الأحوال».

ابن خلدون  
المقدمة، ط لجنة البيان العربي

## مقدمة

لم أكن أتصور، وأنا أجمع المادة العلمية لهذا الكتاب، أن يمتد بي المدى، لكي أكون شاهد عيان للغزو العراقي واحتلال الكويت، وعندما كنت أبحث في «الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة»، منذ أن نشأت الإمارة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لم أتوقع أن يتضمن أحد فصول الصراع تهديد الأمن لدرجة تهديد وجود «الدولة الصغيرة».

إن الأمن القومي، بمعنى أمن الدولة القومية - بالمفهوم الغربي - هو الدفاع عن سيادة الدولة ومواردها ووحدة أراضيها.

بيد أن «الأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه... وليس القدرة العسكرية بالرغم من أنه يشتمل عليها...»<sup>(١)</sup>. فهو - إلى جانب ذلك «يمتد من الجبهة الداخلية، وحماية هوية المجتمع وقيمه، ويؤمن المواطن من الخوف والفاقة، ويضمن له حداً أدنى من الرفاهية والمشاركة السياسية»<sup>(٢)</sup>.

وقد أظهرت أسيرة الصباح قدراً كبيراً من النجاح في تثبيت حكمها وحماية أمن الإمارة، عن طريق «المحالفة» في مواجهة أطماع الشيوخ والأمراء المجاورين وتنافس القوى الدولية على الكويت قبل «حقبة الأمن البريطاني» وأثناءها.

وخلال حقبة النفط، وبجانب المحالفة، أبدت أسيرة الصباح - داخلياً - نوعاً من التسامح مع القبائل الأخرى وقوى المعارضة الجديدة في الكويت، وأتاحت لها حداً من المشاركة في ثروة النفط وحكم الإمارة، لضمان الاستقرار الداخلي، من خلال «الترضية».

1- R.S. Mc Namara, The Essence of Security : Reflections Inoffice, New-York, Narper and Row, 1968, p.60.

٢- الأمير حسن بن طلال، ملاحظات حول الأمن القومي العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦، ص ٧.



إلا أن الصيغة التي اتبعتها أسرة الصباح لحماية أمن الكويت، بالمحالفة خارجياً والمشاركة النسبية في الثروة والسلطة داخلياً، بدا أنها قد تعرضت للالتكاس في النصف الثاني من عقد الثمانينات.

فالصراع بين أسرة الصباح وأهل الديرة(\*)، بما أنه صراع على الثروة والسلطة - كما اتضح عند معالجة أزمة المناخ وحول صيغة الحكم الدستوري - أدى إلى حل مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف عام ١٩٨٦ ... وظل الصراع مفتوحاً، ومتسلاً بالعنف أحياناً، بين القبائل البارزة والمعارضة الجديدة وبين الحكم حتى نهاية الثمانينات.

والدولة "الصغيرة" ديموجرافياً والغنية مالياً، لم تتمكن بزيادة إنفاقها العسكري والتحالف مع الدول الخليجية الأخرى، من حماية أمنها القومي دون الاستنجاد بقوة خارجية (رفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط عام ١٩٨٧ والاحتفاء بقوات الانتشار السريع في المنطقة).

وبدلاً من أن تؤدي "الثروة النفطية" إلى دعم الأمن، تحولت إلى «غنيمة»، ومثلت إغراءً لاقتناصها عسكرياً، لتصبح مصدراً لتهديد الأمن، بل لتهديد وجود الدولة أصلاً. ولم يمنع التحالف مع الأجانب احتلال الكويت.

إن حالة الكويت تعد مثلاً أوضح للدول الخليجية من حيث النشأة ونمط العلاقات والمصالح داخلياً وخارجياً. وتعاني مثلها - بالنتيجة - من معضلة الأمن والثروة.

فالدولة الخليجية «دولة صغيرة» أو «مدينة - دولة» فسوق حقول النفط، ولذلك تميزت بـ «الثروة النفطية» و«الخفة السكانية». وتسبب ذلك في اعتمادها في الدفاع عن أمنها (السيادة والموارد) على الاستنجاد بقوة خارجية، وعلى تصاعد الإنفاق على مشتريات السلاح.

والدولة الخليجية، وإن تماثلت مع الدول القومية الحديثة في الشكل والرموز، إلا أنها لم تمر مثلها بمرحلة بناء المجتمع القومي.

ولذلك استمر الولاء للقبيلة وليس للدولة - الشعب، فالقبيلة هي اللب والحقيقة والدولة

\* يقصد بأهل الديرة أبناء الكويت، الذين يقيمون بها هم أو أصولهم قبل عام ١٩٢٠، تمييزاً لهم عن سكان الكويت الآخرين من جنسيات أخرى، أو ممن هم بدون جنسية. وكانت «الديرة» تطلق على منطقتي «الشرق» و«القبلة» اللتين تقعان ضمن سور الكويت وتعلمان أساس الكويت قبل التوسع العمراني خلال الحقبة النفطية.

«قشر». والدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها ومواردها خير الدفاع عن مضارب القبيلة. وبدلاً من بناء مجتمع قومي (القبلي) كقاعدة لبناء جيش وطني للدفاع عن الدولة، كان اللجوء للمحالفة الخارجية وتكديس الأسلحة.

والدولة الخليجية، أخيراً، وإن رفعت خطاباً «عروبياً»، إلا أنها مشبعة بروح «كتائبية» جديدة» أبرزتها «إقليمية النفط». ولذلك منعت إدماج سكانها من العرب الوافدين بقصد توسيع قاعدتها البشرية لبناء جيش وطني .. وحولت الخدمة العسكرية إلى وظيفة والدفاع عن الوطن إلى ارتزاق. وقد كشف احتلال الكويت، أنه ليس أمام الدول الصغيرة في الخليج، إلا أن تغير أو تتغير .. وقد يكون ذلك، أهم ما يتوصل إليه هذا الكتاب.

ولذلك، كان تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول رئيسية :

الفصل الأول، حقبة الأمن البريطاني (الدولة الصغيرة وصراع البقاء) ومعالج نشأة الكويت كدولة صغيرة اعتمدت في بقائها وحماية أمنها على دعم قوة كبرى (بريطانيا) في الصراع الدولي آنذاك.

الفصل الثاني، الحقبة النفطية (الأمير والديرة والغنيمة) ويناقش مسألة نشأة مؤسسات الدولة الحديثة حول أفراد أسرة الصباح، والصيغة التي أرستها الأسرة للمشاركة في السلطة والثروة لضمان سلمية الصراع داخلياً.

الفصل الثالث، الغزو العراقي (إلغاء الدولة).

وسجل مشاهدات الكاتب لأحداث الغزو والهروب الكبير من الكويت كشاهد عيان.

الفصل الرابع، حقبة الأمن الأمريكي (ما بعد الاحتلال).

ويتناول التصور الإستراتيجي الأمريكي الجديد في الخليج بعد عملية احتلال الكويت، والنظام الأمني الإقليمي الجديد.

الخاتمة، معضلة الأمن والثروة.

وتبين كيف أن «الثروة النفطية» رتبت معضلة أمنية للكويت كدولة صغيرة غنية، من حيث أدت إلى عدم اتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية، ومن حيث مثلت بحد ذاتها «إغراء» للمغامرة العسكرية، في ظل نظام إقليمي ينطوي على تقسيم حاد لوحداته من حيث الثروة.

ولا يفوتني هنا أن أشكر للزميلة بيبي خالد المرزوق وأسرة جريدة «الأنباء» كرم وفادتي في



الكويت وإفادتني بالمعلومات والمناقشات. وكذلك صديقي الدكتور حسين الفقير بوزارة التخطيط الكويتية. والسيدة وفاء الرشيد بسوق الكويت للأوراق المالية. كما أعبر عن جزيل امتناني للصديق السيد هلال الجوهري وزوجته السيدة سوسن البسيوني لعونهما غير المحدود لي. وأقدر للزميلة الأدبية منى رجب تشجيعها لي وحرصها على ظهور هذا الكتاب.

والله الموفق

رضا هلال

القاهرة - الكويت ١٩٩٠

## حقبة الامن البريطاني

(الدولة الصغيرة وصراع البقاء)

«يملك الكويت ميناءً ممتازاً، فإذا أصبح تحت حمايتنا

فسيكون من أهم مراكزنا في الخليج (الفارسي) ...»

من رسالة الكولونيل «ميد»

المقيم العام البريطاني

في الخليج ٢٥ إبريل ١٨٩٧.



لا يعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة الكويت، وإنما المعروف أن تاريخ الكويت المدون يبدأ  
بوصول قبيلة العتوب إلى سواحل الخليج.

فخلال القرن السابع عشر، كان القسم الشمالى الغربى للخليج يخضع اسمياً للدولة  
العثمانية. ولذلك سيطرت قبيلة «بنو خالد» على إقليم الإحساء. وقام أحد زعماء بنى خالد  
ويدعى محمد بن عريعر بتأسيس حصن فى الكويت فى منتصف القرن السابع عشر.  
ومنذ أوائل القرن الثامن عشر، أخذت قبيلة العتوب محل بالتدريج محل بنى خالد فى  
السيطرة على سواحل الإحساء. وقد جاءت العتوب من الأفلاج فى جنوب نجد، وهى تنتمى  
إلى مجموعة قبائل «عنزة».

ونزلت العتوب أولاً فى صبية وأم قصر قرب البصرة، غير أن السلطات العثمانية أجلتها  
عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والإحساء. واستقر فرع من العتوب فى  
ميناء الكويت(\*) تحت زعامة أسرة الصباح، وفرع آخر فى الزيارة المواجهة للبحرين تحت زعامة  
آل خليفة، وسكن فى قطر الفرع الثالث المسمى بالجلاهمة<sup>(١)</sup>.

وبدأ حكم أسرة الصباح، بالشيخ صباح الأول عام ١٧٥٦ الذى استمر حكمه حتى عام  
١٧٦٢، ثم خلفه ابنه عبد الله الصباح حتى عام ١٨١٢، الذى اتخذ فى عهده الكويت شكل  
إمارة واضحة المعالم لها أسرة حاكمة.

وقد اكتسبت الكويت أهميتها كمركز تجارى نتيجة للاتحطاط الذى حل بالبصرة، بعد  
سريان وباء الطاعون فيها (١٧٧٣ - ١٧٧٤) واحتلال الفرس لها (١٧٧٦).

وخلال تلك الفترة، أقامت بريطانيا أول اتصال رسمى لها بالكويت، وهى اتصال ظهر فيما  
بعد أنه حاسم بالنسبة لوجود الكويت ذاته واستمرار بقائها، وأقيمت علاقات مباشرة بين  
الكويت وممثلى شركة الهند الشرقية (البريطانية) فى الخليج. وأصبحت الكويت مركزاً للبضائع  
القادمة من الهند، والقوافل التى تنقل البضائع بين البصرة وحلب.

\* الكويت أصلها «كوت» التى تعنى عند أهل المنطقة، قلعة، أو مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لحزن  
البضائع.



## الخريطة (١-١)

أماكن تركيز القبائل في الخليج  
والجزيرة في القرن الـ ١٩.



## العصر العثماني:

في عام ١٨٧٠، منحت الفرصة للشيخ صباح حاكم الكويت، لتحديد علاقة الكويت بالدولة العثمانية. فقبل ذلك بعام، تولى مدحت باشا حكومة بغداد حيث سعى لتثبيت السلطة الفعلية في جميع المناطق التي تخضع للدولة العثمانية اسمياً.

واستغل مدحت باشا وقوع نزاع على السلطة في نجد بين عبدالله وسعود ابني فيصل بن تركي بعد وفاته، واستنجد عبدالله بالعثمانيين. وجهز مدحت باشا حملة سميت «حملة الإحساء» بقيادة نافذ باشا في إبريل ١٨٧٠. وتحالف الشيخ الصباح مع والي العثماني بوضع عدد كبير من مراكبه تحت إمرة الحملة. وانتهت الحملة بإقامة ثلاث حاميات عثمانية، إحداها في القطيف على الساحل، والثانية في الهفوف (عاصمة الإحساء)، والثالثة في البدع (الدوحة).

وبعد حملة الإحساء، ساعد العثمانيون آل الصباح على توسيع نفوذهم، كما صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية. فتنص فرمان على جعل الكويت (سنجقية) تتوارث أسرة الصباح حكمها. ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويمنحه لقب قائمقام<sup>(٢)</sup>.

بيد أن بريطانيا انزعجت للحملة العثمانية ١٨٧١/١٨٧٠ وبادرت بالاستفسار عن أهدافها. فأجاب وزير الخارجية العثماني بأن نجدا وتوابعها «الإحساء وقطر» من أملاك الدولة العثمانية أما الإمارات الأخرى فليست لحكومة الأستانة مطامع فيها.

وكانت بريطانيا، قد أحكمت سيطرتها على إمارات الخليج، متذرة بحجج القضاء على أعمال القرصنة في المحيط الهندي والخليج ومنع تجارة الرقيق ووقف الاتجار بالأسلحة. وفي سبيل ذلك ثبتت موقعها في مسقط عام ١٧٩٨ للتحكم بالتجارة عن طريق هرمز. وقامت بين ١٨١٠ - ١٨٢٠ بغزو رأس الخيمة (معقل القواسم) وحرقتها وغزو الفجيرة وخورفكان. ونجحت عام ١٨٣٩ في احتلال عدن المفتاح الفعلي لتجارة البحر الأحمر ومنه إلى مصر وساحل سوريا، ونقطة الارتكاز الأولى للتجارة مع شرق أفريقيا. ثم رغبة الدولة في



لقد نه احتلال نابليون لمصر، بريطانيا لتأمين الطريق إلى الهند. وهدد احتلال محمد علي لسوريا المصالح البريطانية - المتمثلة - في تأمين استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، واعتبار الخليج منطقة نفوذ ثابتة لبريطانيا منفصلة كلياً عن الدولة العثمانية.

وكانت الخطة البريطانية التي وضع تصورها اللورد كيرزن أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لا بد أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند مرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات التي تضمن وجود بريطانيا وتنظم إشرافها على أمن المنطقة واستقرارها<sup>(٣)</sup>. وذلك ماسمى الأمن البريطاني Pax Britanica.

### عصر الأمن البريطاني:

لقد بدأ عصر «الأمن البريطاني» عام ١٨٣٥، بتوقيع إمارات الساحل العربية معاهدة «الصلح الأبدى» مع بريطانيا، التي أجبرت الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أي اعتداء، يمكن أن يقع عليها في البحر، والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية.

وبعد ذلك، دخلت جميع الإمارات العربية في اتفاقيات حماية مع بريطانيا : اتفاقية لحماية البحرين (١٨٦١)، تجديد معاهدة الحماية مع مسقط (١٨٩١)، ومعاهدة الحماية مع البحرين (١٨٩٢). ثم تمكنت بريطانيا من إجبار إمارات المنطقة على اتفاقية لحظر الاتجار بالأسلحة عام (١٨٩٨)<sup>(٤)</sup> وخشية من المشاريع الروسية والألمانية للوصول إلى الخليج وجهت بريطانيا انتباهها في منتصف التسعينات (من القرن التاسع عشر) إلى الكويت التي تخضع اسمياً للباب العالي ولا توجد بها حاميات عثمانية.

وفي عام ١٨٩٥، اقترح الإنجليز على شيخ الكويت - محمد الصباح إقامة «علاقات تحالف» معهم على غرار إمارات الخليج الأخرى، فرفض الشيخ محمد مطامع بريطانيا.

في مايو ١٨٩٦، اغتال مبارك الصباح أخوه الجراح ومحمد واغتصب العرش من الأخير<sup>(٥)</sup>.

وأثار وصول مبارك إلى الحكم نزاعاً مع يوسف آل إبراهيم، الذي لجأ إلى والي البصرة حمدي باشا فأيده في حق أبناء الشيخ محمد الصباح في أن يرثوا السلطة.

وكانت المناوشات تتكرر بين أسرة الصباح وآل الرشيد من آن لآخر. وتطلع هؤلاء إلى احتلال الكويت كمنفذ على البحر يساعدهم على استيراد حاجاتهم - وخاصة الأسلحة - من الخارج دون رقيب. وتوقع الشيخ مبارك أنه في حالة حدوث نزاع بين آل رشيد والكويت، فمن الأرجح أن يساند العثمانيون حلفاءهم من آل رشيد. وذكر الشيخ مبارك أن العثمانيين طلبوا إبعاده عن الكويت. يقول رشيد رضا: «لقد صرح لي - يقصد الشيخ مبارك - بأن الدولة العثمانية كالأب الروحي، ولكن الأب يقسو أحياناً على أبنائه. وقد طلبت إلى حكومة الأستانة في أحد الأيام مغادرة البلاد على أن تعين لي راتباً سنوياً، ونسيت الخدمات التي قدمتها فيما مضى عندما اشتركت مع مدحت باشا في حملة الإحصاء، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق»<sup>(٦)</sup>.

ولكل ذلك، طلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية .. فماذا كان رد بريطانيا؟

ذلك مانعهم من رسالة الكولونيل «ميد»، في ٢٥ إبريل ١٨٩٧، إلى حكومة الهند، الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية في الخليج آنذاك.

تقول الرسالة: «تلك الكويت ميناء ممتاز، فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم مراكزنا في الخليج الفارسي. فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت في المستقبل نهاية الخط الحديدي من الإسكندرية أو بورسعيد، فإننا بقبول الإشراف على هذا الميناء سنضمن حماية تلك المشروعات. ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد، لذلك ستنال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية حينما تصبح الكويت تحت حمايتنا»<sup>(٧)</sup>.

والى جانب ذلك، صدر في عام ١٨٩٨ الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لتنتهي عند الكويت على رأس الخليج لصالح شركة ألمانية، في الوقت الذي كانت تعد فيه روسيا لمخطط بين البحر المتوسط والخليج. الأمر الذي زاد من مخاوف بريطانيا من التسابق الأوروبي على التواجد في الخليج.

وقد وقع اتفاق الحماية بين «ميد» والشيخ مبارك في ٢٣ يناير ١٨٩٩. ونص الاتفاق على أن:

\* يتعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بالألا مستقبل في بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.



\* يتمتع بالأل يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه لحكومة أو لرعايا دولة أجنبية، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه أو استخدامه لأى غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية.

وينطبق هذا على جميع الأراضى التى تقع فى حوزة الشيخ مبارك والتى قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية<sup>(٨)</sup>.

ويتوقع اتفاق الحماية (١٨٩٩)، دخلت الكويت تحت مظلة «الأمن البريطانى» الذى يعنى:

\* الاعتراف بشرعية سيادة آل الصباح كأسرة حاكمة.

\* تحديد الأراضى التابعة للأسرة الحاكمة.

\* حماية الأسرة الحاكمة من المشايخ والأمرء المجاورين ومن الدول الكبرى.

فعندما قدمت إلى الكويت فى بداية ١٩٠٠ بعثة ألمانية تستقصى طريق السكة الحديدية، اعتبرت إنجلترا وصول البعثة تهديداً للمواقع البريطانية فى الخليج العربى.

وفى إبريل ١٩٠٠ أنبأ أوكور - السفير البريطانى فى القسطنطينية، السفير الألمانى مارشال، بأن إنجلترا عقدت مع مبارك شيخ الكويت اتفاقية "تحول دون منحه امتيازات لرعايا دولة ثالثة" وقدم السفير البريطانى فى برلين، بلاغاً مماثلاً فى يونيو ١٩٠٠.

وحين أوفد الأتراك، نزولاً على طلب الألمان، قوات لتعزيز سطوة السلطان التركى فى الكويت، فى أغسطس ١٩٠٠، رد الإنجليز المراكب التركية على أعقابها.

وفى ٦ سبتمبر ١٩٠١، وقعت إنجلترا اتفاقية مع تركيا، نصت على اعتراف إنجلترا بسيادة تركيا على الكويت على شرط ألا ترسل الأخيرة قوات إليها، واعتراف تركيا بمصالح إنجلترا الخاصة فى الكويت والاتفاق الإنجليزى الكويتى لعام ١٨٩٩.

وفى ديسمبر ١٩٠١، أمر قائد إحدى السفن الحربية الانجليزية، التى كانت تتردد بكثرة على الكويت، بإزالة العلم التركى من مقر الشيخ مبارك ونصب علم جديد سعى بعلم الكويت.

وفى عام ١٩٠١ أيضاً، حدثت معركة بين آل الرشيد والشيخ مبارك، فهزم فيها الأخير (موقعة الصريف) وتدخلت الدولة العثمانية لاحتلال الكويت، إلا أن الأسطول البريطانى منع ذلك.

وخلال عام ١٩٠٢، جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو الكويت بتأييد العثمانيين، واستنجد الشيخ مبارك بالإنجليز الذين ردوا الزحف عن الفار ..

وفى أكتوبر ١٩٠٧، ارتبطت إنجلترا مع الشيخ مبارك باتفاقية جديدة، اعتبرت تركيا بموجبها فى عداد الدول الأجنبية.

وبعد أن شعرت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بصفة رسمية، وقعتا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ اتفاقية اعترفت بتشكيل أراضى الكويت قضاءً يتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الإمبراطورية العثمانية وله علم خاص به .. وجرى تحديد أراضى الشيخ المباشرة بخط أخضر يشكل الحدود الشرقية لسنجق نجد، كما حددت سلطة الشيخ على القبائل واعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقيات القائمة بين الشيخ والحكومة البريطانية ..

وسرعان ما أعلنت بريطانيا عقب بداية الحرب العالمية الأولى، فى نوفمبر ١٩١٤، أن الكويت «إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية»<sup>(٩)</sup>.

\*\*\*

بعد انتصار بريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى، حصلت فى مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) على انتداب على العراق. واعتبرت وضع الكويت يخضع للمادة ١٣٢ من معاهدة سيفر التى وقعت مع الدولة العثمانية المهزومة ويمتصهاها تطلت الدولة العثمانية لدول الحلفاء عن كل حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج أوروبا التى لم تتصرف فيها معاهدة الصلح.

وفى إبريل ١٩٢٣، تقررت الحدود بين الكويت والعراق فى تبادل الرسائل بين الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت (الميجور مور) وبين السير بيرسى كوكس المندوب السامى البريطانى فى العراق.

وكانت هذه الحدود : من نقطة على الخط الأخضر المشار إليه فى اتفاق ١٩١٣، الذى يلتقى عنده وادى العوجة بالباطن ثم يتبع الخط الأخضر المذكور على طول الباطن حتى نهايته عند مدخل خور الزبير إلى الجنوب مباشرة من جبل سنام وصفوان وأم قصر تاركاً هذه الأماكن للعراق. وبذلك تأكدت ملكية الكويت لجزيرتى وربة وبوبيان ..

وبمناسبة طلب العراق إلى عصبة الأمم، تم تبادل مراسلات فى يوليو - سبتمبر ١٩٣٢، بين رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد وشيخ الكويت أحمد الجابر والوكيل السياسى البريطانى فى الكويت .. وأكدت المراسلات الحدود القائمة بين العراق والكويت (حسب اتفاق ١٩١٣



ومراسلات ١٩١٣ .. وأعادت تأكيد ملكية الكويت لوردية وروبيان. وخلال الثلاثينات، اشتدت مطالبة العراق بضم الكويت. وخصص الملك غازي محطة إذاعية كانت تبث من قصر الزهور، اشتهرت أن الكويت جزء من العراق، وأن العراق يجب أن يضم الكويت بالقوة المسلحة في حالة فشل ذلك بالوسائل السلمية.

وفي مارس ١٩٣٩، أزال العراقيون لوحة الإعلان التي كانت تشير إلى الحدود بالقرب من صفوان. وفي الشهر نفسه، وضع خصوم شيخ الكويت أحمد الجابر الذين كانوا يقيمون في العراق خطة تقضي بزعف عدد من السيارات المصفحة العراقية على الجهراء والاستيلاء عليها. وفي نفس الوقت استولت السلطات العراقية على بساتين النخيل التابعة لشيخ الكويت في الفار.

وكان من دوافع العراقيين للمطالبة بضم الكويت، السعي لبناء ميناء شحن جاف بديل للبصرة في خليج الكويت، وبناء على اقتراح بريطاني تم اختيار موقع آخر في "أم قصر" الواقعة على خور الزبير؛ ولذلك، طالب العراقيون بتخلي الكويت للعراق عن جزيرتي وربة وروبيان دون مقابل لتحقيق السيطرة الكاملة على مداخل ميناء "أم قصر" المتوخى إقامته. وصرح وزير خارجية العراق في نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجزيرتان عديمتي الفائدة فإن الأمر لا يستلزم تقديم تعويض مقابل التخلي عنهما. وأن العراق في وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما بل على كل الكويت بأكملها.

وفي عام ١٩٤٩ أهدت شركة نفط العراق التي كانت تسيطر عليها بريطانيا رغبتها في تطوير مخرج للنفط من نفس الموقع، إلا أن الكويت رفضت بشدة من جديد مطالب وزارة الخارجية العراقية<sup>(١٠)</sup>.

#### جدول (١-١)

#### الانتماءات القبلية للأسر الحاكمة في دول وأمارات الخليج (\*)

القبيلة	من ذرية			بنو بني		القبائل		بنو بني	
	آل سعود	آل صباح	آل خليفة	آل نهيان	آل مكيوم	الشارقة	هجران	آل ثاني	قطر
الأسرة الحاكمة									
الدولة / الإمارة	السعودية	الكويت	البحرين	أبوظبي	دبي	الشارقة	هجران	قطر	عمان

(\*) المصدر : حميد بن سلطان بن حميد الشامسي، نقل الأخبار في زينات الشيخ وحوادث هذه الديار : عمان والإمارات العربية في الخليج.

أبوظبي، ١٩٧٦. د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ... مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

Muhammed Sadiq and William p. Snavey, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates : Colonial Past, Present Problems Future Prospects, Lexington Books, 1972.



## بريطانيا والازمة العراقية الكويتية (١٩٦١) (١١).

فى ١٩ يونيو ١٩٦١، وقعت الكويت وبريطانيا اتفاقاً، أعلن بموجبه استقلال الكويت. وتضمن الاتفاق أربع مواد أساسية: (\*)

★ إلغاء اتفاق ٢٣ يناير ١٨٩٩.

★ استمرار علاقات الصداقة بين البلدين.

★ التشاور بين البلدين فى الأمور التى تهم الطرفين.

★ استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة حكومة الكويت إذا طلبت الأخيرة مثل هذه المساعدة.

وكانت الكويت قد باشرت قبل اتفاق ١٩٦١ إجراءات استكمال السيادة، بإصدار العملة الوطنية والاشتراك فى بعض المنظمات الإقليمية والدولية. وفى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٩، أصدر حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح مرسوماً أميرياً رقم ٥٩/١٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية فى جميع النزاعات التى تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية.

وبعد مرور خمسة أيام على إعلان استقلال الكويت، ومساء الأحد ٢٥ يونيو ١٩٦١، عقد رئيس وزراء العراق اللواء عبد الكريم قاسم مؤقراً صحفياً فى بغداد، أعلن فيه أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق.

وقال قاسم: «لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية ١٨٩٩ لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأى فرد فى الكويت أو فى خارج الكويت، التحكم بالشعب الكويتى وهو من الشعب العراقى. وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقى فى الكويت والمطالبة بالأراضى التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيتها، عندما نقول هذا فإن باستطاعتنا أن ننفذه».

وأعلن رئيس الوزراء العراقى أن العراق سيسلم بعد يوم (فى ٦/٢٧) مذكرات إلى جميع دول العالم وإلى الدول العربية بأن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق. وأنه سيصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت «قائمقام» لقضاء الكويت. ليكون تابعاً للواء البصرة.

★ انظر الملحق (أ).

ثم أعلن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة.

وقال قاسم: «.. سنعلن قريباً عن فتح المجال بيننا وبين الكويتيين.. سنفتح الحدود. لاسمات ولاجوازات. وأنتنا سنخطر هذه الخطورة قريباً بإذن الله. إن أول المشاريع التى سننفذها الجمهورية العراقية هو إيصال الماء العذب إلى الكويت وفتح المدارس والمستشفيات».

ولم يستند عبد الكريم قاسم فى مطلبه بضم الكويت على دعوى الوحدة العربية، وإنما استند على دعاوى الحق التاريخى، ومعاربة الاستعمار، وتوزيع الثروة.

فالمذكرة (\*) التى وزعتها الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية فى بغداد (١٩٦١/٦/٢٦) جاء بها "أن الكويت جزء من العراق وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار فى طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة .. حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .."

واعتربت المذكرة أن اتفاق ١٩ يونيو، يرمى إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق، تحت ستار الاستقلال.

وأضافت أن "حكومة الجمهورية العراقية .. تؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيته فى الكويت وغيره من اجزاء الوطن العربى آتية لامحالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب فى العراق والكويت وبالمحافظة عليها".

وقال قاسم فى مؤتمره الصحفى: «..إننا نريد أن ننقذ جزءاً غنياً من بلادنا يعتمد على ثروة كبيرة من النفط تذهب كلها إلى بنوك إنجلترا، بينما أهلنا ينتنون من الحاجة والجوع ..»

ورداً على طلب عبد الكريم قاسم بضم الكويت، أصدرت الحكومة الكويتية بياناً (\*) فى ٢٦ يونيو، جاء فيه «أن حكومة الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً. وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لوثيقة قامة بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولاسيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها فى المحافظة على استقلالها».

ولم يقتصر طلب قاسم بأى تحرك عسكرى لضم الكويت. سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقى اللواء أحمد صالح العبدى للزعيم العراقى بأن «الجيش رهن الإشارة ..»، بالإضافة إلى برقيات قادة الفرق.

★ نص المذكرة - الملحق (ب).

★ نص البيان - الملحق (ج).



وتحركت الكويت، بدعوة السعودية وبريطانيا إلى مد يد المساعدة فأُنزلت بريطانها خمسة آلاف جندي من المظليين في الحال، وقدمت مشروعاً لمجلس الأمن يدعو إلى احترام سلامة أراضي الكويت وضمان المجلس لذلك، في ذات الوقت الذي تقدمت فيه مصر للمجلس بمشروع يؤكد على سحب القوات البريطانية، وانتهاء الخلاف بالاتفاق بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وكان العراق قد رفع شكوى لمجلس الأمن، على أساس أن نزول القوات البريطانية يشكل تهديداً لأمن العراق.

وانعقد مجلس الجامعة في ١٠ يوليو، حيث تقدمت المغرب بمشروع مؤداه تعهد العراق باتباع الطرق السلمية وسحب القوات البريطانية على أن تحمل محلها قوات عربية. وقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة.

وانعقد مجلس الجامعة مرة أخرى في ٢٠ يوليو، وتقدمت السعودية باقتراح تمت الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذي كان يقاطع الجامعة. ودعا الاقتراح الكويت إلى أن تتعهد بطلب سحب القوات البريطانية في أقرب وقت، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكرياً، ويتعهد العراق باحترام استقلال الكويت.

وقد اشتركت أربع دول عربية هي السعودية ومصر والسودان والأردن في تكوين قوات الدعم العسكري التي حلت بالتدريج محل القوات البريطانية.

وفي عام ١٩٦٢، شعر الكويت بأنه لم يعد في حاجة إلى مرابطة جميع القوات العربية في أراضيه. فأجليت القوات المصرية .. أما القوات العربية فقد بقيت حتى سقوط قاسم عام ١٩٦٣.

وعقد النظام الجديد اتفاقاً مع الكويت في أكتوبر ١٩٦٣، اعترف بمقتضاء باستقلال الكويت. كما قام بتسهيل المبادلات التجارية بين البلدين، وتعهد بتوفير ١٢ مليون جالون من الماء العذب يومياً مقابل ٣ مليون دينار قدمتها الكويت بمناسبة توقيع الاتفاق. ولم تنفذ الكويت البند الخاص بالمياه العذبة(\*).

\* تكررت الأزمة خلال عام ١٩٧٣، عندما طالبت العراق بجزيرتي وربة وربيان والشریط الساحلي المقابل لهما على أساس أنها أراض عراقية. وقامت قوات تابعة للجيش العراقي بمهاجمة مركز الشرطة الكويتي في الصامنة واحتلاله يوم ٢٠ مارس ١٩٧٣. وعلى أثر الرساطات العربية لحل المشكلة، انسحبت القوات العراقية من الصامنة. وقام وفد عراقي بزيارة رسمية للكويت في ٦ أبريل ١٩٧٣ لمواصلة المباحثات التي جرت بين البلدين في بغداد في فبراير حول مشكلة الحدود .. إلا أن العراق ظل متمسكاً بما اعتبره حقوقاً تاريخية له في الكويت.

## الهوامش

١- د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥٤.

٢- المصدر السابق، ص ١٧٢.

3- John Marlowe, The persian Gulf in the Twentieth Century, London Cresset Press; Western printing Services; New York : Prager, 1962, pp 78-79.

٤- د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٨٦.

5- H.F. Winston and Zahra Freeth, Kuwait : prospects and Reading, London, Allen and Unwin Ltd., 1972, p. 70.

٦- ورد في : عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، بدون تاريخ.

٧- ورد في: محمود علي النادر، الخليج العربي والعلاقات الدولية (١٨٩٠-١٩١٤) القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٠.

8- Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, New york, 1956.

٩- اعتمدنا في رصد تلك الأحداث على : لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البسغان، ط ٧، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٢٣ - ٤٢٤. د. صلاح العقاد، المصدر السابق ذكره.

عبد العزيز الرشيد، المصدر السابق ذكره.

جون كلي، بريطانيا والخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، القاهرة ١٩٧٩.

١- انظر :

د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره .. ص ٢٣٦ - ٢٣٨.

جون كلي، مصدر سبق ذكره.



د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة الحدود الكويتية العراقية .. في الوثائق البريطانية، الهلال، سبتمبر، ١٩٩٠.

١١- انظر :

حكومة الكويت، وثائق حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق، بيروت، ١٩٩١.

د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩ - ٢٥٣.

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصدر سبق ذكره.

جون كلى، مصدر سبق ذكره.

جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٠/٨/٣.

## الفصل الثانى

### الحقبة النفطية (الأمير والديرة والغنيمة)

«إن الدولة في هذه المنطقة قشر،  
والقبيلة هي اللب والحقيقة ..»

عبد الله فهد النفيسى  
من كستاب الكويت :  
الرأى الآخر، ١٩٧٨.



اعتمد اقتصاد الكويت قبل النفط على أنشطة التجارة والملاحة وصيد اللؤلؤ، التي كانت تستوعب القسم الأكبر من القوة العاملة. وذلك بسبب الموقع الإستراتيجي وخبرة الكويتيين الواسعة بخطوط الملاحة البحرية إلى الهند وأفريقيا.

وفي عام ١٨٣١، كانت حصة الكويت من تجارة الخليج، تقارب ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني في الواردات و ١٠٠ ألف جنيه في الصادرات. وكما يقول لوزير: كان الأسطول الكويتي يومها، يتألف من ١٥ بكرة حملتها تتراوح بين ١٠٠ و ٤٥ طناً، و ٢ باطل وبكرة تتراوح حملتها بين ٥٠ و ١٥ طناً، و ١٥ قارباً آخر تتراوح حملتها بين ١٥ و ١٥ طناً. وفي عام ١٨٣٩ كانت الكويت تملك أكثر من ٣١٦ سفينة<sup>(١)</sup>.

وكان موسم التجارة، يستمر عشرة أشهر، تبدأ في سبتمبر لبيع التمور العراقية والسجاد الفارسي وأثواب القماش وأكياس السكر المشتراة من الكويت وعدن، في الموانئ الموجودة على سواحل الخليج والهند، وفي موانئ إفريقية مثل ليمو ومومباسا وزنجبار. وفي رحلة العودة، كانت السفن تحمل معها جذوع شجر المنفرون الاستوائي من زنجبار لاستخدامها في البناء.

أما موسم صيد اللؤلؤ، فقد كان يستغرق أشهر الصيف، ويؤمن للبحارة مصدراً ثانياً للدخل. وظلت تجارة اللؤلؤ مزدهرة حتى أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩) وظهور اللاك-اليابانية الاصطناعية في الأسواق بعد ذلك.

#### الديرة وغنيمة النفط:

كان اكتشاف حقل «البرقان» المصدر الرئيسي لنفط الكويت الخام، عام ١٩٣٨، بداية عهد اقتصادي جديد، وفي عام ١٩٤٦، بدأت شحنات النفط الخام تتدفق من أول منشأة تحميل في ميناء الأحمدى. وبلغ حجم إنتاج النفط في ذلك العام مائتاً و٩٠٠ مليون برميل، أما عوائده المالية فكانت ضئيلة إذ بلغت ٢٢ ألف دينار. وظل حجم إنتاج النفط متواضعاً، وكذلك العوائد النفطية حتى نهاية الأربعينات. وبحلول عام ١٩٥٠، حقق إنتاج النفط وعوائده المالية زيادة كبيرة، فبلغ الإنتاج ١٢٥٧ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٤٨ ملايين دينار.



وفى عام ١٩٥٥، قفز إنتاج النفط وعوائده قفزة ضخمة، حيث بلغ الإنتاج ٤.٢.٧ مليون برميل، ووصلت العوائد إلى ١٠.٥ مليون دينار.

وكان السبب الرئيسى فى تلك القفزة، تطبيق صيغة مناصفة الأرباح بين الحكومة وشركات النفط، ومنح امتياز جديد لشركة النفط الأمريكية المستقلة للتنقيب عن النفط ...

ومع مطلع الستينات، زاد حجم إنتاج النفط إلى ٦٣٣.٣ مليون برميل بعوائد مالية قيمتها ١٥٩.٥ مليون دينار عام ١٩٦١، وإلى ٨٦١.٥ مليون برميل بعوائد مالية قدرها ٢.٦.٢. مليون دينار عام ١٩٦٥. وكان من أسباب تلك الزيادة، التوصل إلى اتفاقية ١٩٦٢ التى نصت على تنازل شركة نفط الكويت المحدودة عن حوالى ٦٠٪ من مساحة امتيازها وإعطاء الحكومة حقوق التنقيب عن النفط واستخراجه فى المساحة المتنازل عنها لشركة البترول الوطنية الكويتية التى أنشئت عام ١٩٦٠ بمشاركة القطاع العام بنسبة ٦٠٪ والقطاع الخاص بنسبة ٤٠٪ ثم انضمام الكويت إلى منظمة «أوبك».

وحققت العوائد النفطية الكويتية، قفزة هائلة خلال عقد السبعينات، نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، عقب الصدمة النفطية الأولى (بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣) والصدمة الثانية (بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩). فقد قفزت من ٢٨.٤ مليون دينار عام ١٩٧٠ إلى ٢.٥٦.٥ مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى ٥٩٤١ مليون دينار عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠.

وخلال عقد الثمانينات، اتجهت العوائد النفطية الكويتية إلى الانخفاض، لتصل فى منتصف الثمانينات مستوى قريبا من مستواها فى منتصف السبعينات، حيث وصلت فى العام المالى ٨٥ / ١٩٨٦ إلى ٢.٩٥ مليون دينار نتيجة للصدمة النفطية المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد والمفاجئ فى أسعار النفط العالمية. وفى السنة المالية ٨٦ / ١٩٨٧، انخفضت العوائد النفطية إلى أدنى مستوى لها فى الثمانينات (١٤٨٤ مليون دينار) ووصلت إلى ١٩٩١ مليون دينار (٨٧ / ١٩٨٨)، وإلى ١٧٨٨ مليون دينار (٨٨ / ١٩٨٩)، ثم إلى ١٩٤٢ مليون دينار (فى آخر ميزانية ٨٩ / ١٩٩٠) (٢).

جدول (١-٢)  
إيرادات الميزانية العامة من النفط(\*)  
(بالمليون دينار)

السنة المالية	الإيرادات النفطية
١٩٧٧ / ٧٦	٢٥٩٨
١٩٧٨ / ٧٧	٢٥٧٥
١٩٧٩ / ٧٨	٣.٣٦
١٩٨٠ / ٧٩	٥٩٤١
١٩٨١ / ٨٠	٤٤٣٤
١٩٨٢ / ٨١	٢٧٦٤
١٩٨٣ / ٨٢	٢٣٣٥
١٩٨٤ / ٨٣	٢٩٢٣
١٩٨٥ / ٨٤	٢٤٩٣
١٩٨٦ / ٨٥	٢.٩٥
١٩٨٧ / ٨٦	١٤٨٤
١٩٨٨ / ٨٧	١٩٩١
١٩٨٩ / ٨٨	١٧٨٨
١٩٩٠ / ٨٩	١٩٤٢ (**)

(\*) المصدر : بنك الكويت المركزى، النشرة الإحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

(\*\*) تقديرى.



بيد أن الكويت كانت أولى دول الخليج التي حسمت فيها مسألة توزيع دخل النفط، بعد الاستقلال مباشرة في عام ١٩٦٢. فقد اعتبر الدخل من النفط دخلاً وطنياً تستلمه الحكومة، ويحدد بنود الميزانية بقانون، يتقاضى الأمير بموجب مرتبة سنوية قدره ١٢ مليون دينار كويتي.

ويقول إديث بنروز : إنه على الرغم من ضغوط الإدارة البريطانية وتدخلها المباشر، لم يرض حكام البحرين وقطر والإمارات بأقل من الثلث من دخل النفط كدخل شخصي لهم<sup>(٣)</sup>. بينما يذكر على خليفة الكواري أن مخصصات رئيس الدولة في الخليج قد تجاوزت هذه النسبة بكثير عام ١٩٧١. فالنسبة في أبو ظبي ٤٢٪، وفي البحرين ٤٢٪، وفي قطر ٦٤٪. وتنخفض في الكويت إلى ٥٥٪ كنسبة من إجمالي النفقات الجارية<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

على أثر تصدير البترول عام ١٩٤٦، بدأت الكويت إقامة إدارات الدولة الحديثة. وكان على رأس كل جهاز إداري فرد من أسرة الصباح لإدارته بطريقته، إلى أن أسست دائرة للفتوى والتشريع، وحاولت وضع نظام للجهاز الإداري.

وعندما تولى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم، عام ١٩٥٠، وضع نظاماً إدارياً حديثاً، تكون كالتالي :

★ مجلس أعلى من الشيوخ الذين يديرون الدوائر المختلفة : المالية، المعارف، والصحة، والشرطة. وكان بمثابة نواة لمجلس وزراء.

★ ثلاثة مجالس منتخبة : المعارف، والشؤون البلدية، والإتشاءات. وكل مجلس كان يضم ١٢ عضواً. وقصد بتلك المجالس أن تكون بديلاً للمجلس النيابي.

وهكذا نشأت مؤسسات الدولة الحديثة حول أسرة الصباح، واستمرت كذلك، لدرجة يصعب معها تصور «الدولة» دون أسرة الصباح، فولى العهد ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ سعد العبد الله الصباح ابن عم الأمير.

وزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أخو الأمير، ووزير الدفاع، الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، أخو الأمير. ووزير الداخلية، الشيخ سالم صباح السالم الصباح ابن عم الأمير.

كما يشغل أفراد أسرة الصباح وزارة المالية - ولفترة وزارة النفط (الشيخ على الخليفة

العذبي الصباح)، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (الشيخ جابر عبد الله الجابر الصباح)، ووزارة الإعلام (الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح)، ووزارة الدولة للشؤون الخارجية (الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح)<sup>(٥)</sup>.

كما تولى أفراد أسرة الصباح إدارة بنك الكويت المركزي (الشيخ سالم عبد العزيز الصباح). ومؤسسة البترول الكويتية (الشيخ على جابر العلي الصباح)، ومكتب الاستثمار الكويتي في لندن (الشيخ فهد محمد الصباح). ومثل أفراد أسرة الصباح أغلبية المحافظين لمحاافظات الكويت الخمس (العاصمة، والأحمدي، وحولي، والفروانية، والجهراء)، للتمرس بشؤون الحكم قبل شغل المناصب الوزارية، وبخاصة الدفاع والداخلية والخارجية التي تعتبر مراكز التدريب السياسية لتوارث الحكم مروراً برئاسة الحكومة.

والى جانب إدارة مؤسسات الدولة، فإن آل الصباح يعملون كمنظمي أعمال يتعاملون مع الحكومات والشركات الدولية ويديرون ١٢ شركة وبنكا (من ٤٣ شركة مدرجة بالبورصة)، من خلال مساهماتهم بحصص كبيرة في أسهمها، أو مساهمات الدولة ذاتها<sup>(٦)</sup>.

كما هو موضح بالجدول (٢-٢) (٥) :

\* حسب التشكيل الوزاري الأخير في ١٩٨٩/٦/٢٣. وفي التشكيلات الوزارية السابقة، شغل وزارة المهرق والبريد والهاتف (الشيخ خالد عبد الله السالم الصباح)، ووزارة الأوقاف (الشيخ مبارك الحمد الصباح)، ووزارة الإرشاد (الشيخ جابر العلي السالم الصباح) .. ويلاحظ أن الأول شقيق رئيس مجلس الوزراء، والثاني والد وزير الإعلام، والثالث ابن عم رئيس المجلس في التشكيل الأخير ..

\* \* وذلك عدا الشركات المغلقة من غير شركات الاكتتاب العام، وعدا الوكالات التجارية.



جدول (٢-٣)  
العائلات الكويتية والشركات المدرجة  
بالبورصة التي تديرها أو تساهم بها

العائلات	الشركات
الخرافي	بنك الكويت الوطني - أمريكانا - الخليج للكايلات - الصناعات الوطنية - وربة للتأمين - الأهلية للتأمين.
الغانم	البنك التجاري الكويتي - بنك الكويت والشرق الأوسط - مشاريع الكويت الاستثمارية - العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الأهلية للتأمين - أجهزة الاتصالات الهاتفية.
المرزوق	البنك التجاري - البنك العقاري - بنك برقان - بنك البحرين الدولي - عقارات الكويت - أسمنت الكويت - لؤلؤة الكويت العقارية.
الحمد	بنك الكويت الوطني - البنك التجاري - الكويتية المتحدة للدواجن - المخازن العمومية - الكويت للتأمين - أمريكانا - المقاولات والخدمات البحرية.
الصقر	بنك الكويت الوطني - الاستثمارات الوطنية - العربية المساهمة - الأهلية للتأمين - وربة للتأمين - الكويت للحاسبات الإلكترونية - الساحل للتنمية والاستثمار.
البدر	بنك الكويت والشرق الأوسط - الساحل للتنمية والاستثمار - الاستشارات المالية الدولية - لؤلؤة الكويت العقارية - العقارات المتحدة - الكويت للحاسبات الإلكترونية - النقل البري.
البحر	الكويتية للاستثمار - الدولية للاستثمار - صناعات التبريد - الكويتية للتأمين - الكويتية لصناعة الأنابيب - الأهلية للتأمين.

جدول (٢-٢)  
الشركات المدرجة بالبورصة التي تديرها أو تساهم بها أسرة الصباح

إسم الشركة	
بنك البحرين الدولي.	سالم جابر الأحمد الصباح.
بنك البحرين الدولي - لؤلؤة الكويت العقارية.	مبارك جابر الأحمد الصباح.
العقارات المتحدة.	حمد صباح الأحمد الصباح.
بنك برقان - بنك البحرين والشرق الأوسط.	أحمد عبد الله الأحمد الصباح.
بنك الخليج - السينما الكويتية.	علي عبد الله الخليفة الصباح.
بنك البحرين والشرق الأوسط.	علي جراح الصباح.
العربية الدولية للتأمين.	محمد جراح الصباح.
البنك الأهلي.	طلال خالد الأحمد الصباح.
البنك التجاري.	ناصر العذبي الصباح.
أجهزة الاتصالات الهاتفية المتنقلة.	محمد الخليفة الصباح.
الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.	محمد صباح السالم الصباح.

وفي إطار توزيع السلطة والثروة، فإن العائلات الكبرى تمثل في الوزارة ومجلس الأمة (المجلس الوطني فيما بعد) وبقية مؤسسات الدولة. فقد شغلت عائلات الخرافي والعوضي والحمد والروضان كراسي وزارية لمدد مختلفة. ودخلت مجلس الأمة لدورات نيابية عديدة، عائلات العوازم والمطران والرشيدة والعتبان والمعجمان والعنوز والظفير والفضول. ودخلت عائلات الغانم والمرزوق والقوزان والمضف في علاقات مصاهرة مع آل الصباح. وتركزت إدارات ومساهمات الشركات الثلاث والأربعين المدرجة بالبورصة في ١٦ عائلة. بإجمالي أصول وصل إلى ١٥٠٥ مليار دينار، وبعدد أسهم فعلى بلغ ١٢٥٣٦ مليون سهم عام ١٩٨٨<sup>(٦)</sup>. كما هو موضح بالجدول (٢-٣):



بهبهاني	البنك الأهلي - التسهيلات التجارية - العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الكويت للتأمين - السينما الكويتية - الفنادق الكويتية.
النفيسى	الاستثمارات الوطنية - بنك الخليج - بيت التمويل الكويتى - عقارات الكويت - بنك البحرين الدولى - الصالحية العقارية.
الفليج	بنك الكويت الوطنى - العربية للاستثمارات .. - صناعات التبريد الكويتية لصناعات الأتابيب - الصناعات الوطنية - المخازن العمومية - عقارات الكويت - الكويتية لبناء السفن.
النصف	الاستثمارات الوطنية - بنك برقان - الساحل للتنمية والاستثمار العربية للاستثمارات العامة المساهمة - الخليج للكايلات - الأهلية للتأمين.
الصانع	الساحل للتنمية والاستثمار - مشاريع الكويت الاستثمارية - أمريكانا - الكويتية المتحدة للدواجن - الخليج للكايلات.
المطيرى	بنك الخليج - العربية للاستثمارات ..
المزنى	مشاريع الكويت الاستثمارية - الخليج للتأمين - السينما الكويتية.
الدبوس	بنك برقان - الاستشارات المالية الدولية - العربية الدولية للتأمين.
السلطان	بنك الخليج - الكويتية للتجارة والمقاولات.

وعلاوة على تأسيس العائلات الكبرى لشركات الاكتتاب العام والشركات المغلقة، فإن ١٤ عائلة تحتكر ٨٤٦ وكالة للاستيراد والتوزيع. منها عائلة واحدة تحتكر ١٤٧ وكالة، وثانية تستحوذ على ١١٢ وكالة، وثالثة تسيطر على ٨٠ وكالة، (٧) ومن تلك العائلات، الغانم، بهبهانى، الخرافى، اليوسفى، البحر، السابر، الوزان، الكاظمى، الشواف، بودى ..

### من يأخذ ماذا؟

لم تعرف الكويت نظام الميزانية الحديثة، إلا بعد السنة المالية ١٩٦١/٦. فقد كانت المخصصات توزع على مختلف الدوائر الحكومية على أساس الحاجة، دون وضع ميزانية رسمية.

وقتل الميزانية العامة فى الكويت، الأداة الأساسية فى توزيع العوائد النفطية، أى : من يأخذ ماذا؟

إذ تعتمد الدورة الاقتصادية - بما فى ذلك نشاط القطاع الخاص - على الإنفاق الحكومى (الاستثمارى والاستهلاكى) المعتمد بدوره على العوائد النفطية.

ويحدد الإنفاق الحكومى : من يأخذ ماذا، من خلال ثلاثة أبواب رئيسية : التعويضات العامة، والإنفاق الرأسمالى، والاستهلاك العام.

### شراء الأراضى «التثمين»

لقد كان برنامج شراء الأراضى «التثمين» أو مسمى تعويضات الاستملاكات العامة، أهم أبواب الإنفاق الحكومى. فقد اعتبر «التثمين» أو استملاك الدولة للأراضى، إحدى وسائل توزيع الثروة النفطية بين سكان الكويت، عبر نزع ملكية الأراضى والبيوت القديمة من المواطنين مقابل صرف قسائم الملكية(\*) لهم فى الضواحي الجديدة بالإضافة إلى مبالغ ضخمة.

وقفزت قيمة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات من ١٨٤ر١ مليون دينار خلال الخمسينات إلى ٤٥٤.٧ مليون دينار فى عقد الستينات. فارتفعت أسعار الأراضى فى مدينة الكويت وفى الصحراء. وذكرت بعثة للبنك الدولى فى تقرير لها أن المساحة اللازمة لموقف سيارة واحدة فى مركز المدينة يبلغ سعرها ٧ آلاف دينار كويتى<sup>(٨)</sup>. وخلال السنوات العشر ١٩٥٧ - ١٩٦٧، وصلت نسبة الإنفاق على تعويضات الاستملاكات ٢٥ بالمائة إلى مجموع الإنفاق الحكومى و٢٤ بالمائة من مجموع دخل النفط للفترة ذاتها<sup>(٩)</sup>. ورغم أن الحكومة اتجهت إلى خفض مخصصات تعويضات الاستملاكات عام ١٩٦٧، بناء على توصيات البنك الدولى، إلا أن تلك المخصصات عادت إلى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، مع زيادة العوائد النفطية لزيادة أسعار النفط الخام. وبلغت تلك المخصصات ٨٧١ر٤ مليون دينار خلال عقد

\* جمع قسيمة سكنية، ويقصد بها قطعة الأرض التى تصرفها الحكومة للمواطن الكويتى للبناء عليها. وكانت مساحتها فى البداية تصل إلى ١٠٠٠ متر مربع ثم انخفضت إلى ٧٥٠ م ثم إلى ٦٠٠ م ثم إلى ٥٠٠ م. واعتباراً من عام ١٩٨٦ أصبحت مساحة القسيمة حوالى ٤٠٠ - ٣٥٠ م.



السيعيات، وقفزت خلال الثمانينات إلى ١٧٨ مليون دينار، بنسبة ٧.٩ بالمائة من إجمالي إيرادات الميزانية في سنوات الثمانينات. ونالت الأسرة الحاكمة والعائلات الكبرى حصة الأسد من تلك التعويضات التي بلغت (٣٢٩.٢ مليون دينار)، حيث كانت تمتلك مساحات واسعة من الأراضي العقارية، كما سيجت مساحات أخرى في الصحراء.

(جدول ٢-٤)

تطور الإنفاق على تعويضات الاستهلاكات العامة «التأمين»

(بملايين الدنانير) (\*)

الفترة الزمنية	القيمة
الخمسينات	١٨٤.١
الستينات	٤٥٤.٧
السبعينات	٨٧١.٤
الثمانينات	١٧٨.٠

\* المصدر : الكويت مجلس التخطيط - وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

#### العام والخاص :

لقد كان من نتائج ملكية الحكومة المطلقة لقطاع النفط، تملكها لمعظم أدوات الإنتاج الرئيسية. فنسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، كانت بمتوسط ٢٥ بالمائة، في منتصف الثمانينات، فيما كان متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي أقل من ١٠ بالمائة خلال الفترة (١٠).

وتتحدد نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وفي الإنفاق الاستثماري، بحجم الإنفاق الحكومي الذي يتحدد أصلاً بالعوائد النفطية.

إن الإنفاق الاستثماري الحكومي، وسيلة ثانية لتوزيع الثروة النفطية، باعتباره محدداً لمساهمة القطاع الخاص. وتمثل الاستثمارات الإنشائية الحكومية مجالا كبيرا لذلك. كما تنتهج الحكومة سياسة الدعم لكثير من الأنشطة التي يمارسها القطاع الخاص مثل الإعفاءات الجمركية ل وارداته والحماية الجمركية لمنتجاته، علاوة على تخصيص قروض ميسرة وقسائم لإقامة المشروعات بأسعار رمزية.

كما أن هناك دعماً نقدياً مباشراً لمشروعات الإنتاج الزراعي والحيواني. وقد بلغ إجمالي هذا الدعم ١٢٤٧٧ مليون دينار وذلك في الفترة من عام ١٩٨٤/٨٣ وحتى عام ١٩٨٧/١٩٨٦، كما قدمت الدولة حوالي ١٠ مليارات دينار كقروض زراعية للفترة ٨-١٩٨٧ (١١).

والى جانب ذلك، تدخلت الحكومة بعد أزمة المناخ، وقامت بشراء ٣٣ شركة مقفلة لاختلال هيكلها المالية والإدارية، كما زادت حصتها في رؤوس أموال الشركات المساهمة الكويتية المدرجة بالبورصة في الفترة ذاتها. انظر الجدول (٢-٥).



جدول (٢-٥)

حصص الحكومة بالشركات المساهمة الكويتية (١٩٩٠) (\*)

اسم الشركة	نسبة متبوية
١- بنك الكويت والشرق الأوسط.	٤٩ر٣٩
٢- البنك العقاري.	١٦ر
٣- بنك برقان.	٥١ر٩٤
٤- بيت التمويل الكويتي.	٢١ر٤٤
٥- الكويتية للاستثمار.	٥٣ر١١
٦- الاستثمارات الخارجية.	٩٩ر١٩
٧- الدولية للاستثمار.	٧ر٨٩
٨- الاستشارات المالية.	٤١ر٦٩
٩- مشاريع الكويت الاستثمارية.	٤ر٨٢
١٠- الاستثمارات الوطنية.	١٧ر٤٥
١١- الخليج للتأمين.	٦٧ر٦٨
١٢- الكويت للتأمين.	٦ر
١٣- الأهلية للتأمين.	٥ر٣
١٤- وربة للتأمين.	٤٩ر٥٨
١٥- عقارات الكويت.	٤ر٨١
١٦- العقارات المتحدة.	٤٢ر٨٠
١٧- الوطنية العقارية.	١٩ر٠٨
١٨- الصناعات الوطنية.	٥١ر٣٧
١٩- الأتابيب المعدنية.	١ر١٩

\* المصدر : سوق الكويت للأوراق المالية، البيانات المالية للشركات، ١٩٩٠. رضا هلال، الحكومة تهيج المغلفات للقطاع الخاص، الأنباء، ١٩٩٠/٥/٣٠.

٢٨ر٠٥	٢- أسمنت الكويت.
٢٧ر٥٧	٢١- صناعات التبريد.
٢٤ر٢٤	٢٢- الخليج للكيبلات.
٢١ر٩٨	٢٣- الصناعات الدوائية.
٤٥	٢٤- المقاولات البحرية.
١٧ر٤٥	٢٥- بناء وإصلاح السفن.
٩ر٤	٢٦- السينما الوطنية.
٦١ر٨٥	٢٧- الفنادق الكويتية.
٤ر٠١	٢٨- المخازن العمومية.
١٦ر٠٢	٢٩- مجمعات الأسواق.
٤٨	٣٠- الهواتف المتنقلة.
٢٩ر٢٩	٣١- نقل وتجارة المواشي.
٤٨ر٣٤	٣٢- الأسماك المتحدة.
٣٣ر٨٦	٣٣- المتحدة للدواجن.

### أزمة المناخ :

كانت أزمة المناخ، في التقييم النهائي، مناسبة استخدمت فيها السياسة الإنفاقية كوسيلة لتوزيع الثروة النفطية ..

### كيف كان التدخل ؟

في أعقاب الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام (وخاصة بعد الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩) وازدهار النشاط الاقتصادي، زادت القدرة التمويلية لدى كثير من المستثمرين الكويتيين. ومع ضيق الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي لاستثمار تلك الأموال، والقيود التي فرضت على تأسيس الشركات، لجأ المستثمرون إلى الدول الخليجية المجاورة، لتأسيس شركات خليجية (٤٢ شركة بقاعدة إصدار ١.٨ مليون دينار) .. وجرى تداول أسهم تلك

الشركات فى سوق غير رسمية (موازية) فى مبنى قملكه إحدى شركات الاستثمار، سعى باسم السوق المعروف فى نفس المكان «سوق المناخ» حيث كانت توجد فيه مجموعة من المكاتب والوسطاء الذين قاموا بالترويج لأسهم تلك الشركات وتسهيل عقد صفقاتها.

كما دخلت سوق المناخ الشركات المساهمة الكويتية المقفلة (غير المدرجة فى البورصة)، التى ساعدت على تكاثرها البنوك التجارية وشركات الاستثمار (من خلال الإقراض الشخصى)، حيث تأسست ٩٩ شركة منها بين يناير ١٩٨١ وأكتوبر ١٩٨٢. وفى نوفمبر ١٩٨١، اعترفت الحكومة - من خلال وزير التجارة والصناعة - بسوق المناخ، وتم إنشاء مكتب لوزارة التجارة والصناعة لمراقبة التعامل فى السوق، بدأ عمله فى ٩ مارس ١٩٨٢.

وتسابق الجميع إلى سوق المناخ، وبلغ حجم التداول فى الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٨٢ حوالى مليارى سهم، وذلك نتيجة لتحقيق مستثمرين لأرباح كبيرة بالمضاربة على الأسهم. وشجع ذلك كثيرا من الأفراد على الدخول إلى السوق كمضاربين أو وسطاء للاستفادة من تلك الأرباح، فزادت المضاربة وكثر عدد المضاربين مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم بشكل كبير. ومع التوسع فى نظام البيع الآجل والاقتراض من البنوك لتمويل ذلك البيع، بدأت تعقد صفقات ويسدد ثمنها بشيكات ليس لها رصيد فى البنوك. وعندما امتنعت البنوك عن سداد تلك الشيكات، تراجعت أسعار الأسهم، وتدنى حجم التداول إلى ٧٢ مليون سهم فى سبتمبر ١٩٨٢، وتوقف الكثيرون عن دفع قيمة شيكاتهم المترتبة على المعاملات وعقود البيع الآجل، وعجز المتعاملون عن دفع الالتزامات المالية التى تعهدوا بها نتيجة تشابك الحقوق والالتزامات. وكانت النتيجة حدوث ماسمى «أزمة المناخ»، التى تمثلت فى شيكات آجلة لحوالى ٥٥٠٠ شخص وشركة بعدد ٢٩ ألف شيك، بقيمة ٢٧ مليار دينار (حوالى ٨٨ مليار دولار).

وقد تدخلت الحكومة باستخدام السياسة الإنفاقية على خطوتين، كانت الخطوة الأولى عام ١٩٨٢ عبر «مؤسسة تسوية معاملات الأسهم التى قتت بالآجل» بشراء تعويضى للأسهم من بعض المتضررين، بما قيمته ٢٠٠ مليون دينار موزعة ما بين تعويض الصغار وشراء أسهم للمحافظة على سعر أدنى لها وقروض للمتضررين.

ثم كانت الخطوة الثانية عام ١٩٨٦ عبر «برنامج تسوية التسهيلات الائتمانية الصعبة» لتسوية الديون المترتبة للجهاز المصرفى على العملاء. وفى نهاية ١٩٨٩، رأى تسوية

مديونيات العملاء الصغار (لغاية ٢٥ ألف دينار) والذين يشكل حجم مديونياتهم نسبة ٢.٥ بالمائة فقط من إجمالى مديونيات العملاء الخاضعين للبرنامج<sup>(١٢)</sup>.

### دولة الرفاه:

نتيجة احتكار الحكومة لقطاع النفط، ولتوزيع الثروة النفطية، رغبة فى الاستقرار السياسى، تحولت الكويت إلى دولة رفاه اجتماعى، من خلال تعاظم الإنفاق الجارى على الخدمات. فأخذت الدولة على عاتقها تقديم كافة الخدمات الأساسية للمواطن على حسابها، كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكانية والإعلامية.

فبعد زيادة أسعار النفط والإيرادات النفطية فى السبعينات، تضاعف حجم الإنفاق الجارى على الخدمات خمس مرات، مقارنة بما كان عليه فى الستينات. إذ قفز من ٣٤١.٤٨ مليون دينار إلى ١٩٦٤.٥١ مليون دينار، أى بنسبة زيادة ٤٧٥ بالمائة.

ورغم تراجع الإيرادات النفطية فى الثمانينات، إلا أن حجم الإنفاق الجارى على الخدمات ظل يتزايد، حتى بلغ ٧٤٧٣.٢٣ مليون دينار، مسجلاً زيادة قدرها ١٨٨٩.٨ مليون دينار أى بنسبة زيادة ٩٦.٢ بالمائة. مما يدل على أن قيمة الإنفاق الجارى على الخدمات، قد تضاعفت فى فترة الثمانينات عما كانت عليه فى فترة السبعينات. ووصل نصيب الفرد من هذا الإنفاق فى السنة المالية ٨٣ / ١٩٨٤ مامقداره ٦٢٥ ديناراً (أكثر من ألفى دولار).

وحازت الخدمات التعليمية، الاهتمام الأول، بنسبة ٤٥.٣ بالمائة فى الستينات و ٤٨.٦ بالمائة فى السبعينات، و ٣٤.١ بالمائة فى الثمانينات من إجمالى الإنفاق الجارى على الخدمات.

أما الإنفاق على الخدمات الصحية، فكان بنسبة ٢٩.١ بالمائة و ٢. بالمائة و ١٩.٧ بالمائة على التوالى خلال نفس الفترات وزادت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من ٨.٦ بالمائة إلى ١٢.٢ بالمائة إلى ٢٧.٤ بالمائة من إجمالى الإنفاق على الخدمات على التوالى فى نفس الفترات.

والى جانب خدمات التعليم والتطبيب وتأمينات العمل والعجز والشيخوخة، كانت الحكومة توفر خدمة السكن للمواطنين من خلال برنامج القسائم والقروض، حيث يعطى المواطن قسيمة



جدول (٢-٦)  
تطور قوة العمل موزعة بين الكويتيين وغير الكويتيين  
(١٩٧٥ - ١٩٨٥) (\*)

كويتيون بالآلاف	غير كويتيين بالآلاف	جملة بالآلاف	نسبة العمالة الكويتية إلى إجمالي قوة العمل %
٨٧.٤	٢١١.٢	٢٩٨.٦	٢٩.٢
١٠٧.٦	٣٨٣.٧	٤٩١.٣	٢١.٩
١٢٦.٣	٥٤٣.٧	٦٧٠.٠	١٨.٩

\* المصدر : وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

وقد أدى ذلك، مع تزايد الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية والرفاه الاجتماعي بعد الثورة النفطية، إلى اختلال التركيبة السكانية، بزيادة عدد السكان الوافدين عن عدد السكان الكويتيين، لدرجة أن أصبح الكويتيون «أقلية» في الكويت فبعد أن كان الكويتيون يمثلون حوالي نصف السكان عام ١٩٦٥ (٤٧.٥ بالمائة)، انخفضت نسبتهم إلى ٣٨.٨ بالمائة. من إجمالي السكان عام ١٩٨٩. (انظر الجدول) ولمواجهة ذلك رفع شعار «تكويت» الوظائف والأعمال في السنوات الأخيرة، الذي عني عملياً زيادة الإساءة إلى الوافدين العرب و«تقنيش» عدد منهم - بالتعبير الدارج هناك وقتها - أي إنهاء عقودهم (\*).

\* يعاني الوافد العربي بالكويت والدول الخليجية الأخرى من ازدواجية موقفه هناك. فهو من ناحية يحس بالضجر من سوء معاملته، إلا أنه من ناحية أخرى، يسعى لتجديد إقامته عاماً بعد آخر لإشباع نزواته الاستهلاكية وزيادة مدخراته، وهما الأمران اللذان لا يجدهما في بلده الذي وفد منه.

أرض وقرضاً (بقيمة حوالى ٥٠ ألف دينار) لبناء «فيلا سكنية». وبعد قرار الحكومة بإلغاء برنامج القسائم والقروض عام ١٩٧٨، كانت الهيئة العامة للإسكان هي المكلفة ببناء المساكن للمواطنين. وبلغت مخصصات الهيئة خلال الثمانينات ما يزيد على مليار دينار (أى ٣٣٠ مليون دولار) (١٣).

وأخيراً، ترتبط قوة العمل بشكل كبير بالإنفاق الحكومي، وذلك نتيجة للتفضيل المعطى للوظيفة الحكومية من جانب الكويتيين إذ يمثلون أكثر من ٤٠ بالمائة من العاملين في الجهاز الحكومي (والوظائف العسكرية والخاصة ..)، في حين أن نسبتهم لم تزد عن ٥.٣ بالمائة من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص الذي تمثل العمالة غير الكويتية نسبة ٩٤.٧٪ من إجمالي العاملين فيه.

وقد يرجع ذلك، إلى أن المادة (٤١) من الدستور تنص على توفير فرصة عمل لكل مواطن، الأمر الذي أدى إلى تكديس أعداد كبيرة من العمالة الوطنية (الكويتية) في الجهاز الحكومي.

وتتوزع العمالة غير الكويتية بين عمالة أجنبية (معظمها أسيوية) وعمالة عربية (معظمها من الوافدين العرب بالإضافة إلى المقيمين بالكويت - بدون جنسية).

وبلغت نسبة العمالة الأجنبية إلى العمالة العربية ١ : ١١ (\*). بيد أن زيادة أعداد العمالة الأجنبية (غير العربية) ترجع إلى رخصها النسبي ومناسبتها للمشروعات التنموية المظهرية، وأسباب أمنية تتعلق بحماية أصحاب الثروة النفطية من اضطرابات قد يثيرها فقراء البلدان العربية غير النفطية بحجة أحقيتهم في تلك الثروة من منطلق قومي. بالإضافة إلى استخدام نسبة كبيرة من العمالة الأسيوية كخدم في المنازل وبائعين، وكانت نسبة قوة العمل الكويتية إلى إجمالي العمالة لا تزيد عن ٢٠ بالمائة (انظر الجدول).

\* تزيد النسبة في البحرين إلى ٣ : ١ وفي الإمارات العربية المتحدة إلى ٦ : ١. انظر : على الموسى، السياسة السكانية ومستقبل التنمية، ورقة غير منشورة مقدمة إلى منتدى التنمية - البحرين - ١٩٨٥.

جدول (٧-٢)

تطور عدد الكويتيين وغير الكويتيين (٧٧ - ١٩٨٩)  
(بالألف نسمة) (\*)

السنة	الكويتيون	غير الكويتيين	الإجمالي
١٩٧٧	٥١١	٦٢٧	١١٣٨
١٩٧٨	٥٣٠	٦٨١	١٢١١
١٩٧٩	٥٤٩	٧٤١	١٢٩٠
١٩٨٠	٥٧٠	٨٠٠	١٣٧٠
١٩٨١	٥٩١	٨٤١	١٤٣٢
١٩٨٢	٦١٤	٨٨٣	١٤٩٧
١٩٨٣	٦٣٧	٩٢٩	١٥٦٦
١٩٨٤	٦٦١	٩٧٦	١٦٣٧
١٩٨٥	٦٨٦	١٠٢٦	١٧١٢
١٩٨٦	٧١٢	١٠٧٨	١٧٩٠
١٩٨٧	٧٣٩	١١٣٣	١٨٧٢
١٩٨٨	٧٦٧	١١٩١	١٩٥٨
١٩٨٩	٧٩٦	١٢٥٢	٢٠٤٨

\* المصدر : وزارة التخطيط، المجموعات الإحصائية السنوية.

الرقيق الأسوي :

صاحب الثروة النفطية ودولة الرفاهة في الكويت، استخدام نسبة كبيرة من العمالة الوافدة، كخدم في المنازل.

فقد وصل عدد الخدم، عام ١٩٨٥، إلى ١١٦ ألف، بنسبة تزيد عن ٢١ بالمائة من إجمالي قوة العمل الوافدة (٥٤٣ ألف عامل) وتتجاوز ٩٠ بالمائة من إجمالي قوة العمل المحلية (من الكويتيين). أي أن كل واحد من قوة العمل الكويتية يقابله خادم. ولذلك كان مألوفاً، أن نجد في كل منزل كويتي، أو خلف كل سيدة كويتية خادمة سيلانية أو هندية أو فلبينية، تقوم بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال على مدار اليوم مقابل ٣٠ ديناراً شهرياً (حوالي مائة دولار) وفي نهاية يونيو ١٩٩٠، ثارت قضية الخادومات الأسويات في الصحف الكويتية، كما حدثت أزمة دبلوماسية بين حكومتى الكويت وسيلان حول تلك القضية. فقد أعلن وزير العمل السيلاني، أنه زار الكويت متنكراً في شخصية مهندس مدني حتى يستطيع متابعة مايجري لمواطنات بلاده، واكتشف أن المواطنات السيلانيات يرغمن على العمل في مهنة «البغاء».

وروى الوزير السيلاني لـ «رويتز» تجربته قائلاً : «لقد شاهدت النساء السيلانيات اللاتي ليس لهن حول ولا قوة واللاتي يذهبن إلى هناك للعمل كمديرات منزل يجبرن على العمل في مجال الدعارة والبغاء، وعلى الفور أصدرت أوامري بوقف عملية الاتجار بالرقيق هذه .. إنني أهيب بكل نساتنا عدم الذهاب إلى الكويت، إنها شبيهة بشراء تذكرة إلى جهنم».

وقال الوزير «هناك مائة امرأة سيلانية يأتين يوميا إلى مقر السفارة السيلانية في الكويت للشكوى من أرباب أعمالهن ومن أنهن يجبرن على العمل ١٢ ساعة يوميا ثم يرسلن بعد ذلك إلى منازل أخرى للعمل أعمالاً إضافية».

ونوه وزير العمل السيلاني إلى أنه قام بزيارة ١٥ مكتب توظيف في الكويت، وأن تلك المكاتب تقوم بعرض صور في «البومات» لنساء سيلانيات مع الأسعار الخاصة بهن لتسهيل أعمال الدعارة كما قال.

وقال : «إن العديد من هؤلاء النسوة لايستطعن العودة إلى بلادهن لأن أسرهن وأزواجهن لن يقبلوا بهن بعد الآن. وهن يفضلن الانتحار على العودة، إنني لم أشاهد في حياتي مثل هذه المأساة» (١٤).



## المعزب - الكفيل

كان من أهم تأثيرات صيد اللؤلؤ وتجارته - اجتماعيا - تحديد العلاقة بين رب العمل (المعزب أو الكفيل) والمستخدم أو المكفول في المجتمع الكويتي.

فقد انتقلت الصلة الاجتماعية بين النوخة والطواش (تاجر اللؤلؤ) والبحارة (ابتداءً من الفواص إلى السيب إلى الرديف)، لتكون نفس الصلة بين المعزب والمستخدم. فكانت الصلة بين المعزب (التاجر أو النوخة إذا كان مالكا للسفينة) والبحارة، تبدأ «بالسلفية» وهي مقدم نقدي في هيئة دين يدفعه التاجر للبحارة عند موسم الفواص لإقامة أود أسرهم في غيبتهم التي قد تستمر طوال موسم الفواص. ويحصل البحارة في نهاية الموسم على حصتهم من بيع اللؤلؤ وتسمى «تسكام». ولما كان أغلب عمل الفواصين موسميا، فإنهم يتعطلون طوال موسم الشتاء والربيع، ولذلك يحصلون من التاجر نفسه أو النوخة على مبلغ آخر في هيئة قرض يسمى «خرجية» أو مصروف جيب، مقابل العمل لدى التاجر نفسه أو النوخة في الموسم المقبل، وتسجل جميع هذه الديون في دفتر حساب التاجر. وكان البحارة في أكثر من ٩٠ بالمائة من الحالات لا يكسبون من وراء إسهامهم في صيد اللؤلؤ ما يكفي لتسديد الديون للتاجر أو النوخة، فكانهم كتب عليهم العمل للتاجر نفسه أو النوخة ماتيقي من حياتهم المهنية<sup>(١٥)</sup>. وترتب على ذلك أن تكون صلة المعزب (التاجر أو النوخة) بالبحارة صلة «استزلام» كاملة. وانتقلت صفة «الاستزلام» لتكون طابع العلاقة بين رب العمل (المعزب) والمستخدم أو العامل في النشاط الاقتصادي عموما. فالمعزب مسئول عن إعالة المستخدم أو العامل، ويتحكم فيه، وله الحق في إنهاء علاقة العمل في أي وقت شاء ولأي سبب. وفي حقبة النفط، وبسبب الأعداد الكبيرة الوافدة للعمل بالكويت، أصبح للمعزب دور اجتماعي مضاف هو دور «الكفيل». فـ «المعزب - الكفيل» مسئول مسؤولية كاملة عن السلوك العام للمستخدم أو العامل الوافد (المكفول). فهو الذي يمنح «الإقامة» للمكفول أو يُلغِيها، ولا يستطيع المكفول إجراء أية معاملة رسمية مع الهيئات الحكومية (استخراج ترخيص عمل أو تجارة أو رخصة قيادة) بدون «التوقيع» المعتمد للكفيل .. ولا يمكنه العمل لدى شخص آخر

بدون موافقته، ويتعذر عليه السفر خارج البلد إلا برضا الكفيل الذي يحتفظ بهجواز سفره بمجرد دخوله البلاد<sup>(١٦)</sup> وللکفيل الحق في إنهاء العمل أو الشراكة مع الشخص المكفول، وله أن يطلب ترحيله في أي وقت.

ومثلت «الكفالة» مصدراً لأشكال من الارتفاق والإثراء. فلما كان من المتعذر على غير الكويتي أن ينشئ أو يمتلك مشروعاً بالكامل بموجب القانون، كان عليه أن يلجأ إلى «كفيل» يشاركه في الأرباح ولا يشاركه في رأس المال أو العمل. ليقدّم له الغطاء القانوني «الكفالة». ومن تلك الأشكال، أن يقوم «الكفيل» باستخدام عمال من دولة أخرى على كفالتة، لتشغيلهم لدى أصحاب عمل آخرين مقابل نسبة من أجورهم.

وكان بإمكان «الكفيل» استخراج موافقات «عدم ممانعة» لتمكين العمال من دول أخرى دخول الكويت والبحث عن عمل، مقابل مبلغ من المال يدفعه المكفول للكفيل.

\* تعذر على الكثيرين من العمالة الوافدة إلى الكويت العودة إلى بلادهم بعد الفوز العراقي، بسبب احتفاظ الكفلاء بهجوازات سفرهم.

### الديرة والأمير :

أظهرت أسرة الصباح قدراً كبيراً من التسامح السياسى مع القبائل الأخرى، فخلافاً لإمارات الخليج المجاورة، نصب صباح الأول حاكماً بعد اتفاق قبلى وليس بالعسف والقهر.

واندمج أعضاء الأسرة مع القبائل البارزة فى الكويت، من خلال آليات المصاهرة بالزواج والمصالح المشتركة والمشاركة فى إدارة شؤون البلاد المحلية.

ولذلك، شهدت الكويت مجربة ديمقراطية مبكرة، تحددت دوماً (تقدماً أو نكوصاً) بهامش التراضى بين أسرة الصباح من جانب والقبائل البارزة والمعارضة الجديدة حول القدر المسموح به لمشاركة أهل الديرة «البلد» فى الحكم، ولم يكن الصراع خلال تلك التجربة حول وجود أسرة الصباح فى الحكم من عدمه، وإنما كان حول المشاركة فى الحكم والثروة.

ففى عام، ١٩٢١ قامت أول حركة فى الكويت تطالب بأن يشارك أهل الديرة الأمير فى حكم البلد. وكان المطلب الأول لهذه الحركة هو اتباع مبدأ الشورى فى اختيار الأمير من بين أفراد الأسرة الحاكمة، ثم تطور هذا المطلب إلى «انتخاب عدد معلوم من أسرة الصباح والأهالى لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف»<sup>(١٦)</sup>.

وقد قامت تلك الحركة بالأساس على أكتاف التجار، الذين أضيروا من الحصار التجارى الذى فرضته بريطانيا على الدولة العثمانية، ومن ثم كانت مطالبتهم بتأسيس مجلس شورى يبحث فى شؤون البلاد المحلية، دون انفراد الشيوخ بتلك الشؤون، وبخاصة التجارة. ولم يجد الأمير الشيخ أحمد الجابر مانعاً من الاستجابة لطلب التجار، وتأسس مجلس الشورى الذى انفض بعد أشهر قليلة بسبب الخلافات بين الأمير والمجلس وللخلافات الحادة بين أعضاء المجلس أنفسهم.

أما حركة ١٩٣٨ الإصلاحية، فقد طالبت بإنشاء مجلس تشريعى وليس استشارياً، وتنظيم الحياة الاقتصادية فى البلاد، وإنشاء دائرة نظامية للشرطة والأمن العام، وضرورة أن يكون الأمير على اتصال بكل الأهالى وأن يسمع شكواهم.

وأخذت الحركة بعداً إصلاحياً، تمثل فى المطالبة بفتح المدارس على أوسع نطاق. وقتل بعدها

القومى فى المطالبة بإغلاق أبواب الكويت فى وجه اللاجئين الأجانب (وأغلبهم من إيران)، والسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أى عربى من دخول البلاد.

واناصر الحركة الشيخ عبدالله السالم (ولى العهد) حتى لا تتحول إلى أسلوب العنف. وجرى انتخاب المجلس الشورى فى صيف ١٩٣٨ بواسطة ١٥ أسرة .. وتكون من ٣٤ عضواً .. واختير عبدالله السالم الذى ناصر الحركة رئيساً له.

وخلال ستة أشهر، طالب المجلس بالإطلاع على المعاهدات والاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا، فاحتج المقيم البريطانى بأن الشؤون الخارجية هى من اختصاص الحكومة البريطانية وهى عقد بين الشيخ والإنجليز، وليس لطرف آخر حق النظر فيها. كما طالب المجلس الأمير بتنحية السكرتير الخاص له الذى كان فارسى الأصل.

واستطاع المجلس، إصدار أول وثيقة دستورية (القانون الأساسى)، كما نجح فى إقامة إدارة مدنية فى البلاد. إلا أن المجلس حل بعد ذلك، فى ديسمبر ١٩٣٨، ووعد الأمير بإجراء انتخابات جديدة. وقاوم عدد من النواب قرار فض المجلس واعتصموا فى حصن ولم يستسلموا إلا بعد تضيق الخناق عليهم وتأمينهم على مستقبلهم.

وجرت الانتخابات الجديدة فى مارس ١٩٣٩، إلا أن المجلس الجديد لم يضم الأعضاء المتنفذين فى المجلس السابق. واختفى المجلس الجديد عند قيام الحرب العظمى الثانية<sup>(١٧)</sup>.

بيد أن الحركة الديمقراطية فى الكويت، اتجهت إلى تحذير بعدها القومى، بتأثير المد القومى الناصرى فى الخمسينات. ففى مجلس الأمة، الذى أنشئ عام ١٩٦١، تظهر مجموعة من النواب أطلق عليهم اسم «النواب الوطنيين» من جماعة مجلة الطليعة(\*) وحركة القوميين العرب والمتحالفين معهم. وكانت هذه المجموعة قد قامت بتعبئة السكان لمساندة وحدة سوريا ومصر بتنظيم مهرجانات وتظاهرات لهذا الغرض فى عام ١٩٥٩، مما حدا بالأمير إلى إغلاق الأندية والصحف والمجلات، وإعلان ما يشبه الأحكام العرفية فى البلاد. واستمر ذلك إلى إعلان الدستور<sup>(١٨)</sup>.

\* صدر عددها الأول فى ١٣/٦/١٩٦٢، صاحب امتيازها سامى أحمد المنيس رئيس جمعية الصحفيين الكويتيين لأكثر من دورة، ورئيس تحريرها أحمد يوسف المنيس، وهى أكثر الدوريات تعرضاً للتعتيل فى تاريخ الصحافة الكويتية. وجميع ماتنطوى عليه من مواد خاضع لنسق فكرى قومى.

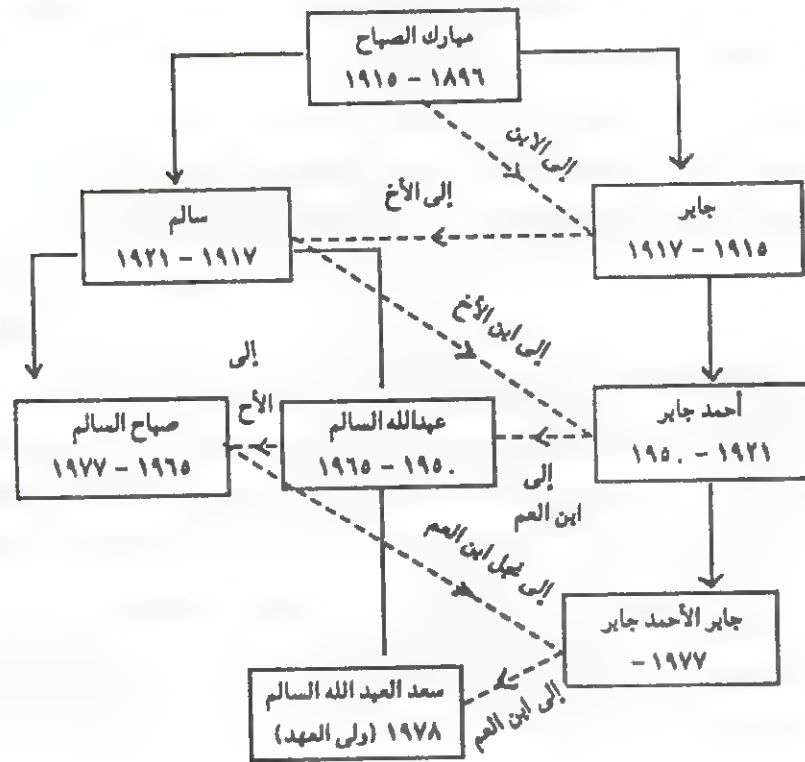


بعد استقلال الكويت، تكونت هيئة تأسيسية لوضع الدستور، من ٢٠ عضواً بالانتخاب والتميين، وشكل فيها الأعضاء المنتخبون الأغلبية. ورغم انضمام أعضاء الوزارة (١٤ منهم من أسرة الصباح) إلى الهيئة بحكم مناصبهم، إلا أن الأعضاء المنتخبين هم فقط الذين صوتوا على الصيغة النهائية للدستور، لتأخذ العملية مضمونها ديمقراطياً.

وجاء الدستور ليعكس صيغة حكم وراثي دستوري مقيد. فجعل الخلافة وراثية محصورة في الذكور من خط مبارك في أسرة الصباح، عن طريق ولاية العهد. فالأسرة تختار ولي العهد، ثم تفرض تلك التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة، لتتم الموافقة بأغلبية الأعضاء، ثم يصدر الأمير مرسوماً بتعيين ولي العهد<sup>(١٩)</sup>.

ووفقاً لذلك، تم تداول وراثته الحكم بين فرعي أسرة مبارك الصباح (السالم، الجابر) فورث الأمير عبدالله السالم الصباح الذي خلف ابن عمه (أحمد الجابر) الأخ صباح السالم الصباح عام ١٩٦٥ ثم نجمل ابن العم جابر الأحمد الجابر عام ١٩٧٧ .. وتم تعيين سعد العبدالله الصباح ابن الأمير الأسبق وابن عم الأمير الحالي في فبراير ١٩٧٨. (انظر الشكل التوضيحي).

شكل توضيحي (١-٢)  
خطا القرابة والإمارة بعد تولي مبارك الصباح



← خط القرابة  
← خط الإمارة

ونص الدستور على أن يمارس مجلس الأمة السلطة التشريعية وينتخب كل أربع سنوات بواسطة جميع الذكور البالغين الذين يحملون الجنسية الكويتية<sup>(\*)</sup>.

وحسب الدستور، يجوز للأمير حل مجلس الأمة. وفي هذه الحالة لا بد من بيان الأسباب، ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد في مدة أقصاها ستون يوماً. ولا يجوز حله مرة ثانية للسبب نفسه.

وفي الدورة النيابية الأولى لمجلس الأمة، برزت مجموعة النواب الوطنيين (جماعة الطليعة والقوميون) ككتل سياسية بزعامة أحمد الخطيب، ويضم ثمانية نواب. وأيدت المجموعة عبد الناصر خلال فترة صراعه مع حزب البعث، كما وقفوا إلى جانبه في الصراع مع آل سعود حول اليمن.

وكان من أشهر القضايا التي أثارها المجلس، مطالبة ١٢ عضواً بإلغاء اتفاقية المساعدة المتبادلة مع بريطانيا المعقودة عند إعلان الاستقلال، وذلك تمهيداً للاشتراك في مباحثات الاتحاد الثلاثي التي جرت في إبريل ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق. وقد أجابت الحكومة بأنه ليس في الاتفاقية ما يمنع المشاركة في مباحثات الاتحاد<sup>(٢٠)</sup>.

وفي عام ١٩٦٥، استطاع المجلس منع الوزارة من تأدية القسم بالاعتراض على أن أعضاءها من التجار، مما اضطر الحكومة إلى إعادة تشكيل الوزارة. وبخصوص النفط رفض المجلس اتفاقية توزيع العائدات مع شركات النفط، وطالب بمجاراة الدول الأخرى المنتجة التي

\* جرى التمييز بين الكويتي الأصل، الذي يقيم هو أو أصوله في الكويت قبل ١٩٢٠، وبين مكتسب الجنسية الذي لا يحق له ممارسة الحقوق السياسية قبل مرور ٢٠ عاماً. واشترط قانون الجنسية (١٩٦٦) أن تحسب العشرون سنة ابتداءً من سنة ١٩٦٦.

وكانت السلطات الكويتية تضع قيوداً شبه ممانعة لتضييق عملية «التجنس»، وكان العدد الأقصى المسموح به لإعطاء الجنسية ٥٠ فرداً سنوياً، كما شهدت الكويت ظاهرة شاذة في وجود شريحة اجتماعية «بدون جنسية» معظمها من هم من أصول عراقية وإيرانية ولم يحصلوا على الجنسية الكويتية.

تجاوزت نظام المناصفة في الأرباح<sup>(\*\*)</sup>. وتسببت مجموعة النواب الوطنيين في إحراج الحكومة بتقديم استقالاتهم بسبب إقرار المجلس لقوانين اعتبروها مخلة بالحريات العامة التي كفلها الدستور. واضطر الأمير صباح السالم (الذي تولى السلطة في نهاية ١٩٦٥) إلى إغلاق صحيفة الطليعة التي تنطق بلسانهم. وشجع خصومهم من المحافظين وعلى رأسهم عبد العزيز المساعيد صاحب صحيفة «الرأي العام». وشهدت انتخابات الدورة الثانية في يناير ١٩٦٧، سقوط مرشحي القوميين وعلى رأسهم الخطيب، ومرر المجلس اتفاقية توزيع العوائد النفطية مع الشركات التي رفضها المجلس السابق. وجاءت هزيمة ١٩٦٧ بما رتبته من انكسار المد القومي في الوطن العربي، لتضعف من تأثير القوميين في الكويت في الدورة النيابية الثالثة (١٩٧٠-١٩٧١). وتأتي انتخابات الدورة النيابية الرابعة عام ١٩٧٥ لتؤكد نتائجها انحسار دور القوميين، مقابل ظهور جمعية الإصلاح الاجتماعي التي تمثل فكر ومنطلقات جماعة الإخوان المسلمين وبشكل أساسي المحافظة على التقاليد والعمل بالشريعة الإسلامية كما عبر عنه د. عبدالله النفيسي. وذلك بالإضافة إلى الوجود القبلي الذي عبرت عنه قبائل شمر وعنزة والعجمان والعوازم. وكان من أهم قضايا تلك الدورة، المطالبة بزيادة السيطرة على الشركات النفطية وبإنشاء محكمة إدارية وأخرى دستورية. الأمر الذي انتهى بحل المجلس في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦.

\*\* حسب عقود الامتياز الأولى التي حصلت عليها شركات النفط البريطانية والأمريكية، في الثلاثينات في دول وإمارات الخليج، كان النفط ملكاً خاصاً للحكام. وفي الكويت، وقعت شركة بترول الكويت الانحلو أمريكية (تكونت من شركتي الانجليزية الفارسية، والخليج المتحدة) مع الشيخ أحمد الجابر عقد امتياز عام ١٩٣٤. وشمل الامتياز جميع أراضي الكويت لمدة خمسة وسبعين عاماً، ويدفع لحاكم الكويت مبلغ ٤٧٥ ألف روبية كمنحة خلال ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد، وعندما يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية تدفع الشركة ثلاثة روبيات عن الطن كموائد، وتعفى من بقية الرسوم.

ولم يطبق نظام المناصفة في المنطقة، رسمياً، إلا في ديسمبر ١٩٥٠، عندما عدلت «أرامكو» إتفاقها مع السعودية على هذا الأساس، ثم أصبح بعد ذلك النظام الشائع في امتيازات النفط في الخليج. ثم اتفقت الكويت في منتصف الستينات مع الشركة على تعديل نظام المناصفة، لتحصل على نسبة ١٢.٥ من الانتاج لتسويقه لحسابها. وفي مؤتمر طهران، أوائل ١٩٧١، تفاوضت دول الخليج جماعياً مع الشركات لزيادة نصيب الدول المنتجة إلى ٥٥ بالمائة من الأرباح وزيادة الأسعار. وخلال السبعينات تحولت الدول الخليجية إلى نظام المشاركة أي مشاركة الشركات المستغلة في رأس مالها.



وعند إعادة الحياة النيابية عام ١٩٨١، استمر الوجود القبلى الذى ميز الدورات السابقة، وتعاظم شأن التيار الإسلامى ممثلاً فى جمعية الإصلاح الاجتماعى بعد ظهوره فى المجلس السابق.

أما نتائج انتخابات عام ١٩٨٥، فقد أظهرت تأثيرات أزمة سوق المناخ ١٩٨٢ والإحباط تجاه المعالجات الحكومية للأزمة الاقتصادية بعد سلبات المناخ وانخفاض العوائد النفطية وركود الأنشطة الاقتصادية<sup>(٢٢)</sup>.

واستفاد من ذلك بعض التقدميين والتكنوقراط وجماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب، الذين كانوا قد أصبحوا بنكسة فى الانتخابات السابقة على يد التيار الإسلامى.

وتتشب بين الحكومة ومجلس الأمة معركة حامية الوطيس حول حدود صلاحيات المجلس الرقابية وحقه فى محاسبة الحكومة ومساءلة أعضائها. وكان واضحاً أن كلا الطرفين قد عقد العزم على استفاد كل ذخيرته فى تلك المعركة التى قد تكون الأخيرة.

يقول أحمد الخطيب «كان هناك اتجاه بحل المجلس بعد يوم واحد من صدور نتائج الانتخابات عندما قال أحدهم إن نتائج الانتخابات كارثة». وكان بذلك القول، بعد الانتخابات بشهور وقبل الحل بشهور أيضاً، ينبه إلى «أن مجلس ١٩٨٥ يواجه نفس المؤامرة التى واجهها مجلس ١٩٦٣ الذى كان من أقوى المجالس .. مطلوب رأس أحمد السعدون لأنه أول رئيس للمجلس بعد عبد العزيز الصقر لا يكون فى جيب الحكومة»<sup>(٢٣)</sup>.

وبعد حل المجلس قال الخطيب «إن السبب الرئيسى هو أزمة المناخ التى تورط فيها بعض الكهار ورفضوا أو عجزوا عن دفع المبالغ الكبيرة المطلوبة منهم، وأصرروا على أن تتحمل الحكومة الجزء الأكبر من هذه الأعباء المالية. وفى وجود مجلس ١٩٨١ تم سحب ٩ مليارات من الدولارات من احتياطى الدولة العام. فقد كان أهم شعار رفع فى الانتخابات هو حماية المال العام» وأشار إلى أن هناك من يعتقد بأن تطورات الحرب العراقية الإيرانية تشكل سبباً آخر، وخصوصاً بعد أن اقتربت القوات البريطانية من الحدود الكويتية مما يضطر الكويت لتوثيق علاقاتها العسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجى»<sup>(٢٤)</sup>.

وسواء كان سبب حل المجلس، ترأس السعدون له، أو أزمة سوق المناخ، أو ضغط الشركاء فى مجلس التعاون الخليجى. فقد جسدت تلك الأزمة حقيقة أن الصراع كان حول المشاركة فى الثروة والسلطة وفق التراضى الذى اشتركت فى صياغته أسرة الصباح من جهة والأمة من جهة أخرى، وتشتلت فى الحكم الدستورى. ولم يكن صراعاً حول نظام الحكم. وعبر عن ذلك أحد

المعارضين بقوله إن المعارضة عموماً، لم تطالب بتغيير نظام الحكم، بل على العكس فإنهم تنادى بالتمسك به من خلال التمسك بالدستور والحكم الدستورى ...»<sup>(٢٥)</sup>.

كما أن الخطاب الذى وجهه أكثر من ٢٠ نائباً من أعضاء مجلس الأمة المنحل للأمير احتكم فيه النواب إلى الدستور لإعادة المجلس، حيث «إذا حل المجلس لا يجوز حله لذات الأسباب مرة أخرى، مع وجوب إجراء انتخابات للمجلس فى ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل، والاسترداد للمجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية حين اجتماع المجلس الجديد ..»

قال النواب «لا يكون تعديل ما للدستور إلا برضاء الجهتين اللتين تعاونتا من قبل فى وضعه الأمير والأمة .. حيث إن المجلس التأسيسى المنتخب قام بإعداد الدستور ووافق عليه الأمير»<sup>(٢٦)</sup>.

وكان بادياً بعد تجربة مجلس ١٩٨٥، أن أسرة الصباح لا تقبل إعادة مجلس الأمة بالصيغة السابقة، فى حين أن المعارضة كانت تطالب بإعادة النظر فى إجراءات حل المجلس التى اعتبرتها مخالفة للدستور.

وأدى تعارض الموقفين إلى تجمعات وتظاهرات فى الديوانيات<sup>(٢٧)</sup>، انتهت - أحياناً - بالصدام وتدخل الشرطة<sup>(٢٨)</sup>.

\* خطاب غير منشور رفع إلى الأمير بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٨. ووقع عليه: أحمد السعدون، صالح الفضالة، يعقوب باقر، محمود الرومى، د. ناصر صرفوه، فيصل الصانع، د. يعقوب حياة، مبارك فهد الدولة، سامى أحمد المنيس، أحمد عبدالله الجوعان، عباس حبيب مناور، ناصر فهد البناى، مشارى جاسم العنجرى، د. أحمد الخطيب، جاسم القطامى، جاسم السعدون، عبدالله الرومى، ماسل الجلاوى، راشد الحجيلان، عبدالعزيز المطوع، د. عبدالله النفيسى، يوسف خالد المخلد، أحمد نصار الشريمان ..

\*\* الديوانية فى المجتمع الكويتى أشبه بمسالون أو منتدى اجتماعى لتبادل الآراء والسرالف (الحكايات باللهجة الكويتية). وكان لكل من العائلات الكويتية البارزة «ديوانية» تنعقد أسبوعياً مثل ديوانية الصقر (اللاتين - منطقة الضاحية)، والمرزوق (السبت - الشامية) والخليفة - وزير النفط (الثلاثاء - الضاحية)، والحرقى - وزير المالية (السبت - سلوى)، والرميحى (الثلاثاء - قرطبة)، والهرجس (السبت - الشيوخ)، وكانت بعض الديوانيات تنعقد يومياً مثل ديوانية الشمال (منطقة الشرق). وبعد حل مجلس الأمة، نشطت ديوانيات الأعضاء السابقين ورموز المعارضة كمستدييات سياسية، مثل ديوانية أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة السابق (السبت - منطقة الخالدية)، وفتيل الصانع (الأربعاء - كيفان)، والرهى (متزل يوعركى فى بيان)، والشريمان (الجماء)، والخطيب (الثلاثاء - الروضة) والرشيدة والمناور (الأربعاء - الفروانية) ...

\*\*\* شهد الكاتب، أوائل عام ١٩٩٠، تدخل الشرطة لتفريق المتظاهرين بالقنابل الصوتية فى ديوانية أحمد الشريمان (الجماء)، والذين لم يتفرقوا إلا بعد أن دعاهم أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة السابق إلى التجمع بديوانية فيصل الصانع بمنطقة كيفان فى وقت لاحق .. كما شهد الكاتب، قيام الشرطة بمحاصرة المجتمعين فى ديوانية عباس حبيب المناور فى منطقة الفروانية.

وفي ٢٢ إبريل، أعلن الأمير إنشاء مجلس وطني، كمجلس انتقالي لمدة أربع سنوات يتولى تقييم التجارب السابقة. وبدا من تشكيل المجلس ومهامه، كما ورد بالمرسوم الأميري، أنه مجلس استشاري أكثر من كونه مجلساً تشريعياً.

فقد تشكل المجلس من ٧٥ عضواً، منهم ٥٠ بالانتخاب و٢٥ يختارهم الأمير. أما مهامه فقد شملت إلى جانب «دراسة سلبيات التجارب النيابية السابقة»، مناقشة مشاريع القوانين المعالة من مجلس الوزراء واقتراح مشروعات القوانين وإحالتها لمجلس الوزراء ..

أما الدور الرقابي، فقد اشترط المرسوم الأميري أن يكون «استيضاح سياسة الحكومة في أي موضوع بناء على طلب عشرة من أعضاء المجلس». كما تحال إلى المجلس ميزانية الدولة التي يتولى «اقتراح» ما يراه بشأنها قبل نهاية السنة المالية بأسبوعين.

واعتبرت المعارضة أن «المرسوم الأميري يتعارض مع الدستور» (\*) في بيان أصدره أحمد السعدون و٣١ عضواً آخرين في المجلس المنحل (٢٧). وجرى انتخابات المجلس في ١٠ يونيو، رغم مقاطعة النواب السابقين لها، وانسحاب عدد كبير من المرشحين قبل الاقتراع، وانخفاض نسبة المشاركة في التصويت .. وظلت أزمة المشاركة.

\* عايش الكاتب إلقاء القبض على ١١ معارضاً منهم الخطيب والنفيس .. في ١٣ مايو ١٩٩٠، تم القبض على نائبين سابقين هما علي بوغزكي ود. أحمد الربيعي في ١٥ مايو.

### الصحافة والنفط والقبيلة

في كتابه الهام «تاريخ الكويت»، أشار شاهد عصره عبد العزيز الرشيد تحت عنوان «مبارك وكتابة الجرائد»، إلى بداية علاقة الكويت بالصحافة فكتب عن «عبد المسيح الأنطاكي» صاحب مجلة «العمران»، ناقداً إياه بكتابة المقالات في مديح الشيخ مبارك، الذي حكم الكويت بين عامي ١٨٩٦، ١٩١٥ (٢٨)، وكان المؤسس الحقيقي للإمارة ككيان دولي. وبذلك، كانت الصحيفة أداة من أدوات بناء الدولة - الإمارة وتشبثت شرعية الحاكم - الشيخ.

وبعد «العمران»، أسس عبد العزيز الرشيد مجلة «الكويت» عام ١٩٢٨ إلا أنها توقفت بعد عامين. حتى أصدر عبد العزيز حسين مجلة «البعثة» من بيت الكويت بالقاهرة في ديسمبر ١٩٤٦، لتتوقف عام ١٩٥٢ وهو نفس العام الذي أصدر فيه أحمد شاري العدواني مجلة «الرائد». بيد أن مجلة «كاظمة» التي أصدرها أحمد السقاف، كانت أول مجلة مطبوعة بعد إدخال المطبعة الأولى إلى الكويت عام ١٩٥٦.

ورغم أن «الروبيات» تصاعدت أرقامها في الجيوب في الخمسينات، إلا أن الشروط لم تكتمل لوجود «صحافة» في الكويت .. وفشلت كل المحاولات في أن تدها بالحياة، لطبيعة الكتلة السكانية، ومناقسة الصحف الخارجية وغياب التشريعات المنظمة للصحافة، وضعف مصادر التمويل، علاوة على الأسباب الخاصة بكل محاولة (٢٩).

وخلال الستينات، بعد الاستقلال وزيادة العوائد النفطية، تسارعت عملية إصدار الصحف وصدر قانون للمطبوعات. فالدولة المستقلة حديثاً، بحاجة لاستكمال مقومات الدولة - شكلياً - وتنظيم تدفق المعلومات والأخبار والوجود الثقافي والإعلامي إقليمياً.

وبعد الثورة النفطية، ونشوب الحرب الأهلية اللبنانية وهجرة العقول المصرية، في السبعينات، استقدم أصحاب الأعمال والمصالح والعائلات الكبرى، عدداً كبيراً من الصحفيين اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين لإصدار الصحف والمجلات.

وخلال الثمانينات، تواجدت بالكويت سبع صحف يومية (منها اثنتان باللغة الإنجليزية) وإحدى وعشرون مجلة فصلية وشهرية وأسبوعية (انظر الجدول).



جدول (٢-٨)

الصحف والمجلات الصادرة في الكويت حتى ١٩٩٠ (\*)

م	الصحيفة/المجلة	التصنيف	تاريخ الصدور	صاحب الامتياز	رئيس التحرير
١	العربي	شهرية ثقافية	١٩٥٨/١٢/١	وزارة الاعلام	د. محمد الرميحي
٢	الهدف	اسبوعية سياسية جامعة	١٩٦١/٣/٨		احمد الجارالله
٣	الرسالة	مجلة اسبوعية سياسية	١٩٦١/٤/٧	جاسم مبارك الجاسم	نفسه
٤	الرأي العام	صحيفة يومية	١٩٦١/٤/١٦	عبد العزيز المساعيد	
٥	صوت الخليج	مجلة سياسية جامعة	١٩٦٢/٤/٢٦	باقر خريبط	صلاح خريبط
٦	الوطن	صحيفة يومية	١٩٦٢/٦/٥	جاسم المطوع	
٧	الطليلة	صحيفة اسبوعية سياسية	١٩٦٢/٦/١٢	سامي أحمد المنيس	احمد يوسف النفيسي
٨	كويت تايمز	يومية بالانجليزية والأردية	١٩٦٣/٧/٨	يوسف صالح العليان	عبد العزيز العليان
٩	الكويت	مجلة عامة	١٩٦٤/٤/١	وزارة الاعلام	حمد الرومي
١٠	أسرتي	مجلة اسبوعية نسائية	-	فجعان هلال المطيري	غنيمة فهد المرزوق
١١	السياسة	صحيفة يومية سياسية	١٩٦٥/٦/٣	أحمد الجار الله	نفسه
١٢	البيان	مجلة أدبية	١٩٦٦/٤/١	تصدرها رابطة أدباء الكويت	د. سليمان الشطي
١٣	البقطة	مجلة اسبوعية سياسية	١٩٦٧/٤/٢٤	احمد يوسف بهبهاني	نفسه
١٤	النهضة	مجلة اسبوعية مصورة	١٩٦٧/٧/١٥	عبد العزيز فهد المساعيد	حمد جاسم السعيد
١٥	سعد		١٩٦٩/٤/٢٢		منال المساعيد
١٦	البلاغ	مجلة اسبوعية اسلامية	١٩٦٩/٥/٧	تصدر عن مؤسسة البلاغ	عبد الرحمن الولايتي
١٧	الرائد	مجلة اسبوعية ترفيهية	١٩٧٠/٢/١	تصدر عن جمعية المعلمين	عبد الله جاسم العبيد

١٨	المجتمع	مجلة اسلامية اسبوعية	١٩٧٠/٣/١٧	تصدر عن جمعية الاصلاح الاجتماعي	اسماعيل الشطي
١٩	عالم الفكر	مجلة فصلية	١٩٧٠/٤/١	تصدر عن وزارة الاعلام	احمد مشاري العدواني
٢٠	مرآة الأمة	مجلة اسبوعية سياسية - اجتماعية	١٩٧١/٥/١٩		علي بن يوسف الرومي
٢١	الرياضي العربي	مجلة اسبوعية - رياضية	١٩٧١/٥/٢٠	هداية سلطان السالم	نواف محمد العثمان
٢٢	عالم الفن		١٩٧١/١٠/٣	جمعية الفنانين الكويتية	عبد العزيز المقرج
٢٣	القبس	صحيفة يومية	١٩٧٢/٢/٢٢		محمد جاسم الصقر
٢٤	الأنباء	صحيفة يومية	١٩٧٦/١/٥		وليد خالد المرزوق
٢٥	آراب تايمز	يومية بالانجليزية	١٩٧٧/٢/	تصدر عن دار السياسة	
٢٦	الجواهر	يومية رياضية	١٩٨٤/٧/١١	محمد أمين	محمد جاسم
٢٧	العربي الصغير	شهرية للطفل	١٩٨٦/٢/	تصدرها وزارة الاعلام	د. محمد الرميحي
٢٨	المجالس	مجلة اسبوعية سياسية - اجتماعية	١٩٩٠/٢/	هداية سلطان السالم	نفسه (**)

\* أعد الكاتب الجدول بالرجوع إلى الصحف والمجلات ذاتها.

ومن هنا يتهدى دور «النقطة» الذي بدوره مانشأ ذلك العدد الضخم من الصحف والمجلات في الكويت، التي لا يوجد بها الكادر الصحفي اللازم لإصدارها والكتلة السكانية المناسبة لاستيعابها. لذلك، فهي «صحافة كويتية» من حيث التمويل فقط، ولكنها - في الحقيقة - لاتعدو أن تكون «صحافة تصدر في الكويت» من حيث الكادر الصحفي والمادة الصحفية والقارئ. فالكادر الصحفي - في معظمه - من اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين، والمادة الصحفية - في أغلبها - من القاهرة وبيروت والعواصم العالمية، والجانب الأكبر من القراء من الوافدين.

\*\* كانت تصدر عن شركة المجالس المحدودة في لندن وتطبع في الكويت فيما قبل.

وساهمت «القبليّة» و«المركنتبليّة» في المجتمع الكويتي في زيادة عدد الصحف والمجلات الصادرة في الكويت. فالعائلات النافذة والتجار الكبار هم أصحاب الصحف الكبرى. «القبس» تملكها عائلة الصقر، و«الأنباء» تملكها عائلة المرزوق، و«الرأي العام» تملكها عائلة «المساعد» و«السياسة» يملكها «الجار الله»، و«الوطن» انتقلت ملكيتها بين جاسم المطوع ومحمد مساعد الصالح.

أما الدولة، فتملك - من خلال وزارة الإعلام - مجلات «العربي» و«العربي الصغير» «الكويت» و«عالم الفكر» .. وتدعم الصحف والمجلات الخاصة في شكل اشتراكات بلغت قيمتها ٤٨ ألف دينار (حوالي ١٦ ألف دولار) سنوياً لكل صحيفة، بالإضافة إلى الدعم المستتر من خلال أسعار الورق أو المواد الإعلانية(\*).

ونتيجة عن «القبليّة» أن أصبحت الصحف الرئيسية معبرة عن العائلات المالكة لها ومصالحها، بحيث أصبحت الصحيفة سند العائلة في الخصومات مع العائلات الأخرى وفي الدفاع عن تنظيم مصالحها الخاصة أو المشتركة مع عائلة أخرى .. والويل كل الويل لعائلة بلا سند (صحيفة).

ونتيجة عن دعم الدولة، أن اتجهت الصحف لأن تكون «ليبرالية» فيما يتعلق بمناقشة شؤون الدول الأخرى و«منغلقة» إزاء الشؤون المحلية، وخاصة إذا ارتبط الأمر بمظاهر الفساد الإداري والسياسي.

ونتيجة عن استمداد الكادر الصحفي من خارج الكويت، تحول الصحف الأساسية إلى ساحة صراع إقليمي عربي. فالأنباء والسياسة مصريتان، والقبس لبنانية والوطن فلسطينية والرأي العام سورية وكويتية. فريش التحرير، بحكم قانون المطبوعات، كويتي، إلا أن مسؤوليته لا تتعدى الاتصال بالدولة، وهو غير موجود في معظم الأحيان، فعمله الأساسي ليس الصحافة. ولذلك فإن مدير التحرير - الوافد - هو الصانع الحقيقي للصحيفة، الذي يغلب المادة الصحفية التي لصالح موطنه الأصلي والذي يختار معظم الكادر الصحفي في الصحيفة من أبناء جلدته(\*\*). ولم يجد استجابة، مشروع القانون الذي أعدته وزارة الإعلام منذ عام ١٩٨٢، بهدف «تكوين» الوظائف القيادية في الصحف.

\* اقتصر مطبوعات المعارضة أساساً على: مجلة «المجتمع» التي تصدرها جمعية الإصلاح (إسلامية)، وصحيفة «الطلعة» وتصدرها دار الطليعة (جماعة أحمد الخطيب).

\*\* كان مديرو تحرير الصحف، حسب آخر موقف، القبس (رقلة خرياطي - لبناني)، الوطن (مازن حماد - فلسطيني)، الأنباء (يحيى حمزة - مصري)، الرأي العام (إلياس مسوح - مصري).

يهد أن الانتماءات القبليّة المصلحية والقطرية للصحف، ارتبطت خلال الثمانينات مع زيادة حدة الصراع السياسي والاجتماعي، بانتماءات سياسية محددة. فأصبحت القبس معبرة عن غرفة التجارة والقوميين العرب، و«الوطن» استقطبت - اليسار الاشتراكي والفئات المعارضة، وزاد انحراف «الأنباء» إلى اليمين، وتبنت «السياسة» وجهة النظر السعودية مع مناصرة العراق ومثلت «الرأي العام» الخط القومي السوري.

وخلال الأزمة الأخيرة بين مجلس الأمة الأخير وأسرّة الصباح، تقاسمت الصحف الأدوار، فاتحازت الأنباء والسياسة والرأي العام إلى جانب الحكم، وتبنت الوطن والقبس موقف نواب المعارضة.

ولذلك، تدخل الحكم لفرض الرقابة على الصحف مع إجراء حل مجلس الأمة في ٣ يوليو ١٩٨٦. وأعاد العمل بالمادة ٣٥ مكرر من قانون المطبوعات التي تحولت إلى مرسوم أميري بإعطاء الحق لوزير الإعلام بتعطيل أي صحيفة أو مجلة عن الصدور.



## الموامش

1- A. Villierars, Some Aspects of the Arab Dhow Trade, the Middle East journal, October, 1948. p. 399.

٢- التقديرات مأخوذة من :

مجلس التخطيط - وزارة التخطيط : المجموعات الإحصائية السنوية .. بنك الكويت المركزي - النشرة الإحصائية الفصلية، أعداد مختلفة.

3- Edeth Penrose, Oil and State in Arabia, in : Dorck Hopwood, ed., the Arabian Peninsula Society and Politics, Studies in Modern Asia and Africa, London : Allen and unwin ; totowa, N. I. Rouman 1972. pp. 274 - 275.

٤- على خليفة الكواري، هوم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي : مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات الكويت، كاظمة للترجمة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ١٦٢.

٥- سوق الكويت للأوراق المالية، الهيئات المالية للشركات الكويتية ١٩٩٠.

٦- سوق الكويت للأوراق المالية، المصدر السابق ذكره.

٧- جاسم السعدون، مناخ الأزمة وأزمة المناخ، الكويت، شركة الريعان للنشر والتوزيع، ص ٢٢.

8-I.B. R.D, The Economic Development of Kuwait, Baltimore : the John Hopkins press, 1968, p. 8 L.

٩- د. حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج : بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٨٦.

١٠- وزارة التخطيط، الحسابات القومية ١٩٧٠ - ١٩٨٥، الكويت بدون تاريخ ص ٩٣.

١١- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، النشرة الإحصائية السنوية، الكويت ٨٦ - ١٩٨٧.

١٢- حوار للكاتب مع محافظ بنك الكويت المركزي، الأنباء، ١٤ إبريل ١٩٩٠.

١٣- د. أمل يوسف العذبي الصباح، النفط والنمو الحضري بدولة الكويت : دراسة حضرية، الكويت، حوليات كلية الآداب، المجلد ١١، ١٩٩٠/٨٩.

١٤- رويتر، ٢٨ يونيو ١٩٩٠.

15- M.G. Rumaihi, The Mode of production in the Arab gulf ' before the Discovery of Oil, in tim Niblock, ed., Social and Economic Developbment in the Arab Gulf ; London, Croom Helm, 980, pp. 49 - 60.

١٦- حول حركة ١٩٢١ الديمقراطية :

د. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣، ص ٢٣٨.

د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧، ص ١٤١.

١٧- د. محمد غانم الرميحي، حركة ١٩٢٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودي، مجلة دراسات الخليج، ج ٤، ١٩٧٥ ص ٢٩ - ٦٨.

د. صلاح العقاد، المصدر السابق ذكره.

د. خلدون النقيب، م. س. ذ.

١٨- د. خلدون النقيب، المصدر السابق ص ١٤١.

١٩- يحيى الجمل، النظام الدستوري في الكويت، الكويت، جامعة الكويت ٧ / ١٩٧١ - ص ١٨٣.

٢٠- د. خلدون النقيب، م. س. ذ ص ١٤١، د. صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

٢١- المصدران السابق ذكرهما.

٢٢- رياض مجيب الرئيس، الخليج العربي ورياح التغيير، الرئيس للكتب والنشر، لندن، د. ت. ص ٥.

٢٣- القيس، ١٩ سبتمبر ١٩٨٥.

٢٤- الوفد، ٣ أكتوبر ١٩٨٦.

٢٥- د. خلدون النقيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

٢٦- الأنباء، ٢٣ إبريل ١٩٩٠.

٢٧- رويتر، ٢٢ إبريل ١٩٩٠.

٢٨- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، بيروت، د. ت. ص ٢٢٤.

٢٩- د. محمد حسن عبدالله، الصحافة والصحفيون في الكويت، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص ٢٢.

### الفصل الثالث

---

#### الغزو العراقي (إلغاء الدولة)

« يكمن الخطر في أن تعمل قوة كبرى أو أية دولة  
أخرى ذات قوة عسكرية غير متناسبة على تجريد  
دولة صغيرة، كلياً أو جزئياً، من وجودها المادي  
أو هويتها الوطنية واستقلالها »

سيفكس

من كتاب، بقاء الأمة الصغيرة، ١٩٦٩.



حين دخل وقف النار بين العراق وإيران حيز التنفيذ في ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ .. اعتبرت الكويت - كما العراق - ذلك الحدث نصراً عراقياً .. وجدت فيه مناسبة للتراضى مع الجمار المنتصر حول ترسيم الحدود وديون الحرب .. غير أن العراق بمجرد توقف الحرب، سارع لترشيح نفسه لقيادة عالم عربي منقسم على نفسه .. فتدخل إلى جانب العميد الماروني ميشيل عون في لبنان ليتصدى لعدوه الأزلي الرئيس السوري حافظ الأسد .. وساند الحكم العسكري في السودان .. وضمن تعاون مصر والأردن واليمن معه في إطار مجلس التعاون العربي. وحصل على تضامن جامعة الدول العربية معه في أزمة قتل الصحفي البريطاني فرزاد بازوفت .. ثم أعلن أنه «سيحرق نصف إسرائيل إذا اعتدت عليه»، ليبدو وكأنه دولة المواجهة مع إسرائيل لاستعادة القدس .. وفي نهاية مايو ١٩٩٠، انعقدت القمة العربية في بغداد التي بدت وكأنها «عاصمة العرب» .. ورغم كل تلك التسويات التي استغرقت حوالى عامين، لم يشأ العراق تسوية مشكلة ترسيم الحدود مع الجارة الصغرى «الكويت» (\*) ..

وحين زار ولي العهد الكويتي الشيخ العبد الله الصباح العراق عام ١٩٨٩ لبحث مسألة ترسيم الحدود .. كان جوابهم في بغداد «إن حدود الكويت كانت تمتد حتى زاخو» في أقصى الشمال العراقي» .. وبما يعنى رفض ترسيم الحدود.

#### (١) مقدمات الغزو

إن العراق بعد أن استطاع إجبار إيران على وقف الحرب، ولى وجهه إلى داخل الوطن العربي لقيادته، وإلى الكويت لحل مشاكله الاقتصادية والدفاعية .. ليبدأ حرباً أخرى. وبدأ الرئيس العراقي الحرب في مؤتمر القمة العربية في بغداد على جبهة النفط. ففي جلسة مغلقة، وأمام الزعماء العرب، قال صدام حسين: «إن الحرب تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الإهذاء بالتفجيرات وبالقتل ومحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى بالاقتصاد».

\* ألقى الزعيم العراقي الكردي المعارض جلال الطالباني في ١١ مايو ١٩٩٠، محاضرة في معهد الشؤون الدولية بلندن جاء فيها «إن التقارب بين العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن يبدو في الظاهر موجهاً ضد إسرائيل، لكنه في الحقيقة من أجل تحقيق طموحات الرئيس العراقي على الصعيد العربي الشامل، بما في ذلك احتلال الكويت، والسيطرة على الخليج ..» انظر .. J. Talabani, the Kurdish Movement, the Prospects in The gos, Alecture presented at the Royal Institue for International Affairs, London, 11 th May, 1990.

وكان الرئيس العراقي يقصد بالحرب الاقتصادية، خفض أسعار النفط بسبب عدم التزام بعض الدول العربية بقرارات منظمة «أوبك» .. وقال: «إن كل انخفاض في البرميل الواحد يقدر دولار واحد، وحسب ما قيل لي، فإن خسارة العراق تبلغ مليار (بليون) دولار في السنة» وأعلن الرئيس العراقي الحرب بقوله: «أقول للذين لا يقصدون شن الحرب على العراق» ولو في الجلد مافيه يتحمل لتحملنا، ولكن أعتقد أن كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعون عليه» (\*).

وبعد إعلان العراق الحرب على جبهة النفط، في الجلسة المغلقة لقمة بغداد (٣٠ مايو ١٩٩٠)، قام بتحديد الخصم باتهام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت بإغراق سوق النفط العالمية، بإنتاج مايزيد عن حصتيهما المقررتين بواسطة منظمة «أوبك». وذلك خلال شهر يونيو. وقامت المملكة العربية السعودية، في محاولة لتهذبة الموقف، بإيفاد وزير نفطها هشام ناظر إلى العراق والإمارات والكويت.

وبمسعى سعودي، اجتمع وزراء نفط دول الخليج العربية الأعضاء في «أوبك» وهي السعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر، يوم ١٠ يوليو ١٩٩٠. وانتهى الاجتماع بموافقة الإمارات والكويت على خفض الإنتاج. إلا أن الشكوك العراقية تزايدت، لإعلان وزير النفط الكويتي د. رشيد العميري، يوم ١٥ يوليو «أن الكويت لم تعط وعوداً بخفض حجم إنتاجها وأنها ستزيده في شهر أكتوبر المقبل» .. وإن كانت الحكومة الكويتية، أعادت تأكيد التزامها بخفض إنتاجها. ولذلك، أعاد الرئيس العراقي في خطابه بمناسبة أعياد الثورة في العراق يوم ١٧ يوليو (\*) اتهام الكويت والإمارات بإغراق سوق النفط وتنفيذ مخطط لتدمير اقتصاد العراق.

في ١٨ يوليو ١٩٩٠، صعد العراق هجومه السياسي على الكويت والإمارات، بإعلان مذكرة موقعه من وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في ١٥ يوليو إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية (\*). وتضمنت المذكرة مواقف العراق من «سياسة الكويت النفطية» و«قضية الحدود المعلقة» و«الديون المستحقة للكويت».

وعلى صعيد النفط، قالت المذكرة «إن حكومتى الكويت والإمارات نفذتا عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في أوبك» .. «وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً» .. «وأن السعر قد انخفض هذه السنة

\* نص الكلمة - الملحق (ه).

\* نص الخطاب - الملحق (و).

\* نص المذكرة - الملحق (ز).

دولارات عدة عن سعره ١٨ دولاراً بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق بلايين عدة من دخله لهذه السنة في الوقت الذي يعاني العراق فيه ضائقة مالية».

واتهمت المذكرة حكومة الكويت بأنها «نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميطة العراقي وصارت تسحب النفط منه» .. «وتبلغ قيمة النفط الذي سحبه حكومة الكويت من حقل الرميطة .. وفقاً للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار».

\* وعلى صعيد قضية الحدود، قالت المذكرة: «من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية، هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت في شأن تحديد الحدود، ولم تفلح الاتصالات التي جرت خلال الستينات والسبعينات في الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران» .. «وخلال سنوات الحرب الطويلة .. استغلت الحكومة الكويتية انشغال العراق كما استغلت مبادئته القومية .. كي تنفذ مخططاً في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق ..».

\* وعلى صعيد الديون، بدأت المذكرة بتأكيد «أن الحرب التي اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي كله .. ثم أشارت إلى «أن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في الحرب بلغت ١٠٢ بليون دولار فضلاً عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية التي بلغت معدلات هائلة ..».

واعترفت المذكرة «أن كل المساعدات التي تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي والشعب العراقي» .. «والحقيقة المرة - حسب المذكرة - أن القسم الأساسي من المساعدات المالية لا يزال مسجلاً «دين» على العراق، ومن ذلك ماقدمته الكويت والإمارات. وقد فأنحننا المعنيتين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا «الدين» لكنهم تملصوا من ذلك .. وقد سجلت على العراق «دين» أيضاً كميات النفط التي باعها الكويت لحساب العراق ..».

وكان رد الفعل الكويتي مبنياً على أساس أن الفعل العراقي يقع في إطار «التهديد والابتزاز».



فعندما اجتمع مجلس الوزراء الكويتي، في نفس اليوم، كان الرأي السائد بين الوزراء أن العراق يزيد الضغط على الكويت لابتزاز المال وزيادة أسعار النفط قبل أسبوع المؤتمر الوزاري لـ «أوبيك» (\*).

كان أول المتحدثين وزير المالية ووزير النفط السابق الشيخ علي الخليفة الصباح : فألح على أن العراق يحاول إنقاذ اقتصاده وإلقاء اللوم على دول الخليج. وتوقع ألا تتغير لهجة العراق بعد مؤتمر «أوبيك». وقال وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني «إن هدف العراق هو ابتزاز المال» .. وكرر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء د. عبد الرحمن العوضي أن العراق يسعى إلى ابتزاز المال. ولكنه أضاف «أن العراقيين يمضون إلى أبعد مما ينبغي، وأن على الكويت أن تتحرك بسرعة لإيجاد حل سياسي للأزمة».

واعتبر وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، أن المشكلة اقتصادية أساساً، وأن مسألة الحدود قضية قابلة للتفجار بما يدعو إلى إجراء اتصالات دبلوماسية مكثفة مع دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية مصر والأردن ..

وأشار ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح، إلى أن العراقيين يمكن أن يقوموا بعمل عسكري محدود على الحدود ..

وكان وزير العدل ضاري العثمان، الوحيد الذي امتلك حساسية عالية لتوقع ماحدث فيما بعد. إذ تنبأ بأن العراق - بعد انتهاء الحرب مع إيران - سيفرض مطالبه على الكويت بالقوة. وقال : «إن المذكرة العراقية مجرد بداية. والله أعلم إلى أي حد سوف يذهبون» واستنتج أن قضية سعر النفط التي أثارها العراق لاتعدو كونها ذريعة لشئ آخر. وأنهى مداولته بالقول: «إن العراق والكويت هما الآن أشبه بالذئب والحمل».

وفي ذات اليوم، عقد المجلس الوطني جلسة طارئة، طلب ولي العهد رئيس الوزراء باسم الحكومة وباسمه شخصياً تحويلها إلى جلسة سرية. واستمرت الجلسة ٨ ساعات صدر على أثرها بيان للمجلس استنكر فيه المذكرة العراقية، ودعا إلى «اعتماد أسلوب الحوار الأخوي وسيلة لمناقشة ماتضمنته المذكرة من اتهامات عدة غير صحيحة .. ونهذ سياسة العنف والتهديد والابتزاز» (\*\*).

وتحركت الكويت في حملة دبلوماسية واسعة، بإرسال وزراء الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والعدل موفدين برسائل من الأمير إلى قادة الدول العربية.

\* تابع الكاتب تلك الجلسة .. والمعلومات الواردة عن المناقشات مصدرها عدد من الوزراء أعضاء المجلس.  
\*\* الأتيا، ٧/١٩/١٩٩٠.

وبعث وزير الخارجية بمذكرة كويتية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعت إلى تشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة لترسيم الحدود، ونفت حفر آبار داخل الأراضي العراقية وقالت إن العراق هو الذي فعل ذلك داخل الأراضي الكويتية (\*).

وقتل التحرك العربي، بدءاً باتصال الملك فهد بالرئيس العراقي وأمير الكويت في نفس الليلة، وفي اليوم التالي (٧/١٩) طار الرئيس مبارك إلى بغداد والكويت وجدة في جولة ١٨ ساعة متصلة، اجتمع فيها بالرئيس العراقي وأمير الكويت وملك السعودية، وذلك لاحتواء الأزمة.

وبدأ التحرك الأمريكي، في نفس يوم إعلان المذكرة العراقية، إذ أعلن ريتشارد هاوتشر الناطق باسم الخارجية الأمريكية «أن الإدارة الأمريكية مصممة على ضمان تدفق النفط عبر مضيق هرمز والدفاع عن حرية الملاحة في الخليج .. وأنها ملتزمة بقوة بدعم الدفاع الفردي والجماعي لأصدقائنا في الخليج ..».

وبإتجاه تصعيد الضغط على الكويت والإمارات، انعقد المجلس الوطني العراقي يوم ٢٠ يوليو، وأصدر بياناً دعا فيه الدول العربية إلى مساندة العراق ضد الكويت والإمارات بدعوى أنهما أغرقا الأسواق العالمية بالنفط. وقال : «إن السياسة النفطية الجديدة التي يطبقها حكام الكويت والإمارات، أضرت بالعراق بشدة». ووصف هذه السياسة بأنها حرب جديدة ضد العراق، وقال «إن ذلك يستوجب تدخل الدول العربية لاستئصال مواطن الضعف لبعض حكام الخليج الذين دخلوا لعبة الإضرار بالمصالح العربية».

وقام الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي بزيارة بغداد والكويت في اليوم التالي، كما زار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بغداد ..

وفي إطار الحملة الدبلوماسية الكويتية المكثفة، بعث وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر، مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويار، رد فيها على المذكرة العراقية التي وجهت إلى الكويت (\*\*).

واوردت المذكرة الكويتية أن المذكرة العراقية تضمنت عدداً من الادعاءات التي لاتستند إلى أساس من الصحة. وقالت المذكرة «إن ماورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع .. وأما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطاً عراقياً، فإننا نرد أن تؤكد

\* نص المذكرة - الملحق (ح).

\*\* نص المذكرة - ملحق (ط).

هنا أن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية..».

وأكدت المذكرة «أن الكويت سعت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له».

وأشارت المذكرة إلى «ماورد في المذكرة العراقية من تهديد واضح للكويت وذلك عندما أوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته».

وفي سياق التصعيد نقلت وكالة أسوشيتدبرس في اليوم نفسه (٧/٢١) أن صحيفة القادسية الناطقة بلسان الجيش العراقي ألمحت إلى احتمال القيام بعمل عسكري ضد الكويت، كإجراء يحمي به حقوقه ومصالحه. إلا أن مجلس الوزراء الكويتي، دعا في اليوم التالي المسؤولين العراقيين إلى إفساح المجال أمام الوساطات وإلى اتخاذ مواقف عملية تساعد في تمكين المساعي العربية الرامية إلى احتواء الأزمة.

كما أعرب الرئيس مبارك في خطابه (\*) بمناسبة ذكرى ٢٣ يوليو، عن اعتقاده بأن الأزمة بين العراق من جهة والكويت والإمارات من جهة ثانية، ماهي إلا «سحابة عابرة» وقال: «إنني على ثقة كاملة وبخبرتي مع الأخوة أن الرئيس صدام حسين قادر بحكمته أن يتخطى هذه المشكلة بكل هدوء وبكل موضوعية، حتى تتلافى العقبات والتوترات التي تعوق التضامن العربي».

أما العراق، فقد استمر من جانبه في تصعيد حملته على الكويت، بعد المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الكويتي إلى الأمم المتحدة، واعتبرت بغداد أن تلك خطوة تمهد لدعوة القوى الأجنبية للتدخل في المنطقة. وأن ذلك يعتبر تخلياً عن خيار الحل العربي الذي قالت الكويت أنها متمسكة به.

وأرسل العراق مذكرة للأمين العام للجامعة العربية، يوم ٢٤ يوليو، للرد على المذكرة الكويتية، تضمنت أن الكويت رفضت تشغيل الممر الجوي المباشر بين العراق والكويت. وأنكرت ما جاء بالمذكرة الكويتية عن تجاوزات العراق على الأراضي الكويتية، وأعادت اتهام

\* القيس، ١٩٩٠/٧/٢٤.

الكويت ببناء المخافر وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية على أراضي العراق خلال الحرب. وقالت المذكرة العراقية «أن الكويت تتحدث عن ترسيم حدود وترفض (تحديد الحدود) بين البلدين .. وأن حقل الرميلة عراقي بالاسم والأرض وماسحته الكويت منه سرقة لابد من ردها إلى شعب العراق المجاهد».

وأكد وزير الخارجية العراقية طارق عزيز في بغداد، أن الخلافات على الحدود بين العراق والكويت محلها الدولتان وليست اللجان العربية. وطلب من الكويت تنفيذ المطالب الواردة بالمذكرة العراقية للجامعة العربية من غير لف ولا دوران، وإبعاد المتأمرين عن مركز القرار.

وفي اليوم ذاته، قالت وزارة الخارجية الأمريكية أن لديها معلومات مؤكدة عن وجود حشود عسكرية على جانبي الحدود المشتركة بين العراق والكويت .. وأن الوزارة معنية بهذه التحركات وتراقب الموقف عن كثب. كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الموقف الأمريكي، الذي هو «حماية أمن وسلامة كل دولة عربية خليجية صديقة وأمن هذه الدول مجتمعة» وقال: «إن الوزارة تنظر بجدية لمصالح أمريكا ومصالح الدول الصديقة .. وأن قطع الأسطول الأمريكي توجد في منطقة الخليج».

\* \* \*

في يوم ٢٥ يوليو، بدا أن الأزمة في طريقها إلى الانفراج .. وخرجت صحف الكويت الخمس بمانشيت رئيسي يقول: «العراق أبلغ الرئيس مبارك أنه لن يهاجم الكويت» وأفردت الصحف مساحات كبيرة للجولة التي قام بها الرئيس مبارك وشملت بغداد والكويت وجدة في اليوم السابق. وقالت أن مصر اقترحت خطة من أربع نقاط لتسوية الأزمة:

- \* استبعاد العمل العسكري.
- \* مهمة مكوكية للتقريب بين وجهات نظر البلدين.
- \* عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية يعقد في القاهرة.
- \* وقف كل الحملات الدعائية بين البلدين.

واهتمت صحف اليوم التالي (٢٦ يوليو) بتصريحات الرئيس مبارك، بمناسبة احتفال أكاديمية الشرطة بيوم الخريجين، التي قال فيها إن الرئيس صدام وافق على إنهاء الحملات الإعلامية من «الخميس» وسيعقد الجانبان العراقي والكويتي اجتماعاً ثنائياً في جدة يوم السبت أو الأحد المقبلين.



وقال مبارك: «.. الرئيس صدام لم يضع أى قوات على الحدود .. الموجود من هذه القوات كان موجوداً من قبل». وأضاف: «أستطيع أن أقول لكم أن الرئيس صدام ليست لديه أية نية فى أن يحرك قوات تجاه الكويت». ورداً على سؤال عما إذا كان الرئيس صدام قد أبلغه بذلك، قال الرئيس مبارك: «نعم».

وسعت بغداد فى اليوم نفسه إلى طمأنة واشنطن بعد القاهرة. فقد أكد الرئيس العراقى فى رسالة للرئيس الأمريكى أن العراق لا يعتزم القيام بأى عمل عسكري، وأنه شعر بالأسف لأن أمريكا وضعت أسطولها فى الخليج فى حالة تأهب. وقال مسؤول رسمى بالخارجية الأمريكية (يوم ٧/٢٦) أن الرئيس صدام أبلغ هذه الرسالة للسفيرة الأمريكية فى بغداد إبريل جلاسبى وأنه قال بالحرف الواحد: «إن العراق لا يريد حرباً فهو يعرف مرارة الحرب وتكاليفها وأن الخلاف بينه وبين الكويت هو خلاف بين أفراد عائلة واحدة، وأن القضية تتعلق فى نهاية الأمر بمسائل من اختصاص الأمة العربية». وذكر المسؤول الأمريكى أن صدام قال «إن القوات العراقية كانت موجودة فى مواقعها المعتادة على الحدود بدون إعلان لحالة استنفار».

وبعد طمأنة بغداد لواشنطن بعد القاهرة، تحلق الأمل فى الكويت حول اجتماع جدة المنتظر بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى ورئيس وزراء الكويت، والذي تم التوصل إليه بعد الجهود الدبلوماسية المصرية والسعودية.

وقررت بغداد أن تعلن موقفها عشية عقد الاجتماع .. فقد نفى متحدث رسمى عراقى لجوء العراق إلى التهديد والابتزاز فى تعليق على تصريح رئيس الوزراء الكويتى قال فيه «إن الكويت يرفض التهديد والابتزاز».

وأوضح المتحدث العراقى أن الاجتماع العراقى - الكويتى فى جدة المقرر فى ٢٩ يوليو هو «لقاء أولى بروتوكولى» سيعقبه لقاء آخر فى بغداد لمواصلة المباحثات. وقال «من الضرورى أن يعلم رئيس وزراء الكويت أن الذى يأتى للاجتماع معنا، ينبغى أن يكون مهياً لإزالة الأذى والعدوان الذى لحق بالعراق والاستجابة لحقوق العراق المشروعة»..

وتأجل الاجتماع ليوم ٣١ يوليو .. وهو اليوم نفسه الذى ذكرت فيه «واشنطن بوست» أن العراق حشد مائة ألف جندي على حدود الكويت وأن عقد اجتماع جدة .. وطبول الحرب تدق.

## (٢) غزو الكويت : يوميات شاهد عيان

يوم الأربعاء، الأول من أغسطس ١٩٩٠ .. كانت الكويت تنتظر عودة ولى العهد رئيس مجلس الوزراء من جدة، بعد اجتماعه مع نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى .. وكنا، فى جريدة «الأنباء» فى ذلك اليوم، نتلهف على معرفة نتائج الاجتماع. وزاد من تلك اللهفة أن الصحف العراقية، التى وصلتنا فى الصباح، قد بلغت فى تصعيد الموقف لأقصى مدى. فصحيفة «الجمهورية»، المعتبرة ناطقة بلسان الحكومة العراقية، أبرزت «أن العراق يحضر اجتماعات جدة للحصول على حقوقه وليس لسماع حديث متكرر أجوف عن الإخاء والتضامن». أما صحيفة «الثورة» فقد كتبت تقول «أن الاستجابة للحقوق العراقية هى الأساس الصحيح لأى حوار جاد».

ومساء ذلك اليوم، أعلن ولى العهد الكويتى - لدى عودته من جدة «أن المباحثات اتسمت بالوضوح وإبراز المواقف المطروحة بين البلدين، وأعرب عن أمله فى مواصلة اللقاءات واستمرار المفاوضات بين البلدين». وعلى الجانب الآخر، قال سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى «إن مباحثات جدة فشلت فى التوصل لحل مشكلات البترول والحدود لأن الكويت لم تكن جادة خلال المباحثات» وأضاف: «إنه لم يتم اتفاق حول أى شئ، لأننا لم نلمس من الكويتيين أى جدية ..».

وأبرقت وكالات الأنباء الغربية، أن العراق زاد حشوده إلى ١٣٠ ألف جندي .. بعد أن فشلت مباحثات جدة.

وتجدد الموقف الأمريكى فى اليوم نفسه، عبر إعلان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط، جون كيلي «أن العراق حشد قوات ضخمة على حدوده مع الكويت وأن بلاده ترمع القيام بكل ماوسعها لدعم أصدقائها».

ولأن الحكومة الكويتية، لم تشأ استفزاز العراق .. أو لأنها لم تقدر الموقف تقديراً صحيحاً.. صدرت التعليمات إلى الصحف الكويتية الخمس (الأنباء - القبس - الوطن - السياسة - رأى العام) بواسطة الرقباء، بتجنب الإشارة إلى فشل مباحثات جدة، والتأكيد على علاقات الأخوة والجوار مع العراق، وضرورة استمرار المفاوضات بين البلدين.

وأكدت تلك الرسالة، وكالة الأنباء الكويتية «كونا» والإذاعة والتليفزيون فى الكويت، خلال بث اليوم كله.. واستمرت فى إعلان برقيات التأييد والمبايعات لأمير البلاد وولى عهده..

ولم يكن يدور بخلد أحد، أن الصحف الكويتية كانت تصدر آخر أعدادها بالكويت، يوم أول أغسطس .. وأن «كونا» والإذاعة والتلفزيون، ستتوقف عن البث من الكويت في اليوم التالي.

وكان السؤال الذي يشغلنا كصحفيين ومعنا كل المهتمين بالقضية : لماذا فشلت مباحثات جدة بين العراق والكويت؟ إلا أن مدار في الاجتماع، ووصل إلى الصحف كان كافياً ليوضح سبب الفشل، ولينذر بكارثة ..

فخلال ١.٥ دقائق، هي مدة الاجتماع، كان الطرف الذي تحدث كثيراً، وعرض وجهة نظره كاملة وكأنها يفاوض نفسه .. هو الطرف الكويتي. أما الطرف العراقي فلم يحضر الاجتماع ليتفاوض.

لقد افتتح الاجتماع بحضور الأمير عبدالله بن عبد العزيز الذي أكد على الأخوة العربية وقال أنه يود أن «يعطى الفرصة للأخوة الاثقاء في الكويت والعراق لبحث المشاكل المتعلقة بينهما». ثم غادر قاعة الاجتماع، تاركاً رئيسي الوفدين الكويتي والعراقي اللذين استدعيا أعضاء الوفدين.

وبدأ رئيس الوفد العراقي عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الاجتماع، باتهام الكويت بالتآمر على العراق في مجال النفط .. ثم أورد ماذكر في مذكرة العراق لمجلس الجامعة العربية، عن التجاوز الكويتي في المناطق الحدودية، وحقل الرميلة، وامتناع الكويت عن فتح خط طيران مدن عبر الأجواء الكويتية ..

ورد رئيس الوفد الكويتي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، الشيخ العبد الله السالم الصباح، بأن الكويت لاتتآمر على العراق أو أي بلد آخر .. وأن مساعدات الكويت للعراق خلال سنوات الحرب مع إيران دليل على افتقار هذا الكلام للحجة.

وقال : إن الكويت خفضت حصتها من النفط، لاعتبارات تتعلق بأوضاع السوق النفطية، وتضررت مقابل ذلك.

وأن موضوع حصص الإنتاج قد تمت تسويته في اجتماع جدة الذي انعقد قبل المذكرة العراقية التي أثار موضوع تجاوز الكويت والإمارات بأسبوع. فإذا كان الموضوع قد تم حله قبل ذلك، فلماذا الاتهام؟

وواصل ولي عهد الكويت الرد على النقاط الواردة بالمذكرة العراقية المقدمة لمجلس الجامعة العربية .. وطلب تكليف وزير الداخلية في البلدين للقيام بجولة في المناطق الحدودية، للنظر

في مسألة تجاوز الحدود، وقال : إذا كان هناك تجاوز كويتي بالفعل، فنحن على استعداد للرجوع عنه، وإذا كان من الجانب العراقي فليفعلوا نفس الشيء.

كما طلب ولي العهد الكويتي، تشكيل لجنة من وزارتي النفط في البلدين للتحقيق في موضوع حقل «الرميلة» وقال : لدينا الاستعداد لإيقاف التجاوز إذا ثبت أنه من قبلنا. ثم تطرق الشيخ سعد إلى موضوع خط الطيران المدني عبر الأجواء المدنية الكويتية مبدئياً عدم اقتناع الكويت بفتح ذلك الخط .. وانتقل إلى تبرير رفض الكويت لإسقاط الديون المستحقة على العراق ...

ورد رئيس الوفد العراقي، بأن «الاجتماع بروتوكولي» .. وأنه غير مستعد لبحث أي نقطة من النقاط الواردة في المذكرة العراقية ..

وعندما دعا رئيس الوفد الكويتي، لتشكيل لجنة لدراسة جميع النقاط الواردة في المذكرة .. كرر رئيس الوفد العراقي عبارة «إن الاجتماع بروتوكولي» مشيراً إلى «أن المناقشة تكون في بغداد» .. ولما طلب الوفد الكويتي أن يعقب لقاء بغداد لقاء بالكويت، رد رئيس الوفد العراقي بأن «اللقاء سيكون في بغداد .. وكفى» .. وعندما حان موعد صلاة المغرب، غادر رئيس الوفد العراقي القاعة، وقال : «إن اللقاء انتهى ولا مجال للبحث في أي موضوع» (\*).

وليلة الأول من أغسطس، اتصل رئيس الوفد الكويتي برئيس الوفد العراقي وزاره في محاولة أخيرة لبحث النقاط المعلقة التي حضر الوفدان لمناقشتها .. وكرر عزة إبراهيم عبارة «أن الاجتماع بروتوكولي» .. وكان آخر رد للوفد الكويتي، إن الكويت لاتخضع للتهديد والابتزاز، وليركب العراق أعلى خيله ..

وفي الليلة التالية، ليلة الثاني من أغسطس، امتطى العراق طائراته ودباباته، ليجتاح «الإمارة» الغنية المهادنة والمتعجرفة أيضاً.

\*\*\*

كان سكني في منطقة «الفروانية»، القريبة جداً من مطار الكويت. وحوالي الساعة الثالثة من صباح الخميس الثاني من أغسطس، فزعت من نومي على أصوات الطيران المدني. وعندما نظرت من النافذة شاهدت سرب طائرات مربية يرق في سماء بلدة هادئة ومسالمة ومترفة إلى أبعد الحدود. وحاولت في ذلك الوقت أن ألتقط من خلال الراديو إرسال أية إذاعة فلم أجد. وظللت قلقاً حتى السابعة صباحاً. ثم سمعت إذاعة «صوت الجماهير» من بغداد وهي تردد عبارات : «سقط قارون الكويت .. سقط الطاغوت وانبلج فجر الحرية».

\* المعلومات الواردة عن مناقشات اجتماع جدة، مصدرها وزراء كويتيون شاركوا في الاجتماع.



ونزلت إلى الشارع، في الثامنة صباحاً، لأجد الدبابات العراقية تنطلق مسرعة على الطريق «الدائري الخامس»، وأفراد من الجيش العراقي وبعض المدنيين .. يفتشون المارة المتوجهين إلى أعمالهم .. يفتشون في بطاقتنا .. ويهددون بالسلاح مطالبين بعودتنا إلى منازلنا. وعبر طرق جانبية، استطعت الوصول إلى منطقة «الجابرية» أحد الأحياء التي يسكنها الكويتيون .. ومن هناك استطعت مشياً أن أعبر إلى منطقة «الشويخ» حيث مقر الصحف الكويتية، متجهاً إلى صحيفة «الأنباء» .. وكان شارع الصحافة الذي توجد به الصحف الكويتية شبه خال من السيارات بعكس عادته دائماً .. وكانت مباني الصحف خالية أيضاً .. فقد اتصل مالكو الصحف الكويتيون بالقائمين على إدارتها من اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين .. وطالبوهم بوقف إصدارها حتى تنجلي عناصر الموقف.

ولما وصلت جريدة «الأنباء»، وجدت الزميل يحيى حمزة مدير تحريرها وبعض الزملاء يسيطر عليهم الذهول .. فلأحد استطيع إقناع نفسه بما حدث .. وتوالت المكالمات الهاتفية. من الأصدقاء والزملاء والسكان في المناطق المختلفة للكويت .. تخبرنا بسيطرة القوات العراقية الغازية على المراكز الحدودية الكويتية ثم على قواعد القوات الكويتية في منطقة الجهراء ثم انطلاق قوات الغزو إلى العاصمة الكويتية. وبقية المناطق .. وفي ذلك الوقت، دخل علينا أربعة جنود كويتيين بمدافعهم الرشاشة، طالبين تغيير ملابسهم العسكرية، فأعطيناهم ملابس عمال المطبعة. وعرفنا منهم أن أوامر صدرت لهم بتجنب القوات العراقية. ظللت بالجريدة ساعتين، أتابع ما يحدث من خلال «تركز» وكالات الأنباء العالمية، حتى تم ضرب برج الاتصالات الخارجية في منطقة «الصباحية» فأصبحنا معزولين عن العالم، بينما واصلت وكالة الأنباء العراقية بثها، ومعها وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية ..

ولم يكن أمامي إلا أن أنزل مدفوعاً بفضول «مهنة البحث عن المتاعب» في محاولة لأن أتبين ما حدث. واستطعت أن أقرب من مقر وزارة الدفاع الذي يوجد بالمنطقة نفسها «الشويخ» .. وهناك افتقدت الإحساس بالفاصل بين الموت والحياة. من هول ما رأيت .. حيث وجدت أكثر من ٣٠٠ قتيل وجريح من الكويتيين والعرب الآخرين .. منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، حيث قصف المقر بالطائرات العراقية، وحدثت عليه عمليات إنزال لتدور فيه «مجزرة» بين القوات الغازية ومن فيه .. وأشيح وقتها أن الشيخ نواف الأحمد الصباح وزير الدفاع قد قتل، واتضح فيما بعد أن ذلك لم يحدث، وأنه لحق بالأمير ووصل إلى السعودية. وكانت وزارة الدفاع قد تمكنت من إذاعة بيان عبر راديو الكويت قبل توقف إرساله .. وقال

البيان: «إن القوات العراقية بدأت في الساعة الثانية من فجر اليوم (٢ أغسطس) بغزو الأراضي الكويتية .. وأن الكويت ستستخدم الوسائل الممكنة لردع العدوان العراقي» ..

وبعد العاشرة صباحاً، عاد بث الإذاعة الكويتية من خارج ميناها، بنداء للملوك والرؤساء والأمراء العرب، جاء فيه إن «كويت العرب تستنجد بكم .. أرضنا تتعرض للغزو .. لهوا نداء الشعب الكويتي الذي لم يخل عن ندائكم في يوم من الأيام .. الله أكبر على المعتدي ...».

كما وجهت الإذاعة الكويتية، التي كانت تنطلق من منطقة الخافجي قرب الحدود السعودية، نداء آخر للشعب الكويتي .. «أيها الشعب الكويتي العظيم .. لقد دقت ساعة الجهاد وسنديق الأعداء من كأس الردى الذي أعده لنا بفدورهم وخستهم ..»

وفي تلك الأثناء، أذاعت بغداد أول بيان لمجلس قيادة الثورة في العراق، استهل بآية من القرآن الكريم، وثلاث تكبيرات، وتوجه إلى الشعب العراقي «العظيم» والعرب «الغيارى» والناس «حيثما كان العدل والإنصاف دينهم» ...

وقال البيان .. «لقد خسف الله الأرض بقارون الكويت وأعوانه .. فأعان الله الأحرار من بين الصفوف المخلصة ليقضوا على النظام الخائن في الكويت .. وناشد الأحرار من أبناء الكويت العزيزة القيادة في العراق لتقديم الدعم والمساندة .. والمساعدة في استتباب الأمن لكي لا يصيب أبناء الكويت بسوء. وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون معها على هذا الأساس .. تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم .. وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك .. وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع ...».

وخدع البيان العراقي بعض الناس لبعض الوقت. ومن الشويخ، توجهت إلى «الكويت» العاصمة. وكانت نقاط الشرطة العسكرية العراقية، التي تركزت عبر الطرق الرئيسية، ترد المارة على أعقابهم أو تحولهم إلى طرق جانبية .. وطوال الطريق، كان المشهد العام هو التوافد الكبير للدبابات العراقية التي تسير بسرعة ويسر قادمة من منطقة الجهراء المتاخمة لحدود العراق، وقوافل السيارات الخاصة التي تقل الهاربين على الجانب الآخر من الطريق نفسه إلى الجهراء ثم الحدود السعودية.

وفي الطريق بدا قصر «بيان» مقصوفاً بالطائرات في أعلاه غير مهدم .. بعكس قصر «الشعب» مقر ولي العهد الذي كان محترقاً .. أما قصر «دسمان» مقر الأمير، فقد ظهرت عليه آثار القصف وآثار مذبحة بين القوات العراقية والحرس الوطني الكويتي ... وقضى نحبه فيه الشيخ فهد الأحمد الصباح شقيق الأمير دفاعاً عن ثرى وطنه.

وعند دوران (منحنى) فندق «شيراتون» لم يسمح لنا بالمرور، إذ كانت القوات الغازية قد اتخذت من الفندق مقراً للقيادة.

وعبر طريق «الشرق» دخلت مدينة الكويت .. كى أصل إلى منطقة «المباركية» التى يوجد بها بنك الكويت المركزى وبورصة الأوراق المالية وسوق الذهب ومكاتب الصرافة وسوق «المناخ» سبى السمعة. وكانت المنطقة، تحت حصار محكم من القوات العراقية يصعب معه الدخول إليها أو الخروج منها .. ويسهل داخله قتل أو اعتقال من لا يمثل لأمر .. وهناك أخذ العراقيون منا السيارة، وأرجعوني وأحد الزملاء سيرا على الأقدام، فوجدناهم مسيطرين على الإذاعة والتلفزيون ووزارة الإعلام التى شهدت ساحتها معركة أخرى .. واحتشدت حولها الدبابات.

وأقلتنا سيارة أحد المارة .. ومررنا فى طريقنا إلى «السالمية» بمنطقة «النقرة وحولى» منطقة الفلسطينيين الذين لم يتكتموا الفرح بما حدث، بينما كانت الدبابات العراقية تفرق لتأخذ مواقعها فى السالمية على رأس الخليج .. وكان المنظر فى اليوم الأول، مدفع دبابه متجهاً إلى الخليج ومدفعا آخر متجهاً إلى داخل الكويت ..

وبعد أن عدت إلى منزلى، كان طبيعياً أن تؤكد لى مشاهدات اليوم الأول أن كل شئ قد انتهى، وأن الكويت قد احتلت. إلا أنى كنت غير مصدق ما حدث وما رأيته وماعشته، وكان الإحساس الذى يملكنى أنه كابوس سينزاح فى الصباح.

وكان ذلك إحساس الكويتيين والمقيمين، الذين رأوا أن التعرض للغزو العراقى قد يهدم أغنى وأجمل إمارة نفطية. وأن العراقيين سيخرجون غداً أو بعد غد - وأن العملية هى عملية تهديد وإبتزاز فى النهاية، ولذلك صدرت الأوامر بعدم التعرض لهم.

ومن خلال إذاعة وتلفزيون بغداد، أعلن تشكيل «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» التى برر العراق غزوه العسكرى للكويت بأنه تم بناء على طلب منها. وكان السؤال الذى تثيره «الريبة» أين هم أعضاء تلك الحكومة؟

ومن خلال إذاعة وتلفزيون بغداد أيضاً، تم على عجل بث محطة إذاعة وقناة تلفزيونية، باسم حكومة الكويت الحرة المؤقتة.

وأعلنت تلك الحكومة فى أول بيان لها قلب نظام الحكم وحل المجلس الوطنى فى الكويت.. وقالت: «باسم الشعب الكويتى نعلن عزل (الأمير) جابر أحمد جابر وولى العهد سعد عبدالله سالم وكل مرتزقتهم من مناصبهم وحل مايسى المجلس الوطنى .. وتتولى حكومة الكويت

الحرة المؤقتة كل المسؤوليات والصلاحيات الاشتراعية والتنفيذية فى البلاد خلال الفترة الانتقالية».

وجاء البيان الثانى لتلك الحكومة ليعلن أنه «من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار فى البلاد ومنع احتمالات أية أعمال ضارة بمصالح البلاد، يمنع التجول اعتباراً من هذه الساعة وحتى إشعار آخر .. كما نعلن إغلاق كل الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية ومنع السفر للمواطنين والمقيمين والأجانب حتى إشعار آخر .. كما تقرر منع الإبحار والاقتراب من المياه الإقليمية للبلاد».

أما إذاعة الكويت التى انتقلت إلى الحدود السعودية فقد نفت تشكيل حكومة الكويت الحرة المؤقتة، واعتبرتها «كذبة غادرة تغزى الكويت فى ظلها» وأكدت أنه «لا توجد حكومة إلا حكومة الشيخ جابر الأحمد الصباح وولى العهد الشيخ سعد العبدالله الصباح».

ولبعض الوقت، توقع بعض الناس، أن يكون أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة، الذى حله الأمير عام ١٩٨٦، أو أى من رموز المعارضة من القوميين .. قد قبل رئاسة الحكومة المؤقتة.

إلا أن ذلك التوقع الذى جاءت به القوات العراقية الغازية، وانخدع به البعض .. اتضح أنه كان مبنياً على غير أساس، عندما رفضت المعارضة الغزو العراقى منذ اليوم الأول. لقد كان واضحاً، مع نهاية اليوم الأول للغزو العراقى للكويت أن العملية لم تحقق هدفها الأساسى، وهو اغتيال أو أسر أسرة الصباح وخاصة، الأمير وولى العهد وتنصيب حكومة من المعارضة الكويتية - وتحديداً من القوميين أو البعثيين - تقوم بالتسليم للعراق بمعاودة إذعان تتضمن مطالبه فى الكويت ..

ولكن الأمير ومعه ولى العهد، غادرا الكويت إلى السعودية، ثم عاد ولى العهد ليصطحب أفراد أسرة الصباح ويتصل بأعضاء الحكومة للانتقال إلى السعودية.

ولم تسفر عملية الغزو إلا عن اغتيال الشيخ فهد الأحمد الذى حارب من قبل فى صفوف الجيش العراقى، وأسر إحدى بنات الأمير .. ولم يخرج البعثيون والقوميون - كما كان متوقعا - لاستقبال جيش البعث العراقى بأكاليل النصر.

وتحت ستار الليل وفى جنح الظلام وبعد فرض حظر التجول، قام «الحرس الجمهورى العراقى» الذى نفذ خطة الغزو، بأكبر عملية نهب منظم.

وكان ولى العهد ومعه محافظ بنك الكويت المركزى، قد افتتحا قبل أسابيع المبنى الجديد للبنك .. وفى يوم الافتتاح، سمح فقط لولى العهد والمحافظ بالنزول إلى قاعة تحت الأرض، كانت هى الخزانة التى تحوى ثلث احتياطى دولة الكويت من الذهب والعملات الأجنبية.



وفى ليل أول أيام الغزو، نزل العراقيون ونهبوا تلك الخزانة، كما نهبوا سوق الذهب ومكاتب الصرافة .. وتقع جميعها فى «المباركية» .. ونهبوا أيضاً وكالات السيارات وقطع الغيار ومخازن السلع الغذائية فى «الشويخ» و«الرى» .. بالإضافة إلى مخزون الألبان لدى شركة الألبان الكويتية، ومخزون القمح والدقيق لدى شركة المطاحن الكويتية .. وتم نقل ذلك كله بشكل منظم بوساطة الشاحنات إلى بغداد.

وكما أخطأت بغداد فى تقدير موقف المعارضة الكويتية .. كان خطؤها الثانى فى تقدير الموقف الدولى، الذى فوجئت به أول أيام الغزو. فقد أجمع العالم على إدانة الغزو العراقى للكويت، ودعت واشنطن وموسكو ومجلس الأمن إلى انسحاب فورى وغير مشروط للقوات العراقية وأعلن تجميد الودائع الكويتية والعراقية فى الولايات المتحدة والودائع الكويتية فى بريطانيا، فيما تحركت قطع بحرية أميركية فى مياه الخليج.

\* \* \*

فى اليوم الثانى لغزو الكويت، عشنا حالة «اللدولة». فالحكومة الكويتية لحقت بالأمير فى «حفر الباطن» بالملكة السعودية .. والسلطات العراقية مشغولة بتعزيز قواتها على الحدود السعودية والخليج. والحكومة الحرة المؤقتة «المزعومة» لم تكن موجودة إلا على أوراق المتحدثين فى إذاعة وتليفزيون بغداد وفى أفواههم، وحين غاب القانون العام، أصبح لكل قانونه الخاص .. حالة أشبه بحالة ما قبل المجتمع الإنسانى .. الغالبية مذهولة وخائفة والأقلية تصفى حساباتها بدءاً من تجاوز إشارات المرور إلى النهب إلى الاغتصاب. من عزت عليه امرأة أصابها، ومن ابتغى مالاً ناله، ومن راقته سيارة حازها .. إذا واته القدرة والجرأة على الفعل .. والغلبة لمن بيده السلاح.

ووسط تلك الحالة «المرعبة» وصلت «جريدة الأنباء» .. وكان عمود النار والدخان مازال يتصاعد من وزارة الدفاع التى ظلت ساحتها مغطاة بالجثث. وحين وصلت، علمت بأوامر الجيش العراقى. بإخلاء مقر جريدة «القبس» لإصدار جريدة تكون لسان حال «المرحلة» تحت اسم «النداء»!

وكان أعظم مشاهد ذلك اليوم، قيام كويتيين ومصريين وفلسطينيين، بتكفين جثمان الشيخ فهد الأحمد الصباح، وتأديبه الصلاة على روحه فى أحد مساجد منطقة «حولى»، وحمله إلى

مشواه الأخير. مشهد عبرت فيه الوجوه عن وفاء عظيم للراحل وعن إدانة صامتة للغزو فى آن معاً.

وفى المساء، أعلن تليفزيون الحكومة الحرة المؤقتة، بياناً دعا فيه الكويتيين والمقيمين والأجانب لمواصلة أعمالهم بدءاً من صباح اليوم التالى (السبت)، مهدداً من يمتنع بالفصل ومصادرة مكافأة مدة خدمته وأمواله المنقولة. كما أعلن أن البنوك، ستباشر أعمالها أيضاً. وكان معنى البيان، تأكيد عودة الحياة الطبيعية إلى الكويت.

وفى يوم السبت الرابع من أغسطس، كانت الصورة مختلطة. فلم تنجح التهديدات المنسوبة للحكومة المؤقتة فى إعادة الحياة الطبيعية حيث لم يستجب الكويتيون ومعظم المقيمين لنداء العودة إلى العمل .. وتوجه الناس إلى البنوك لصرف أموالهم، فوجدوا أبوابها مغلقة.

وعند الظهر، اقتصر بث الإذاعة الكويتية على نداء بصوت يخفق لحد البكاء .. «أيها العرب .. أهل الكويت تستباح أعراضهم ودمائهم فهبوا ياعرب لنجدتنا .. أيها المواطنون يابناء الكويت .. هذا يومكم فلبوا النداء» .. ثم انقطع الإرسال قاماً. وفى الوقت نفسه، كان تليفزيون الحكومة المؤقتة، يكرر إذاعة بيان للعراق يعلن فيه أنه سيبدأ سحب قواته فى اليوم التالى .. وأثار استغرابنا أن مذيعى التليفزيون العراقى أنفسهم هم الذين يقومون بإذاعة مواد تليفزيون الحكومة المؤقتة، بعد إلbasهم الفطرة «غطاء الرأس» والبشت «العباءة» على الطريقة الكويتية .. وكانت عملية مفضوحة لكل ذى عينين، إذ أن الإرسال العراقى قبل الغزو - وبعده - كان يصل واضحاً جداً إلى الكويت .. والمشاهدون يعرفون المذيعين العراقيين بدرجة معرفتهم للمذيعين الكويتيين .. وكان الاستنتاج، أن بغداد قد فشلت فى الاستعانة بمذيع كويتى واحد.

وفى اليوم التالى (الأحد ٥ أغسطس)، تكشفت عملية أخرى من عمليات الخداع العراقى .. إذ أن القوات التى انسحبت (فعلاً) هى قوات «الحرس الجمهورى» التى أمكن تمييزها بالمثلث الأحمر المفرغ على ألbسة الجنود والآليات. وهى القوات التى تعتبر رأس الحربة للرئيس العراقى وتآمر بأمره وأحرزت نجاحات كبيرة وعديدة فى الحرب مع إيران. وجرى استبدال قوات الحرس الجمهورى المنسحبة، بفرق من الجيش العراقى وماسمى «الجيش لشعبى» حولت الاحتلال إلى عملية همجية. وأصابت الناس بذعر جماعى. وكل من عاش أحداث غزو الكويت يعلم جيداً الفارق بين الجيشين.

فحين دخلت قوات الحرس الجمهورى، كانت متبوعة بالإمداد اللازم من المياه والأغذية

ومستلزمات الإعاشة، وكانت لديها أوامر واضحة بعدم التعرض للمدنيين .. وكانت عملية النهب التي قامت بها منظمة ولأهداف محددة ..

أما قوات الجيش التي دخلت بعد انسحاب الحرس الجمهوري وانتشرت داخل الكويت، فقد كانت بأعداد كبيرة وبدون إمداد ومستوياتها التعليمية متدنية جداً.

ورافق تلك القدرات مسمى «الجيش الشعبي»، الذي تكون قوامه الأساسي من متطوعين مدنيين من جنوب العراق «البصرة» ومن نزلاء السجون والعاطلين الذين انضم إليهم بعض الفلسطينيين المقيمين في الكويت، والشريحة المسماة «بدون جنسية»، وهم في معظمهم من العراقيين الذين يعيشون بالكويت ولا يحملون جنسية .. وبعد أن كان النهب منظماً في الأيام الثلاثة الأولى للغزو، تحول إلى نهب فوضوي في الأيام التالية واضطر أصحاب المحلات إلى إغلاقها، إلا بعض المحلات التي تحمل أصحابها المخاطرة لكي يحصل الناس على غذائهم، أو محلات العراقيين المقيمين بالكويت الذين تحولوا إلى تجار حرب، باستقدام السلع من «البصرة» وبيعها بأسعار مضاعفة في الكويت. ومع مرور الوقت، انتشرت القوات العراقية والجيش الشعبي كالجراد داخل الأحياء السكنية .. فتفتح المحلات بالسلح وتسرقت وتغتصب في عمليات فردية لا يحكمها ضابط أو رابط ..

ورافق انتشار القوات العراقية والجيش في الكويت في اليوم الرابع للغزو، إعلان الحكومة المؤقتة قيام الجمهورية في الكويت. ثم تبع ذلك قرار باعتبار الدينار الكويتي في مستوى الدينار العراقي، وهو القرار الذي عنى فعلياً نقل العسكريين والمدنيين الذين جاؤوا للكويت من جنوب العراق للأصول المتداولة الكويتية بقيمة نسبتها ١٠٪ إلى قيمتها السوقية أي بنسبة قيمة الدينار العراقي إلى الدينار الكويتي.

وتم تداول الدينار العراقي إلى جانب الدينار الكويتي .. بعد رفض الناس قبوله في الوفاء بالالتزامات في البداية.

وفي مساء ذلك اليوم، ظهر لأول مرة على شاشة التلفزيون، رئيس حكومة الكويت الحرة المؤقتة المقدم علاء حسين (رقى إلى رتبة عقيد) .. وكانت المناسبة استقبال الرئيس العراقي في بغداد .. بعد انتظار لمعرفة شخصه. وتبين أنه كويتي متجنس من أصل عراقي و«بعثي».

ثم واصل العراق تحركه لخلق واقع جديد في الكويت، إذ أعلن بعد يومين، ضم الكويت رسمياً فيما سمي بالوحدة الاندماجية الكاملة بين العراق والكويت وذلك بناء على طلب الحكومة الحرة المؤقتة، بإعتبار أن الكويت «فرع» من العراق «الأصل»، حسب ما ذكر البيان العراقي.

وفي اليوم التالي (٨ أغسطس)، قرر الرئيس صدام حسين تعيين العقيد علاء حسين رئيساً لمسمى الحكومة الحرة المؤقتة - نائباً لرئيس الوزراء في العراق، وتعيين الوزراء الثمانية - أعضاء الحكومة - كمستشارين للرئيس صدام بدرجة وزير .. وبذلك انتهت «خدعة» الحكومة الكويتية الحرة المؤقتة، بعد ضم الكويت. وليصبح الضم أمراً واقعاً، كان لابد من تفريغ الكويت من سكانه (من الكويتيين والمقيمين)، وتغيير تركيبته السكانية بتوطين العراقيين (خاصة في الأحياء الكويتية) وطمس الهوية الكويتية بحرق إدارات الجنسية والهجرة وتغيير أسماء المناطق والشوارع والمرافق ولوحات السيارات (\*) ..

\* أعلن العراق يوم ٢٨ أغسطس ١٩٩٠، أن الكويت أصبحت المحافظة رقم (١٩) في هيكل التقسيم الإداري العراقي، ومركزها «قضاء كاظمة» ويتبعها قضاء الجهراء وقضاء النداء (الأحمدي)، مع استحداث قضاء «صدامية المطلاع» الذي ضم جزيرتي وربة وبريان وناحية العبدلي ليتبع محافظة البصرة.



### (٣) الغنيمة :

#### الغزو العراقي .. والاقتصاد الكويتي

سجل الاحتلال العراقي للكويت، حالة غير مسبوقة في تجارب الاحتلال السابقة .. وتلك الحالة هي عدم استطاعة المحتل إلغاء العملة الوطنية رغم صدور قرار إداري بذلك والسيطرة على البنية الاقتصادية رغم تمكنه من احتلال الإقليم الجغرافي. فالدينار الكويتي، وإن انخفضت قيمته، كعملة وطنية وكرمز من رموز السيادة مازال مدرجاً في أسواق التداول. والبنية الاقتصادية الكويتية، ظلت في معظمها خارج قبضة الاحتلال العراقي، تديرها السلطات الكويتية الشرعية .. لدرجة أن ما يوجد من تلك البنية تحت سيطرة الاحتلال، يأتمر بأوامر «اقتصاد المنفى».

ويرجع فشل الاحتلال العراقي في هذا الإطار إلى ثلاثة عوامل أساسية. العامل الأول هو أخطاء تنفيذ خطة الاحتلال ذاتها، والثاني هو الوجود الكبير للأصول الكويتية الخارجية ووجود مراكز كويتية في الخارج لصنع القرار الاقتصادي.

أما العامل الثالث فهو إجراءات الحصار الاقتصادي التي فرضت على العراق.

#### فشل تنفيذ خطة الغزو.

لم تنجح قوات الغزو (أو الاحتلال)، في تحقيق مهمتها الرئيسية أي اغتيال أو اعتقال رموز السلطة الشرعية - الكويتية وخاصة الأمير وولي العهد .. كما فشل الاحتلال في إيجاد سلطة شرعية بديلة من رموز المعارضة الكويتية لإعطاء مشروعية للعملية العراقية.

وكان من نتيجة ذلك، فشل السلطات العراقية في الاستحواذ على الأصول الخارجية الكويتية والعملة الوطنية كأصل رأسمالي، ولم يقلل من الفشل إعلان بغداد عن وجود حكومة الكويت الحرة المؤقتة، التي لم يعترف بها المجتمع الدولي وقام بتجميد الأرصدة الكويتية ..

وأمام ذلك الفشل في الاستحواذ على الثروة الكويتية، لجأت سلطات الاحتلال إلى نهب الكويت بوساطة السلاح من جهة، ومن جهة أخرى بمساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي.

فقد سطا العراقيون على بنك الكويت المركزي ونقلوا إلى بغداد ما قيمته ١.٦ مليار دولار من الذهب والأوراق النقدية، حسب تقدير محافظ البنك الشيخ سالم عبد العزيز الصباح وذلك

بالإضافة إلى عمليات نهب للبنوك الكويتية وسوق الذهب ومكاتب الصرافة ووكالات السيارات والمتاجر ..

وكان إجراء مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي ضمن عمليات نهب الكويت، عبر نقل الأصول المتداولة الكويتية إلى بغداد بقيمة نسبتها ١٠ بالمائة إلى قيمتها السوقية أي بنسبة قيمة الدينار العراقي إلى الدينار الكويتي.

وبعد أن انكشف فشل تنفيذ خطة الغزو (باستمرار الحكومة الشرعية) واتضح خدعة الحكومة الحرة المؤقتة أمام الأسرة الدولية، أعلنت بغداد «ضم» الكويت إلى العراق. إلا أن السلطات العراقية، لم تستطع تسيير المؤسسات الاقتصادية الكويتية الخاضعة للاحتلال ولم يحتل الكويتيون ومعظم المقيمين لقرارات وتعليمات الرئيس العراقي ورئيس مجلس قيادة الثورة (العراقية) وديوان الرئاسة، وكذلك نداءات التلفزيون والإذاعة بالعودة إلى العمل .. وفيما عدا المخازن والجمعيات التعاونية، توقف العمل بالمؤسسات الاقتصادية والجمعيات الكويتية وخاصة في قطاعي النفط والمال (البنوك وشركات الاستثمار والتأمين) .. ورغم التهديد بالفصل ومصادرة الأموال المنقولة .. والتهديد بالسلاح في بعض الأحيان. وبما يعني أن البنية الاقتصادية الكويتية في الداخل ظلت مستعصية على الاحتلال.

#### الأصول والاستثمارات الخارجية :

أصبح من حق صانعي السياسة الاستثمارية الكويتية، أن يباهوا معارضهم به بعد نظر سياستهم، التي اختارت التواجد الكبير للأرصدة والاستثمارات الكويتية في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا. إذ انتهى ذلك التواجد، بحماية رد فعل المجتمع الدولي بتجميده بعد الغزو العراقي، إلى حماية قسم رئيسي من أصول الثروة الكويتية من نهب الغزو، مع استمرار تدويره كـ «اقتصاد منفي». فبالنظر إلى محدودية فرص الاستثمار في دولة لا تتمتع بمساحتها ١٥ ألف كم، ولتجنب زيادة العمالة الزائدة واختلال التركيبة السكانية وبعثاً عن مجالات للاستثمار ذات قيمة مضافة أعلى .. المجهت الكويت لتوظيف جانب هام من عوائدها النفطية في الخارج، خاصة في قطاعي الصناعة النفطية وصناعة المال.

وفي هذا السياق، كان يتم اقتطاع نسبة ١٠٪ من إجمالي إيرادات الميزانية الكويتية سنوياً، تحت بند احتياطي الأجيال المقبلة، لتدويره بوساطة أكبر مستثمر كويتي وهو «هيئة الاستثمار». ويتأسس الهيئة التي انشئت عام ١٩٨٢ وزير المالية بمشاركة وزير النفط ومحافظ

بنك الكويت المركزي. وقد استطاع الثلاثي جاسم الخرافي (المالية) وعلى الخليفة الصباح (المالية والنفط) وسالم عبد العزيز الصباح (البنك المركزي)، جعل الهيئة مستثمراً محترماً على الصعيد الدولي من خلال تنويع المحافظ الاستثمارية والتوزيع الجغرافي الجيد للاستثمارات، وبجهود مدير الهيئة د. فهد الراشد ومدير مكتب الاستثمارات فؤاد جعفر. ورغم وجود الهيئة بالكويت إلا أنها كانت تعمل من خلال ذراعين، الأولى ذراع داخلية تتمثل في شركات الاستثمار الثمانية. وكانت الذراع الخارجية «مكتب الاستثمار الكويتي» في لندن. وبعد أزمة سوق الأوراق المالية المعروفة باسم «المناخ»، توجهت شركات الاستثمار هي الأخرى للتركيز على الاستثمارات الخارجية.

وبذلك، تحولت الكويت إلى أكبر مستثمر أجنبي في أسبانيا، إذ بلغ نصيبها ثلث الاستثمارات الأجنبية. فقد تملك أكثر من ٧٪ من صناعة الأسمدة الأسبانية عبر تملك معظم أسهم مجموعة «إبروكروس»، كما تملك ٧٢٪ من أسهم مجموعة «توراس» للكيماويات والورق، بالإضافة إلى ٣٦٪ من أسهم مجموعة «بريا افويلياريا» العقارية. وفي بريطانيا، تملك الكويت ٩.٨٪ من أسهم «ميدلاند بنك»، علاوة على المساهمة بشركة «مارتن» للأحواض الجافة. وفي ألمانيا، أصبح للكويت ١٤٪ من أسهم «مرسيدس بنز»، و ٢.٠٪ من أسهم «ايه.جي. ميتال» وحوالي ٢.٠٪ من «هوكست» .. وفي الولايات المتحدة، استثمرت الكويت حوالي ٢.٥ مليار دولار في العقارات .. كما توجه مكتب الاستثمار الكويتي بعد أوروبا وأميركا إلى جنوب شرق آسيا (هونغ كونج، سنغافورة، ماليزيا ..) وقد وصلت جملة استثمارات هيئة الاستثمار (شركات الاستثمار ومكتب الاستثمار) إلى ما يزيد عن ١١.٠ مليار دولار كمخصصات لاحتياطي الأجيال القادمة.

ورأى جانب هيئة الاستثمار، اعتمدت شركة البترول الكويتية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية (يتراأسها وزير النفط) إستراتيجية استثمارية عبر شراء محطات تكرير وبيع البترول في العواصم الأوروبية. وأصبح للشركات ثلاث محطات تكرير و ٦٤.٠٠ محطة لتوزيع المنتجات البترولية تحت اسم «كيلو ٨»، بطاقة ٤.٠٠ ألف برميل يوميا.

وبجانب هيئة الاستثمار ومؤسسة هيئة البترول الكويتيين، كان للجهاز المصرفي الكويتي (٦ بنوك تجارية وبنكان متخصصان : عقارى وصناعى) تواجد خارجى كبير سواء من خلال الأرصدة النقدية أو الاستثمارات المباشرة أو الفروع الأوروبية أو الملكية الكاملة لبنك الكويت المتحد وأكثر من ١.٠٪ من أسهم «ميدلاند بنك» في لندن. وحسب تقدير محافظ بنك

الكويت المركزي، يمثل الجهاز المصرفي الكويتي شبكة دائنة لباقي العالم بما قيمته ٤.٩ مليارات دولار ولسوق المعاملات المصرفية العالمية بحوالى ٦.٠٠ مليون دولار. أما الودائع الكويتية في أمريكا وأوروبا التي جمعتها الحكومات الغربية فتصل إلى ٥.٠ مليار دولار، حسب حصر تلك الحكومات. ويضاف إلى كل ذلك، وجود بقية احتياطي الذهب الكويتي (حوالى مليونى أوقية) في بنك الاحتياط الفيدرالى الأمريكى والبنك المركزى البريطانى (بنك أوف إنجلند) بعد نهب قوات الغزو العراقية لأكثر من مليون أوقية ذهباً كانت موجودة لدى بنك الكويت المركزي.

### الثروة النفطية .. والحظر الدولي

بعد مرور شهر كامل على عملية الغزو العراقى للكويت، صرح نائب رئيس الوزراء العراقى سعدون حمادى، أن الحصة الإنتاجية البترولية للعراق الجديد بعد ضم الكويت حسب تعبيره، ستصل إلى ٤.٦ مليون برميل يوميا. وذلك بإضافة حصة الكويت البالغة ١.٥ مليون برميل يوميا. وقال أنه بعد ضم الكويت قفز الاحتياطي العراقى إلى ١٩٤.٥ مليار برميل مقابل الاحتياطي العراقى السابق والبالغ ١.٠ مليار برميل فقط.

وقدر العراق إيراداته من البترول حسب الحصة السابقة وسعر أدنى قدره ٢٥ دولارا للبرميل بقيمة ٣٨.٣ مليار دولار سنويا. وتوقع العراق أنه في حالة زيادة الحصة الانتاجية إلى ٥.٥ مليون برميل يوميا ستصل الإيرادات البترولية إلى أكثر من ٥.٠ مليار دولار سنويا.

ولم يفت المسؤول العراقى أن يذكر أن الاستيلاء على البترول الكويتى، سيمكن العراق من سداد ديونه الخارجية في فترة تتراوح بين عامين وأربعة أعوام.

بيد أن العراق قد بنت تقديراتها فيما يتعلق بتصدير البترول الكويتى وسداد الديون العراقية، متجاهلة قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار الاقتصادى على العراق واستخدام الإجراءات اللازمة لتنفيذه بما في ذلك الحصار الجوى. وهناك من يعمل خارج الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لايعنى استطاعة العراق تصدير ٤.٦ مليون برميل يوميا في السوق السوداء!

وقد تكون تقديرات العراق مبنية على أساس حدوث صفقة مع الولايات المتحدة - آجلاً - إلا أن تلك الصفقة لو حدثت لايمكن أن تتضمن ضم الكويت إلى العراق وهى الحالة الوحيدة التى يستطيع فيها العراق الاستيلاء على بترول الكويت وتصديره.



ويعنى ذلك أنه رغم احتلال العراق لحقوق البترول الكويتية، فإنه لم يستطع تصدير إنتاجها، بعد أن عجز عن تصدير إنتاجه البترولى أصلاً بفعل إجراءات الحصار الاقتصادي.

### اقتصاد المنفى .. احتياطي للمقاومة

كان الهدف الأساسى لقوات الغزو العراقى هو القضاء على رموز الحكم الشرعى للكويت، خاصة من أسرة الصباح، للاستيلاء على أصول الثروة الكويتية بمنطق الغنيمة والأسلاب .. غير أن العملية منيت بفشل ذريع تجسد فى أمرين :

أولهما : استمرت الحكومة الشرعية لتصبح «حكومة منفى» فى الطائف.

الأمر الثانى : بقاء معظم أصول الثروة الكويتية خارج الإقليم الجغرافى الخاضع للاحتلال لتمثل «اقتصاد منفى» مركزه لندن.

وسعت الحكومة الشرعية، بدءاً، بالحصول على موافقة الدول الغربية بالسماح لها بإدارة الأموال الكويتية، وذلك قائم فى ٢٦ أغسطس ١٩٩٠.

وأصبح بمقدور الحكومة الشرعية إدارة الأرصدة والاستثمارات الكويتية فى الخارج، عبر مكتب الاستثمار الكويتى فى لندن وفروع البنوك وشركات الاستثمار فى الخارج، والتى تصل تعليماتها - أيضاً - إلى مراكزها داخل الكويت. كما تواجد بنك الكويت المركزى وعلى رأسه محافظه الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، فى لندن، لتسوية المعاملات بين البنوك الكويتية، وبينها وبين بنوك العالم.

وبمساعدة بقية دول مجلس التعاون الخليجى، تحركت مؤسسة البترول الكويتية لضمان توفير ٤٠٠ ألف برميل يومياً من البترول الخام لتزويد محطات التكرير والتوزيع فى أوروبا، حتى يستمر تشغيلها لتزويد زبائنهم والوفاء بعقودها.

وموازاة المؤسسات النقدية الخليجية، وضعت ترتيبات خاصة لدعم سعر صرف الدينار الكويتى .. وتم ربط الدينار بالعملات الخليجية عند سعر ١٠ دراهم إماراتية للدينار، بتخفيض يساوى ٢٢٪ من قيمته.

وبذلك أصبحنا أمام «اقتصاد منفى» يقوم بتدوير أصوله الرأسمالية خارج الكويت لتمويل ثلاثة بنود أساسية فى إطار عملية مقاومة الاحتلال العراقى : تمويل مخصصات الإعاشة والسكن لكافة الكويتيين فى الخارج، وتغطية جزء من نفقات القوات الأمريكية فى السعودية والخليج وعمليات المقاومة داخل الكويت، وأخيراً، مساعدة الدول التى تأثرت اقتصادياً من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار الاقتصادى على العراق.

### الفصل الرابع

#### حقبة الأمن الأمريكى

##### (مابعد الاحتلال)

«إن مصالح ووجود أمريكا فى الخليج ليست أمراً عابراً  
فهى تسبق عدوان صدام حسين وستبقى من بعده ..».

الرئيس الأمريكى بوش من خطاب  
للشعب الأمريكى (١٢ سبتمبر ١٩٩٠).

«إن أحداً لم يشهد إذلالاً على أيدي الغرب  
بقدر ما شهد العرب ..».

جان جاك سيرفان - شريبية.  
من كتاب، التحدى العالمى،  
نيويورك ١٩٨١.

ماكان يمكن تصور ذريعة للوجود العسكري الأمريكى فى الخليج - بعد غزو الكويت - أقوى من عملية الاحتلال العراقى. وهناك من يريهم التفسير التامرى للتاريخ، من الملح إلى وجود تواطؤ بين العراق والولايات المتحدة فى عملية غزو الكويت. ومنهم من صرح بأن الأمريكيين قد استدرجوا العراقيين لغزو الكويت حتى ينقلوا قواتهم إلى الخليج. وقد وجد أصحاب ذلك التفسير الوقائع والحوادث، التى اعتبروها كاشفة للمؤامرة.

### الخطينة العراقية

فى «بيان شهادة» أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى، مؤرخ فى ٢٠ إبريل ١٩٨٩، لقائد القيادة المركزية الأمريكية والقائد العام لعملية «درع الصحراء» نورمان شوارزكوف قال: «إن القيادة المركزية الأمريكية تتوقع أن يشكل العراق تهديداً عسكرياً للدول الأضعف والأكثر محافظة فى مجلس التعاون الخليجى. ويمكن أن تصبح مطالب العراق الملحة فى أجزاء إستراتيجية من شمال شرق الكويت فى المستقبل» وخلال إبريل ١٩٩٠، حاول وفد الكونجرس الأمريكى الذى زار العراق طمانة الرئيس صدام حسين فأكد له روبرت دول «أن الحملة التى يتعرض لها ليست من الرئيس بوش»، وقال السناتور ألان سيمبسون للرئيس العراقى «إننى أعتقد أن مشكلتكم هى مع الإعلام الغربى .. إنه إعلام فاسد ومخادع».

وأثناء اللقاء الذى جرى بين الرئيس صدام والسفيرة الأمريكية فى بغداد إبريل جلاسبى، يوم ٢٥ يوليو، قالت السفيرة للرئيس: «ليس لنا رأى بشأن الصراعات العربية - العربية. مثل خلافات الحدود بينكم وبين الكويت .. إن الرئيس بوش لايعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق».

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، نشرت «لوس إنجلوس تايمز» تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أمريكيين قولهم: «إن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل استعداداً لهجومها على الكويت، وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف فى النهاية إلى غزو حقول النفط فى شرق السعودية» وأضافت «إن معلومات استخباراتية جمعت مؤخراً تشير إلى أن الخطة العراقية، وقد صاغها الرئيس صدام حسين قبل وقت طويل يرجع



إلى خمس سنوات مضت (ومحديداً في ١٩٨٥)، كانت تقضى بوقف إستراتيجية قصيرة للقوات العراقية في الكويت قبل أن تواصل سيرها جنوباً إلى داخل السعودية. واعترف وزير الدفاع الأمريكي ديك شيني، أن الولايات المتحدة رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح، وذلك في بيانه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي يوم ١٢ سبتمبر.

بيد أن التفسير التأمري لحدث تاريخي، فضلاً عن أنه يقطع ذلك الحدث عن سياقه التاريخي الموضوعي، فإنه يعفى المسؤولين عن الحدث من مسؤولياتهم.

إن كلا الطرفين العراقي والأمريكي، كانت له حساباته التي تحقق مصالحه، إلا أن ذلك لا يمنع استفادة طرف من أخطاء الطرف الآخر، ليعمل حساباته هو ويحقق مصالحه.

فالطرف العراقي، عندما قرر غزو الكويت، كانت له حساباته المحلية والخليجية والإقليمية والدولية.. حسابات تنفيذ عملية الغزو، وانعكاسات العملية إقليمية ودولياً. والطرف الأمريكي، كانت له حساباته - قبل الغزو وبعده - المتعلقة بدوره كشرطي دولي في نظام دولي انتقالي من القطبية الثنائية إلى تعدد الأقطاب، وبمصلحه الحيوية في منطقة الخليج.

لقد نجحت حسابات العراق في تقدير القوة العسكرية لدولة الكويت وشركائها في مجلس التعاون الخليجي. واستطاع العراق تطمين السعودية ومصر، وإبعاد مخاوفهما من لجوئه إلى القوة العسكرية لحل نزاعه مع الكويت، وقام بغزو الكويت وتمكن من احتلالها خلال ساعات، في غياب تدخل أية قوى إقليمية أو أجنبية.

وكان ضمن حسابات العراق، على المستوى التكتيكي أيضاً، اعتقال أو اغتيال أفراد أسرة الصباح التي أسست وحكمت إمارة الكويت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وتضمنت تلك الحسابات، قبول المعارضة الكويتية وخاصة جماعة أحمد الخطيب من القوميين العرب، تشكيل حكومة مؤقتة تدعن لضم الكويت للعراق، أو على الأقل لمطالب العراق من الكويت، وتغطي العملية العراقية برداء الشرعية. ولذلك أعلنت السلطات العراقية، منذ الساعات الأولى للغزو، قيام حكومة حرة مؤقتة، ولم تعلن أسماء أعضائها انتظاراً لرد فعل المعارضة الكويتية. غير أن أسرة الصباح ومعها الحكومة، استطاعت مغادرة الكويت بمجرد تقدم القوات العراقية عبر الحدود، وقبل عملية الإسقاط المظلي والقصف بالطائرات للقصر الأميري «دسمان» وقصر ولي العهد «الشعب». وشكلت الأسرة «حكومة المنفى» داخل الحدود السعودية.

كما عارضت المعارضة الكويتية احتلال الكويت وطالبت بانسحاب العراق في بيان أصدره د. أحمد الخطيب وجاسم القطامي (التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني)، ووقف الإسلاميون والماركسيون نفس الموقف. فاضطرت السلطات العراقية بعد ثلاثة أيام من الغزو، إلى ملء فراغ «الحكومة الحرة المؤقتة» المعلن عنها، بعدد من العسكريين، فلم تحظ باعتراف أحد.

أما أول الأخطاء الإستراتيجية التي تضمنتها الحسابات العراقية فهو خطأ تقدير اتجاه وتأثير الدور المصري. إذ قدرت تلك الحسابات أنه تم احتواء أو تحجيد الدور المصري من خلال مجلس التعاون العربي والمساهمة في إعادة الجامعة العربية إلى القاهرة، بالإضافة إلى أنه من الممكن - وفق الحسابات العراقية - إغراء مصر بنصيب من الغنيمة تحت لافتة «إعادة توزيع الثروة العربية».

إلا أنه فات على القيادة العراقية، أنه رغم مساندة الإدارة المصرية لها في حربها مع إيران، واشتراكها معها في مجلس التعاون، إلا أن الغزو العراقي للكويت، قد أظهر تناقضاً كبيراً بين منهجي القيادتين العراقية والمصرية في مجال العلاقات العربية والعلاقات الدولية.

فالغزو العراقي للكويت قد كشف عن منهج عراقي، ينزع إلى التصادم مع والتمرد على منطق النظام الدولي الجديد، الذي يتجه إلى إحلال توازن المصالح محل توازن القوى وحل الصراعات بالطرق السلمية. ويتناقض ذلك المنهج مع المنهج المصري - والعربي عموماً - الذي يحاول التكيف مع منطق النظام الجديد وتفعيله في المنطقة، بعد تكييف توجهاته ومصالحه مع توجهات ومصالح القطب الأكبر في النظام (الصلح مع إسرائيل - التحالف مع الولايات المتحدة والدول العربية النفطية).

كما أن الغزو العراقي للكويت شكل حرجاً سياسياً وأدبياً للقيادة المصرية، إذ انطوى على تضليل لها (بعد تعهد العراق بعدم اللجوء للقوة العسكرية)، واستخفاف بمساعيها الدبلوماسية لحل الأزمة، وبما عني هز صورتها أمام الدولة الخليجية والتأثير على مكانتها العربية.

ولذلك، قامت الإدارة المصرية، بعد ٢٤ ساعة من الغزو (وبعد تأكيد المنهج العراقي) بإدانة العملية العراقية، ورفضت عقد قمة عربية بناء على دعوة سوريا والجزائر (يوم ٤ أغسطس) لتدعو إلى مؤتمر قمة (يوم ٨ أغسطس) خلال ٢٤ ساعة، دعا (يوم ١٠ أغسطس) إلى «الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، بنقل قوات عربية

لمساندة القوات المسلحة فيها، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجي». وجاءت تلك الخطوة، بعد خطوة أخرى قمت في زيارة وزير الدفاع الأمريكي تشيني (يوم ٧ أغسطس) للقاهرة، وموافقة مصر على السماح للسفن الحربية الأمريكية التي تتحرك بالوقود النووي بالمرور في قناة السويس. بالإضافة إلى الموافقة على إرسال قوات مصرية ضمن القوات المتعددة الجنسية في الخليج (\*).

وكان من أهم أخطاء الحسابات العراقية، خطأ تقدير احتمالات رد الفعل الدولي. فقد بُنيت الحسابات العراقية، على اعتبار أن الأزمة المترتبة على غزو الكويت سوف تكون في إطار نظام إقليمي عربي فرعي (خليجي)، وقد تنتقل إلى النظام الإقليمي العام (العربي)، وبافتراض احتواء أو تحييد مصر فإن أزمة الخليج قد تتحول إلى استقطاب إقليمي طرفاه الدول العربية المؤيدة للعراق من جانب، والدول الخليجية والأخرى المؤيدة لها من جانب آخر، وربما اعتبر العراق أن النظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحول المهمة في أوروبا الشرقية، لم يكتمل تشكيكه بعد - وذلك صحيح - وأن أقطابه الأساسية مازالت منشغلة بترتيب أوضاعها في ظل النظام الجديد، وذلك صحيح أيضاً.

وحسب العراق أن انشغال أقطاب النظام الدولي بما بينها من تناقضات بعمليات هدم وبناء في مرحلة التشكيل، ويعنى بالضرورة انشغالها عنه ليشارك هو الآخر في عملية هدم وبناء كقوة إقليمية، أو سماحها له باستغلال التناقضات التي بينها.

غير أن أزمة الغزو العراقي للكويت، كانت أول اختبار حقيقي للنظام الدولي الجديد في مرحلة التشكيل، كما اعتبرت تحدياً سافراً للتحولات الأساسية لذلك النظام الانتقالي وهي :

\* التحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب يهيمن عليه القطب الأمريكي كشرطي دولي.

\* كشف الملك حسين عاهل الأردن في حديث لـ «نيويورك تايمز»، في ١٥ أكتوبر ١٩٩٠، عن أنه اتفق مع الرئيس مبارك خلال زيارته للقاهرة يوم ٢ أغسطس، على أن يقوم - حسين - بزيارة العراق لأخذ مجرد وعد من الرئيس العراقي بالانسحاب من الكويت. وأضاف أنه قابل يوم ٣ أغسطس الرئيس صدام الذي أكد له أنه راغب في الانسحاب ومناقشة التواحي الأخرى في اجتماع القمة المصغرة الذي كان للتفكير يتجه إلى عقده يوم ٥ أغسطس في جدة بين الملك فهد والملك حسين والرئيس صدام والرئيس مبارك. وحسب رواية الرئيس مبارك (الأهرام ٢٨ أكتوبر ١٩٩٠)، أن الملك حسين اتصل به تليفونياً الرابعة إلا ربعا مساء ٣ أغسطس، وقال له : «خلاص .. الإخوان في العراق وافقوا على القمة». غير أن ما حدث بعد ذلك، أن مصر أصدرت بياناً أدانت فيه الغزو العراقي مساء اليوم ذاته، ثم أعلن في اليوم التالي (٤ أغسطس) عن إلغاء القمة المصغرة .. وتوالت الأحداث السابق ذكرها.

\* التحول من نظام «توازن القوى» إلى نظام «توازن المصالح»، بعد تهاوى الحواجز الأيديولوجية والعسكرية.

\* التحول من الاستقطاب بين الشرق والغرب إلى استقطاب بين الشمال والجنوب في إطار اعتماد متبادل يقوم على وجود قاعدة صناعية متقدمة في الشمال ووجود مواد خام وأسواق واسعة في الجنوب ..

وما كان يمكن لأطراف النظام الدولي أن تسمح للعراق كقوة إقليمية بتقويض أسس ذلك النظام. وهو الأمر الذي يفسر الإجماع الدولي غير المسبوق بقيادة الولايات المتحدة ومستوى التنسيق العسكري والسياسي بين أمريكا وحلفائها، والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

فقد أدانت واشنطن الغزو العراقي في يومه الأول وطالبت بالانسحاب من الكويت .. وقرر الرئيس الأمريكي تجميد الدائع المالية والممتلكات الكويتية والعراقية في الولايات المتحدة، وناشد دول العالم اتخاذ إجراءات ماثلة، كما طالب الاتحاد السوفيتي بوقف تسليم العراق أى أسلحة قد تكون في طريقها إلى العراق. وفي نفس الغزو أيضاً، أصدر الرئيس الأمريكي تعليماته لعدة سفن حربية أمريكية بالتوجه إلى منطقة الخليج.

وتحركات الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن لإدانة الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت ومقاطعة العراق اقتصادياً (القرار ١٩٩٠/٦٦١) وعدم الاعتراف بضم الكويت (١٩٩٠/٦٦٢) وفرض الحصار البحري (١٩٩٠/٦٦٥) والحصار الجوي (١٩٩٠/٦٦٦).

وسعت واشنطن إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتي، فأرسلت وزير خارجيتها إلى موسكو في اليوم التالي للغزو، ليصدر بيان مشترك بإدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب، ثم كانت القمة الأمريكية السوفيتية في هلسنكي (يوم ١٠ سبتمبر) التي انتهت إلى إدانة ضم الكويت وتطبيق قرارات الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات إضافية إذ فشلت الحلول السلمية.

ونسقت واشنطن سياسياً وعسكرياً مع حلفائها الغربيين، تنسيقاً تجاوز إدانة الغزو العراقي والجهد الدولي لفرض عقوبات اقتصادية على العراق، إلى إرسال غالبية الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وحدات عسكرية إلى منطقة الخليج، والمساندة المالية للدول المتضررة من الأزمة.



## الإستراتيجية الأمريكية في الخليج

لم يأت الأمريكيون - بعد احتلال الكويت وقبله - إلى منطقة الخليج دفاعاً عن شرعية دستورية أو حفاظاً على قواعد القانون الدولي، وإنما تواجدوا في المنطقة وتكثف تواجدهم بعد غزو الكويت لأهميتها الإستراتيجية ودفاعاً عن مصالحهم الحيوية وحفاظاً على استقرارها.

### البعد الجيوسياسي

للخليج أهميته التاريخية كممر عسكري وتجاري. وكان الوجود البريطاني في الخليج، الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر واستمر لأكثر من ١٠٠ سنة، للأهمية الجيوسياسية للمنطقة. ولم تبق بريطانيا في هذه المنطقة كل هذه المدة الطويلة بسبب الهند فقط، فبعد سنوات من تخلي بريطانيا عن حكمها لشبه القارة الهندية، استمر بقاؤها في الخليج<sup>(١)</sup>.

وعند الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١، سعت الولايات المتحدة لملء الفراغ البريطاني، مستخدمة إيران - الشاه لكي تصبح شرطى الخليج، واعتبار إسرائيل الحليف الوحيد الموثوق لها في الشرق الأوسط.

وقد عبر نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق نيوسوم عن الأهمية الجيوسياسية للمنطقة بقوله: «لو كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هناك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج .. فما من مكان مثله في العالم اليوم تتلاقى فيه المصالح الكونية .. وما من منطقة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد واستقرار العالم»<sup>(٢)</sup>.

وتزايد الاهتمام الأمريكي بالخليج في نهاية السبعينات وخلال الثمانينات بتأثير الغزو السوفيتي لأفغانستان وقيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية.

وانعكس ذلك الاهتمام في خطاب الرئيس ريجان للشعب الأمريكي في ٢٩ مايو ١٩٨٧ بقوله أن «استكمال خطوط الملاحة الحيوية في الخليج لن تملى علينا من قبل الإيرانيين، ولن نسمح بأن تقع هذه الخطوط تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي. سيبقى الخليج مفتوحاً لجميع دول العالم ولن نسمح بأن يتحول الخليج إلى نقطة ضيق للحريات أو مركز للصراعات الدولية»

## النفط

«أعتقد بأننا جميعاً نتذكر التأثير الهام لأزمة نفط الشرق الأوسط قبل سنوات هدية والصفوف الطويلة للحصول على الوقود، وعدم توفره بل وتقنيته، وتصعيد أسعار الوقود والتضخم والأزمات التي هزت القواعد الاقتصادية لبلدنا. هذه الأزمة قد هزت جميع أنحاء العالم مؤثرة على الاقتصاد العالمي ومصعدة التوتر الدولي ومعطية الفرصة لتفاقم المخاطر والتراعات الإقليمية وتوسعها. إن القوة الأساسية في العالم وهي الولايات المتحدة والدول الديمقراطية قد أدركوا مدى ضعفها وأصبح اقتصادنا وشعبنا رهينتين للأنظمة المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط».

ليس هناك ما قد يكون أبلغ دلالة من الاقتباس السابق من خطاب الرئيس ريجان السابق ذكره، على مدى اعتماد نمو الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الغربية عموماً على النفط. بيد أن درجة أهمية النفط واعتماد الاقتصادات الغربية على نفط الخليج ستزيد مع بداية عقد التسعينات، وقد تسلك إمدادات النفط مساراً حرجياً بسبب نقص المعروض وزيادة الأسعار، إذا ما أرادت دول الخليج.

فدول الشمال، لا تملك سوى ٦ بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط (٨٨٨ مليار برميل) وتنتج ٢٨ بالمائة فقط من الإنتاج العالمي (٢١ مليار برميل سنوياً) في حين أنها تستهلك ٥٧ بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي، وذلك حسب إحصاءات ١٩٨٧. ويعنى ذلك، خروج دول الشمال من مجال إنتاج النفط مع بدايات القرن المقبل.

وفي الجانب المقابل فإن الدول الخليجية (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) تملك ٦٤ بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط وستنتج ٤٠ بالمائة من الإنتاج العالمي عام ٢٠٠٠، وستكون المصدر الوحيد لإنتاج النفط في العالم بعد الربع الأول للقرن المقبل.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فينتظر أن يرتفع عام ١٩٩٥، إلى نسبة ٤٦ بالمائة من إنتاج بلدان منظمة «أوبك» وعلى حوالى ٢٢ بالمائة من الإنتاج العالمي.

ومع حلول عام ٢٠٠٠ يتوقع أن يكون إجمالي إنتاج دول المجلس قد وصل إلى ١٤.٢٢٥ مليون برميل يومياً أو ما يعادل ٢٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وبإضافة إنتاج العراق وإيران، يكون إجمالي إنتاج الدول الخليجية حوالى ٢٤ مليون برميل يومياً أى ٤٠ بالمائة من

الإنتاج العالمى<sup>(٣)</sup>. أما الولايات المتحدة، فتستورد ما يزيد عن ٥٠ بالمائة مما تستهلكه من النفط، الذى يشكل بدوره ٤٣ بالمائة من مجمل الطاقة المستهلكة فيها. وشكلت ثلاث دول خليجية هى السعودية والكويت والعراق مصدراً لأكثر من ٢٣٪ من النفط المستورد إلى أمريكا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠.

وقد حذر وزير النفط الأمريكى السابق جيمس شليزنجير أمام الكونجرس فى مارس ١٩٩٠ من أن ارتفاع أسعار النفط الخام وازدياد طلب الولايات المتحدة سيزيدان بشكل خطير تبعية الولايات المتحدة فى مجال الطاقة خلال السنوات المقبلة، ونبه شليزنجير الذى كان وزيراً للدفاع فى إدارة فورد إلى أن الولايات المتحدة زادت وارداتها النفطية لتلبية الطلب الذى يعتمد على مصادر قويمين أجنبية بنسبة ٥٤ بالمائة، وقال أنه فى الوقت الذى تزداد فيه واردات النفط الخام يستمر إنتاج الولايات المتحدة فى الانخفاض<sup>(٤)</sup>.

وتشير الأرقام إلى أن إنتاج الولايات المتحدة النفطى، هبط خلال الفترة بين عامى ١٩٨٦، ١٩٩٠ من ٩.١ مليون برميل فى اليوم التالى إلى ٧ ملايين برميل يومياً، وزاد استيرادها خلال الفترة نفسها بمعدل ٤ ملايين برميل فى اليوم<sup>(٥)</sup>. ويعنى كل ذلك، أنه مع انخفاض الإنتاج النفطى الأمريكى والغربى عموماً وزيادة استيراده مقابل طول أمد الاحتياطات النفطية وزيادة الإنتاج فى منطقة الخليج .. تتعاظم الأهمية الإستراتيجية للخليج بالنسبة لأمريكا وحلفائها الغربيين.

جدول (٤-١)

الاحتياطيات النفطية فى دول التعاون الخليجى<sup>(\*)</sup>

الدولة	الإحتياطى الثابت (مليار دولار)	النسبة إلى الإحتياطى العالمى ٪
العربية السعودية	١٧١٧	٢٣.٩
دولة الكويت	٩٢٧	١٢.٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٢٥	٤.٥
دولة قطر	٢٤	٠.٣
سلطنة عمان	٢٥	٠.٣
دولة البحرين	٢	-
المجموع	٣.٢٠	٤١.٩

\* المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٨٥.

### الفوائض النفطية

ترتبط بالأهمية الإستراتيجية للنفط فى منطقة الخليج، الفوائض النفطية التى نتجت عن زيادة أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ العربية - الإسرائيلية، وقيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية. وقد وظفت تلك الفوائض فى موجودات مالية فى المصارف وفى أوراق مالية حكومية وسندات وأسهم وعقارات فى الولايات المتحدة وأوروبا. وقد قدرت موجودات دول مجلس التعاون الخليجى فى الخارج بقيمة ٣٥٠ مليار دولار منها ١٥٠ ملياراً للقطاع الخاص وحوالى ٢٠٠ مليار دولار هى حصة الحكومات فى دول المجلس الست. وتقدر نسبة الموجودات الخليجية المستثمرة فى السوق الأوروبية المشتركة بقرابة ٣٥ بالمائة (١٢٢ مليار دولار)، فى حين قدرت حصة السوق الأمريكية من هذه الموجودات بحوالى ١٤.٥ بالمائة (٢.٥ مليار دولار) ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ولاسيما اليابان وكندا وبلدان الشرق الأقصى بحوالى ١٥.٩ بالمائة (٥٥.٦ مليار دولار) ..

وفى منتصف ١٩٨٩، كانت دول المجلس تحتفظ بحوالى ٤٢ بالمائة من الموجودات الأجنبية الخليجية (١٤٦ مليار دولار) على هيئة ودائع مصرفية غالبيتها بالدولار. واجتذبت السندات والأوراق المالية الحكومية الصادرة فى الولايات المتحدة وبريطانيا ودول غربية أخرى ٥٢ مليار دولار أو ما يعادل ١٤.٨ بالمائة من إجمالى الموجودات الخارجية الخليجية ومنها حوالى ٣٨ بالمائة فى السندات الأمريكية. وبلغت الاستثمارات فى السندات وأسهم الشركات والعقارات فى الدول الصناعية ٦٨.٨ مليار دولار أى حوالى ١٩.٧ بالمائة من إجمالى الاستثمارات الخليجية فى الخارج.

وتشير تقارير رأس المال العالمية الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، إلى ارتفاع حجم استثمارات دول منطقة الخليج (بما فيها العراق وإيران) خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩ فى السوق الأمريكية بعد تراجعها بنسبة ١٣ بالمائة خلال ١٩٨٦ ثم بنسبة ٧.٢ بالمائة خلال ١٩٨٧ و ٦ بالمائة خلال ١٩٨٨. وفى منتصف ١٩٨٩ بلغ صافى الاستثمارات الخليجية المجمعة فى السوق الأمريكية ٦٢.٨ مليار دولار. وإن كانت الأرقام الحقيقية تعتبر أكبر من ذلك بكثير لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع متابعة كافة الصفقات التى تقل عن ٥ بالمائة من رأسمال الشركة المعنية، فضلاً عن أنها لا تستطيع تحديد المحافظ الاستثمارية التى تتم عن طريق بلد ثالث<sup>(٦)</sup>. مثل بريطانيا أو سويسرا. ومن الطبيعى أن يؤثر وجود أو سحب تلك



الموجودات على سوق المال الأمريكية عام ١٩٧٩ أن «.. المسحوبات المتوقعة من الحيازات الأجنبية بهجم يهدد اقتصاد وأمن الولايات المتحدة؛ يمكن أن يبرر استخدام الرئيس لسلطات الطوارئ .. ووقف تحويل الملكيات التي فيها مصالح أجنبية»<sup>(٧)</sup>. كما تستخدم تلك الموجودات كسلاح ضد الدولة صاحبة الموجودات، كما حدث عند تجميد الولايات المتحدة لموجودات إيرانية ثم تجميد الموجودات العراقية»

جدول (٤-٢)

الموجودات الأجنبية لدول مجلس التعاون الخليجي (\*)

(مليار دولار)

	١٩٨٣	(%) التوزيع	١٩٨٩	(النصف الأول)	(%) التوزيع
السوق الأوروبية المشتركة	٨٦..	٢٨.١	١٢١.٨	٣٥..	
ودائع مصرفية بالعملة المحلية	(٦.٨)	(٢.٢)	(١٣.٤)	(٣.٨)	
أوراق مالية حكومية	(١٧..)	(٥.٦)	(١٦..)	(٤.٦)	
استثمارات أخرى**	(١٣.٩)	(٤.٦)	(٤٢.٣)	(١٢.٢)	
الولايات المتحدة	٤٦.٦	٢١.١	٥٠.٥	١٤.٥	
ودائع مصرفية	(١٣.٣)	(٤.٣)	١٤.٦	(٤.٢)	
أوراق مالية حكومية	(٢٦..)	(٨.٥)	٢٠٠	(٥.٧)	
استثمارات أخرى**	(٢٥.٣)	(٨.٣)	١٥.٨	(٤.٥)	
دول أخرى في منظمة	٥١.٧	١٦.٩	٥٥.٦	١٥.٩	
التعاون الاقتصادي والتنمية					
ودائع مصرفية	(٢٢.٧)	(٧.٤)	(٢٩.٥)	(٨.٤)	
أوراق مالية حكومية	(١٧.٤)	(٥.٧)	(١٥.٦)	(٤.٥)	
استثمارات أخرى**	(١١.٦)	(٣.٨)	(١٠.٥)	(٣.٠)	
ودائع مصرفية في مراكز الأفضور	٢٧.٥	٨.٩	٤٠.٢	١١.٢	
استثمارات في الدول النامية	٤٣.٥	١٤.٢	٤٤.٦	١٢.٨	
اعتمادات لغير المصارف	٥.٨	١.٩	٩.٧	٢.٨	
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٢٧.١	٨.٩	٢٧..	٧.٨	
الإجمالي	٣٠٦.٢	١٠٠٠٠	٣٤٩.٤	١٠٠٠٠	

\* المصدر : النشرة الفصلية لبنك إنجلترا، ديسمبر ١٩٨٥ ونوفمبر ١٩٨٩.

\*\* تشمل سندات وأسهم الشركات والعقارات وغيرها من الاستثمارات المباشرة.

لقد دفعت الأهمية الجيوسياسية ثم أهمية النفط والفوائض النفطية، أمريكا للسيطرة على المنطقة، بدءاً بمشروع إيزنهاور إلى نظرية كارتر بقوات التدخل السريع إلى التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل ثم إلى الإجماع الإستراتيجي عند إدارة ريجان.

وقامت فكرة الإجماع الإستراتيجي على فلسفة كيسنجر الذي يقول «إن الولايات المتحدة لم تعد في وضع يمكنها من تنفيذ برامج على مستوى كوني، بل عليها أن تشجع مثل هذه البرامج. ولم يعد باستطاعتها أن تفرض حلها المفضل، بل عليها أن تسعى لاستشارته للظهور .. ودورها يجب أن يكون المساهمة في البرامج الدفاعية والإيجابية، ولكن علينا أن نسعى لتشجيع وليس لخنق الشعور بالمسؤولية المحلية»<sup>(٨)</sup>.

ولذلك اعتمدت إدارة ريجان توجهها إستراتيجيا عاماً قتل في :

\* توثيق العلاقات مع الحلفاء الذين يتمتعون بقدر من الاستقرار الداخلي والثبات السياسي.

\* توثيق العلاقات مع أولئك الذين يظهرون رغبة حقيقية غير متحفظة في مساعدة الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات إليها.

\* الاعتماد على دول الأطراف أي تلك الواقعة إلى جوار المناطق التي يراد حمايتها أو الدفاع عنها<sup>(٩)</sup>.

وفي عام ١٩٨١، تشكلت قيادة جديدة لقوات التدخل السريع، للإشراف على عمليات جميع القوات في منطقة جنوب غرب آسيا والخليج ومنطقة الشرق الأوسط. ومنذ عام ١٩٨٢، أصبح وجود القوات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج لـ «قيادة مركزية» سميت أنشطتها بـ «عمليات سنكروم» أي «قوس الأزمة».

وكانت للولايات المتحدة، قبل غزو الكويت، قواعد عسكرية في عمان والظهران والصومال، كما كانت تتمتع بتسهيلات عسكرية في دول عربية أخرى كمصر والمغرب وبعض أقطار الخليج ..

وكانت للولايات المتحدة أيضاً، قواعد عسكرية في تركيا (٢٥ قاعدة) وفي اليونان (١٤ قاعدة) بالإضافة للقواعد الأمريكية في إيطاليا وأسبانيا وألمانيا ..

واستخدمت الولايات المتحدة الأسطول السادس الذي يرتبط مباشرة بحلف الأطلسي، ضد العرب في ١٩٥٨، ١٩٦٧ وفي قصف جبل لبنان ١٩٨٣، كما قصفت طائراته ليبيا عام ١٩٨٦. وهناك الأسطول السابع الذي يشرف على المناطق البحرية المحيطة بشبه الجزيرة العربية والخليج العربي .. غير أن المشكلة الحقيقية للقوات الأمريكية، والتي أبرزها غزو الكويت هي مشكلة النقل الإستراتيجي فالمسافة بين الولايات المتحدة والخليج تبلغ تسعة آلاف ميل جواً.

وما يزيد عن ذلك كثيراً بحراً. أما جزيرة ديبجوجارسيا، حيث توجد قوات أمريكية فتبعد عن شرقى الجزيرة العربية ثلاثة آلاف ميل، وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تنقل جواً فرقة مقاتلة، فعليها أن تجند أساطيلها الناقلة، لتعمل حوالى أربعة أسابيع ذهاباً وإياباً. وحينذاك تصل هذه الفرقة متأخرة جداً عن مواجهة الأزمة التى قد تنشعب فى الجزيرة فى أى حين. وحسب إحصاء تقرير أعدته «لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية»، كانت المدد الزمنية لنقل فرقة ميكانيكية أمريكية واحدة نقلاً جواً إلى موقع الظهران فى الجزيرة، دون التحليق فوق العراق وإيران وسوريا .. كالتالى (١٠):

من .. إلى الظهران	عدد الأيام
إسرائيل (تل أبيب)	١١
ديبجوجارسيا	٢٧
الصومال (بيرة)	١٤
كينيا (مونباسا)	٢٢
عمان (مصيرة)	٨
مصر (رأس بناس)	١٠
تركيا (أزمير)	١٧

ولم تقتصر مشكلة النقل الإستراتيجى للقوات الأمريكية على بعد المسافة عن الخليج، بل تعدتها إلى عدم كفاية الوسائل الإستراتيجية لنقل القوات بالحجم المطلوب وفى التوقيت المحدد. وتؤكد ذلك خلال أزمة الرهائن الأمريكية فى طهران والغزو السوفياتى لأفغانستان، مما قاد إلى فكرة «الوجود المسبق للمعدات» فى المنطقة على سفن عائمة. بيد أنه رغم وجود قيادة مركزية للقوات الأمريكية وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية حول الخليج والوجود المسبق (العائم) للمعدات .. لم تتمكن الولايات المتحدة من التدخل العسكرى لمنع غزو الكويت (\*).

\* فى الندوة التى نظمها مركز دراسات الخليج فى إكستر (١١ - ١٣ يوليو ١٩٩٠)، شرح أنتونى كوردسمان خبير مجلس الشيوخ الأمريكى، سيناريو هجوم عراقى محتمل على الكويت. وقال كوردسمان فى الندوة التى انعقدت قبل الغزو العراقى بأسبوعين، أنه إذا قررت الولايات المتحدة مواجهة العراق بسبب الكويت فإنها تحتاج إلى أسبوعين على الأقل، وأن القدرة العسكرية الأمريكية فى المنطقة لمواجهة هجوم العراق تفتقر إلى مقومات تجنيد قوات رئيسية. لكنه اعتبر أن تحقيق نجاح أمريكى يظل غير مضمون فى حال مواجهة عسكرية كاملة مع العراق. ولذا سيظل أمل الولايات المتحدة فى أن تنسحب القوات المهاجمة من الكويت نتيجة لمفاوضات سياسية وكذلك بالضغط على بغداد عبر وقف صادرات النفط العراقى. وأوضح كوردسمان أن توقعاته وتقديراته مبنية على أساس مقابلات أجراها فى المنطقة وواشنطن ولندن. وقال أنه «قد يكون فى إمكان الأمريكين أن ينشروا قوات كافية لردع غزو عراقى (إذا) توفرت لها إمكانات كافية للإنذار الإستراتيجى، وإذا استطاعوا استخدام تسهيلات فى دول مجاورة ..».

ولذلك تحرك الرئيس الأمريكى «بوش» عقب غزو الكويت، وعقد ثلاثة اجتماعات لمجلس الأمن القومى خلال ٧٢ ساعة، لتبدأ عملية الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج، بحجم يفوق أى هدف رمزى مثل استعراض القوة أو إثبات الوجود أو حتى «الردع الدفاعى». فخلال شهرين، وصل مجموع القوات البرية الأمريكية فى الخليج ١٥٠ ألف جندي وضابط، تشكل ٦ فرق وتتمركز جميعها بالأراضى السعودية (عدا قوات مشاة الأسطول). أما القوات الجوية فقد شكلت حوالى ٦ ألوية، منها فى السعودية سربان إف ١١٧ (الشبح) من ٤٤ طائرة، و ١٤٨ طائرة قتال (٥٠ إف ١٥ + ٤٨ إف ١٦ + ٥٠ إف - إيبيل)، وسرب من طائر الاستطلاع آر.سى ١٣٥ وعدد من طائرات الأواكس، وعدد من طائرات التزود بالوقود فى الجو، و٤ أسراب من طائرات الهليكوبتر المسلح من طراز (أباتش - كوبرا - بلاك هوك). بالإضافة إلى ١٦ طائرة نقل سى ١٣٠ فى دولة الإمارات، وسرب إف ١٥ (١٢ طائرة) فى دولة قطر.

وبالنسبة للقوات البحرية، فقد تركز منها فى منطقة الخليج والبحر الأحمر ٥٥ قطعة بحرية (فرقاطات - طرادات - مدمرات - حاملات صواريخ، علاوة على قطع الإنزال البحرى، و٣ حاملات طائرات (ساراتوجا - أندبندس - إيزنهاور) محملة بإجمالى ٢٢٠ - ٢٤٠ طائرة، وسفینتان للقيادة وخمس كاسحات ألغام وعدد من سفن النقل والإمداد والتزود بالوقود والمستشفيات. بالإضافة إلى حوالى ٣٥ ألف جندي من مشاة الأسطول.

وتركزت فى شرقى البحر المتوسط، ١٢ قطعة بحرية، وحاملة الطائرات جون كيندى، و٤ وحدات صواريخ أرض أرض علاوة على وحدات صواريخ مضادة للصواريخ من طراز باترويت. وساند الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج القوات البريطانية البرية والجوية والبحرية. فقوتها البرية، كمرکز منها لواء مشاة (٤ آلاف - ٥ آلاف جندي) ولواءان مدرعان (بقوام ٤ آلاف جندي فى السعودية، بالإضافة إلى كتيبة مشاة (٦٠٠ جندي) فى البحرين. وتوزعت قوتها الجوية بين سرب جاجوار وسرب ترنادو (السعودية)، وسرب جاجوار وسرب ترنادو (عمان)، وسرب ترنادو (البحرين) وتكونت قوتها البرية التى تركزت فى الخليج، من فرقاطتين ومدمرة وحاملة طائرات من طراز نيمروود وثلاث كاسحات ألغام.

أما القوات الفرنسية، فقد شملت كتيبة مشاة برمائية مدعومة بالإضافة إلى سرب طائرات استطلاع (فى دولة الإمارات) وتضمنت قوتها البحرية خمس طرادات وفرقاطة بالإضافة إلى حاملة طائرات (كليمنصو) ٤ طائرة هليكوبتر مسلح من طراز جازيل وأربعة آلاف جندي.



وشاركت دول أخرى بقوة عسكرية بحرية محدودة في الحشد العسكري في الخليج حسب  
البيان التالي :

جدول رقم (٤-٣)

الدول المشاركة بقوات بحرية محدودة(\*)

إيطاليا	إسترايا	بلجيكا	هولندا	كندا	اليونان	أسبانيا	اليابان
فرقاطتان	فرقاطتان	(٣) كاسحات	فرقاطتان	مدمرة تحمل	سفينة	فرقاطة	معدات
(٢) سفينة	تحميلان	الغام	تحميلان	صواريخ مضادة	حربية	طرادان	عسكرية
حراسة	صواريخ		صواريخ	للسفن		سبينة إمداد	معاونة
صاروخية	(الولايد)		مضادة للسفن	والطائرات			
	(داروين)		فرقاطة تحمل	فرقاطة تحمل			
			صواريخ	صواريخ			

جدول رقم (٤-٤)

حجم القوات الأجنبية في المنطقة (أكتوبر ١٩٩٠) (\*\*)

قوات برية	قوات جوية	قوات بحرية
٢٠٠٠ جندي خلال شهر أكتوبر ٩٠	٦٠٠ طائرة قتال علاوة	٣ حاملات طائرات + حاملات
تشكيل في	على الطائرات التي تتركز في	بالبحر المتوسط + (حاملة
٢ فرقة محمولة جوا	شرقي البحر المتوسط حتى ٩٠	نيمرو) + حاملة هليكوبتر
٢ فرقة ميكانيكي	طائرة هليكوبتر مسلح	٧٥ - ٨٠ قطعة بحرية -
٢ فرقة مدرعة	٢٤ طائرة استطلاع، ١٦	فرقاطة - مدمرة - طراد -
حتى لواء مشاة + ٢ كتيبة	طائرة نقل. عدد من طائرات	حاملة صواريخ علاوة على
٧ لواء مدرع (دهابات)	(أواكس) عدد من طائرات	سفن الإمداد والنقل .. إلخ.
	التزود بالوقود في الجو	

\* المصدر : السياسة الدولية، ع ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.

\*\* المصدر : الدفاع، ع ٥١، أكتوبر ١٩٩٠.

### التصور الإستراتيجي الأمريكي الجديد للخليج :

لقد كشف غزو الكويت عن التفكير الإستراتيجي الأمريكي الجديد إزاء منطقة الخليج، في  
مرحلة ما بعد «الانتشار السريع» و«الإجماع الإستراتيجي». وفي ظل ظروف ما بعد الحرب  
الباردة وانكفاء الاتحاد السوفياتي على المشاكل الداخلية وانسحابه من مناطق التوتر، وتشكل  
نظام دولي جديد تسعى الولايات المتحدة لأن تكون فيه القطب المسيطر والشرطي الدولي.  
ولأن أحد متغيرات النظام الدولي الجديد، تحول الصراع الدولي من صراع بين الشرق والغرب  
إلى صراع بين الشمال والجنوب، ولاعتماد الشمال على الجنوب في الحصول على المواد الخام -  
والنفط أهمها - وفي تصريف منتجاته، فإن امتلاك بعض دول الجنوب لأسلحة الدمار  
الشامل، يعرض مصالح الولايات المتحدة ودول الشمال عموماً للخطر، ويمثل تهديداً لمنطق  
النظام الدولي الجديد.

ولذلك شكلت الولايات المتحدة لجنة دعيت باسم «لجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة  
الأجل» برئاسة مساعد وزير الدفاع للشؤون السياسية وعضوية ١٣ عضواً أشهرهم د. هنري  
كسينجر مستشار الرئيس للأمن القومي ووزير الخارجية في إدارة نيكسون، وزيجنيو  
برجينسكي مستشار الرئيس للأمن القومي في إدارة كارتر.

وكان ضمن تقارير تلك اللجنة الستة تقرير عنوانه «دعم إستراتيجية أمريكية في العالم  
الثالث» صدر في يونيو ١٩٨٨، وجاء فيه :

«إن المواد الخام والمنتجات الزراعية للعالم النامي - وخصوصاً النفط والمعادن الأخرى -  
ستبقى مهمة إستراتيجياً للولايات المتحدة وحلفائها في نصف الكرة الشمالي.

وأكد التقرير على أنه «عبر نهاية القرن وما بعد ذلك ستبقى المصالح القومية الأمريكية  
فيما يسمى الآن بالعالم الثالث، ومن المتصور أنها ستتمو، ومن المؤكد أن المصالح الأمريكية  
ستتضمن صيانة أمن أمتنا وحلفائنا من الأخطار الصاعدة هناك، والاستجابة لتحديات  
الاقتصاد العالمي، والدفاع عن قضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وتعزيزها، وتأمين  
وصول حلفائنا إلى المناطق الإستراتيجية والمواد الأولية الحيوية ثم نيه تقرير «دعم إستراتيجية  
أمريكية في العالم الثالث إلى» أن «مزيديا من العنف السياسي متوقع، لأنه من المرجح أن  
تبقى التوترات القائمة بدون حل، بل من المرجح أيضاً أن تصبح الأسلحة المتاحة أكبر عدداً  
وأكثر تدميراً»

أما التقرير الرئيسى للجنة الإستراتيجية المتكاملة طويلة الأجل «الأمريكية» والذي صدر بعنوان «الردع المميز» فقد أورد «أن صراعات العالم الثالث، يمكن أن تحطم قدرتنا على الدفاع عن أكثر مصادرها حيوية فى أكثر المناطق حيوية مثل الخليج (الفارسي) والبحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط الهادى» وقال التقرير «إن الولايات المتحدة ستحتاج فى العقدين المقبلين إلى أن تكون أفضل استعداداً للتصدى لصراعات فى العالم الثالث .. تتطلب أنواعاً جديدة من التخطيط».

وانتهى تقرير «الردع المميز» الذى صدر عام ١٩٨٨ إلى التفكير الإستراتيجى الأمريكى الجديد الذى حددته فى «أن تعمل الولايات المتحدة مع حلفائها فى العالم الثالث على تطوير قوات متعاونة».

وكان غزو الكويت، الذريعة التى بررت الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج، كأساس لحلف عسكرى أمريكى عربى، وفق التفكير الإستراتيجى الأمريكى الجديد. وهو الأمر الذى بدأ يتكشف بعد أسبوع من الغزو، ففى مؤتمر صحفى لوزير الدفاع الأمريكى «بيكر» فى مقر حلف الأطلسى فى بروكسل يوم ١٠ أغسطس، ورداً على سؤال عن استعداد الولايات المتحدة للتسحاب إذا انسحب العراق من الكويت، قال: «حسناً، لقد قالت الولايات المتحدة إننا نريد انسحاباً فورياً عراقياً، ولكننا نريد أيضاً أن نرى استعادة حكومة الكويت الشرعية للسلطة. كذلك فإننا نريد التأكد من سلامة ورفاهية المواطنين الأمريكيين، وأعتقد فى هذا الصدد أيضاً أن سلامة ورفاهية كل الرعايا ينبغى أن تؤمن. وسنريد أن نتأكد من أنه ليس ثمة تهديد لحرية الملاحة فى الخليج ولأمن واستقرار الخليج. ولكن انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة القيادة الكويتية هى أمور دعونا إليها منذ زمن طويل، قبل أى قرار اتخذ بالاستجابة لطلب حكومة العربية السعودية المساعدة الدفاعية».

وأمام لجنته العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ والنواب، يوم ٣ سبتمبر، أوضح بيكر التخطيط الإستراتيجى الأمريكى الجديد، حين دعا إلى «قيام بنية أمنية إقليمية فى منطقة الخليج تضم الولايات المتحدة والدول العربية» ووفق بيان بيكر فإن «مشاركة الولايات المتحدة هى بوجود دائم من خلال تركز قوات بحرية أو وجود بحرى .. بنية أمنية شبيهة بحلف الأطلسى».

وكشف الرئيس «بوش» فى خطاب له يوم ١٢ سبتمبر عن أهداف الوجود العسكرى فى الخليج وفق التصور الإستراتيجى الجديد، جاء فيه: «إن الاختبار الذى نواجهه كبير، وكذلك الرهان، لأن العدوان العراقى هو أول هجوم على العالم الجديد الذى نسعى إليه، وأول اختبار لعزمنا».

وأضاف: «إن العراق يسيطر على ١٠ بالمائة من احتياطي النفط العالمى، وسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة .. إذا سمح للعراق. باحتلاع الكويت ستكون له القوة الاقتصادية والعسكرية والغطسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على حصة الأسد من النفط العالمى. ولانستطيع ولن نسمح لشخص (..) بالسيطرة على مورد حيوى كهذا».

وقال بوش «إن مصالح ووجود أمريكا فى الخليج ليست أمراً عابراً فهى تسبق عدوان صدام حسين وستبقى من بعده .. وسيبقى هناك دور مهم للولايات المتحدة فى مساعدة دول الخليج .. إن دورنا مع الآخرين هو ودع العدوان فى المستقبل ومنع انتشار التكنولوجيا الكيماوية والبيولوجية والنوية والصواريخ الباليستية».

إن أهداف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج والنظام الأمنى الإقليمى وفقاً لخطاب الرئيس الأمريكى هى:

★ منع التمرد على توجهات النظام الدولى الجديد فى المنطقة.

★ السيطرة على إمدادات وأسعار النفط.

★ منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى الدول العربية.

★ إثبات الولايات المتحدة لحلفائها أنها الشرطى الدولى حتى فى ظل نظام دولى متعدد الأقطاب.

ويعنى تحقيق تلك الأهداف التى كان من أجلها الحشد العسكرى الأمريكى، تغيير الخريطة الإقليمية للمنطقة .. وماكان يمكن تصور ذريعة أقوى من احتلال الكويت لحدوث ذلك.



## الهوامش

- ١- د. حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٢، ص ١٢٧.
- ٢- ورد في المصدر السابق، ص ١٢٣.
- ٣- رضا هلال، حقيقة القفزة النفطية المقبلة، الأنباء الكويتية، ١، ١١ يناير ١٩٩٠.
- ٤- وكالة الأنباء الفرنسية ٢٧ مارس ١٩٩٠.
- ٥- مايكل حليوتي، الكونجرس في حاجة إلى الطاقة ... الحياة ١٣ سبتمبر ١٩٩٠.
- ٦- د. هنري عزام، تدفق رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، التعاون، ع ١٦، ديسمبر ١٩٨٩.
- 7- H.A. Kissinger. American Foreign policy, Expanded Edition (New youk : N.W. Norton and Company, Inc., 1974, p. 94.
- ٨- النشرة الإستراتيجية، لندن ع ١١ - ٢ يوليو ١٩٨١.
- ٩- إستراتيجية، ع ١٤، مارس ١٩٨٣ ص ٣٠ - ٣٦.

## الخاتمة

### معضلة الأمن والثروة (الكويت والخليج)

«الأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من  
أن ذلك قد يكون جزءاً منه ...»

ماكنمبارا

« من كتاب، جوهر الأمن، ١٩٦٨.

كان كتاب بيرتن بينيدكت «مشكلة المناطق الأصغر»، الذي صدر عام ١٩٦٧، أول اقتراح نظري من ظاهرة الدول الصغيرة<sup>(١)</sup>. وجاء كتاب روبرت روستاين «الأحلاف والقوة الصغرى» عام ١٩٦٨، ليحدد الدولة الصغيرة باعتبارها «.. قوة صغيرة، تعترف بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية بالدرجة الأولى، وبأن عليها الاعتماد أساساً على معونة دولة أخرى أو مؤسسات أخرى أو عمليات أو تطورات أخرى من أجل ذلك..»<sup>(٢)</sup>. واعتبر فيتال أنه «كلما صغرت الدولة تضاءلت إمكانية بقائها عضواً مستقلاً في الجماعة الدولية»<sup>(٣)</sup>.

ومنذ أن حكمت أسرة الصباح الكويت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد كانت واعية لحقيقة أنها تحكم دولة صغيرة لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قدراتها الذاتية. واختارت التحالف مع قوة أكبر، تاريخياً، لتثبيت حكمها ولبقاء الإمارة. فقبل حقبة الأمن البريطاني، تحالف الشيخ الصباح عام ١٨٧٠ مع مدحت باشا والي بغداد في «حملة الإحساء» لإخضاع أمير نجد. وترتب على ذلك، مساعدة العثمانيين أسرة الصباح على توسيع نفوذها، وإصدار فرمان ينص على توارث أسرة الصباح حكم الكويت. وعندما ساند العثمانيون يوسف آل إبراهيم وآل الرشيد، بمواجهة الشيخ مبارك الصباح، لجأ الأخير إلى بريطانيا ووقع معها اتفاقية الحماية في ٢٣ يناير ١٨٩٩. وعنى توقيع الاتفاقية دخول الكويت تحت مظلة «الأمن البريطاني»، بالاعتراف بشرعية سيادة أسرة الصباح كأسرة حاکمة وتحديد الأراضي التابعة لها، وتوفير الحماية من المشايخ والأمراء المجاورين ومن الدول الكبرى (روسيا وألمانيا).

وعندما طالب عبد الكريم قاسم بضم الكويت عام ١٩٦١، طلب الشيخ عبد الله السالم الصباح مساعدة بريطانيا وفق اتفاق الاستقلال، فأنزلت المملكة المتحدة قواتها العسكرية في الكويت حتى تراجع قاسم.

وبإعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ نيتها الانسحاب من الخليج، بحلول عام ١٩٧١، انتهت «حقبة الأمن البريطاني»، وثار المخاوف من حدوث فراغ قوة كبير. إلا أن وزير الخارجية الكويتي قال وقتئذ: «على البريطانيين أن يذهبوا بحلول عام ١٩٧١، والثغرة التي ستنشأ عن مغادرتهم ستملأها دول المنطقة».



وبعد انتهاء حقبة الأمن البريطاني ١٩٧١، ومع بداية الحقبة النفطية ١٩٧٣، اتجهت الكويت لبناء قدرة عسكرية ذاتية.

فنتيجة لزيادة العوائد النفطية بعد حرب ١٩٧٣ العربية الإسرائيلية، تزايد الإنفاق على الدفاع في منطقة الخليج، لحماية الثروة النفطية.

فقد شهدت نفقات الدفاع في الكويت ارتفاعاً ملموساً من نسبة ٨.٤ بالمائة إلى ١٢.٢ بالمائة من إجمالي الإنفاق الحكومي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠.

وارتفع نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع من ٣١٤ إلى ٣٦٦ دولاراً في نفس الفترة. وكان نصيب الفرد من نفقات الحكومة على الدفاع في الكويت أعلى منه في الدول النامية ودول السوق الصناعية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٠.<sup>(٤)</sup>

وبحلول عام ١٩٨٠، وصلت نفقات الدفاع في الكويت سنوياً ٨٧ مليون دولار، للإلتحاق على جيش يتكون من ١٤٤٠٠ رجل .. ولا يدخل ضمنها الاعتمادات المرسودة للإلتحاق على الحرس الوطني، الذي ارتفع عدد أفرادهِ إلى ١٥ ألف رجل، ليصبح نظيراً للقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية في حين أن مهمته تقتصر على حماية الأسرة الحاكمة.

وهكذا فإن الثروة النفطية، قد زادت الإدراك بتهديدات الأمن القومي والأمن الداخلي من ناحية، ورفعت نفقات الدفاع والأمن من ناحية أخرى. وبنهاية الثمانينات، أدركت الكويت أن قوتها العسكرية والأمنية الذاتية، تمكنها من الحماية الذاتية بعد قيام الثورة الإيرانية والتدخل السوفيتي في أفغانستان.

ولذلك اقترحت الكويت، في مطلع ١٩٨٠، تأسيس جامعة خليجية، خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء إلى دول الخليج. وفي وقت لاحق من العام نفسه جرى التوقيع في الكويت على اتفاقية لتأسيس هذه الجامعة شاركت فيها سبع دول خليجية (هي العربية السعودية والعراق والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين). وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وفي بداية ١٩٨١، قدم وزير الخارجية الكويتي إلى حكومات الخليج ورقة عمل تقترح إقامة مجلس للتعاون الخليجي. وفي ٤ فبراير ١٩٨١، اجتمع وزراء خارجية دول الجامعة الخليجية (بعد استبعاد العراق) في مدينة الرياض لوضع الميثاق والهيكل التنظيمي للمجلس المقترح. وفي مايو ١٩٨١، صادقت قمة مسقط على مسودة الهيكل التنظيمي المقترح وأصبح مجلس التعاون الخليجي واقعاً قائماً.

لقد كان الغرض الأساسي من قيام مجلس التعاون الخليجي هو تنسيق القدرات العسكرية والأمنية لدول الخليج الست بعد إحداث الثورة الإيرانية وغزو أفغانستان وحرب الخليج.

وطرحت الكويت على المجلس مشروعاً للأمن الخليجي تضمن: «أن أمن الخليج ليست فكرة مطروحة ضد أحد، بل ضد من يحاول إيذاء أمن المنطقة. فالثروة الطائلة والحجم الصغير لدول المنطقة .. كل ذلك يشير مطامح ومطامع الدول الأقوى .. والخيار أمام دول المنطقة هو إما قبول بالأمر الواقع دون تعديله، أو توحيد الجهود وتقويتها لخلق تيار موحد لمواجهة التحديات»<sup>(٥)</sup>. إلا أن قيام مجلس التعاون الخليجي، مع تزايد نفقات الدفاع (وصلت مليار ونصف مليار دولار)، لم يوفر الأمن دون الاستنجد بقوة خارجية، أثناء الحرب العراقية الإيرانية. فبعد احتلال إيران للفاو وجزر مجنون، اضطر العراق لقصف المنشآت والناقلات النفطية الإيرانية، مما دفع إيران لقصف ناقلات النفط في الخليج. ووصل مجموع عدد الناقلات العملاقة والبواخر التي أصابها العدوان الإيراني والمتجهة من وإلى الكويت ٤٨ ناقلة.

وكان أن طلبت الكويت من الولايات المتحدة رسمياً، نقل نفطها على ناقلات أمريكية يتفق على استئجارها، إلا أن الطلب الكويتي قوبل برفض أمريكي. ثم تم الاتفاق في ١٩ مايو ١٩٨٧ على رفع الأعلام الأمريكية على الناقلات الكويتية، من خلال تسجيل «ناقلات كويتية لدى الولايات المتحدة وتعهد الكويت بتقديم تسهيلات لخدمة بوارج الحماية والمراقبة». وقشلت القوة الأمريكية البحرية المكلفة بحماية الناقلات الكويتية في حاملة الطائرات «كونسلشن» وعليها ٨٥ مقاتلة، وأربع سفن إمداد، ومدمرتان، وأربع فرقاطات، وسفيتنا عتاد حربي، وكل ذلك تحت إمرة سفينة القيادة «لاسال»<sup>(٦)</sup>.

لقد كشف الغزو العراقي للكويت عن معضلة الأمن والثروة في الخليج. فرغم أن الثروة النفطية قد مكنت تلك الدول من زيادة الإنفاق على الأمن وتكديس الأسلحة الحديثة، إلا أنها ظلت دوماً صغيرة من حيث القدرة الدفاعية العسكرية الذاتية وبحاجة دائمة إلى تدخل خارجي فقد كان لدى الجيش الكويتي، عشية الغزو، مايلي :

#### ★ القوات البرية

٢٧٥ دبابة، و ٤٨ مركبة مدرعة، ١٣٢ قطعة مدفعية ولواء مدفعية أرض - أرض.

#### ★ القوات البحرية

٨ زوارق مدفعية، وزورقا صواريخ، ٦ طائرات هليكوبتر مسلحة.

#### ★ القوات الجوية

٧ طائرة قتال، و ١٢ طائرة هليكوبتر مسلحة.

كما تعاقدت الكويت، عام ١٩٨٨، على شراء الطائرات المقاتلة المتقدمة طراز «إف - إي ١٨» والأسلحة التي تحصلها بما في ذلك الصواريخ المضادة للسفن والطائرات، على أن تتسلمها عام ١٩٩٢.

وقد استولت القوات العراقية التي غزت الكويت على القوة البحرية بما فيها الزوارق المزودة بصواريخ «أكزوست» الفرنسية، والمركبات المزودة بصواريخ «هوك» الأمريكية، وأعداد كبيرة من صواريخ «تاو» الأمريكية أيضاً. بالإضافة إلى عدد من طائرات القتال<sup>(٧)</sup>. إن عدم الاتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية في الدول الخليجية، إنما يرجع بشكل أساسي إلى واقع الضعف الهيكلي الذي يتمثل في ضآلة حجم القاعدة الديموجرافية في تلك الدول.

#### جدول (١-٥)

القدرة المالية والعسكرية لدول التعاون الخليجي(\*)

الدولة	التعداد	القوات المسلحة	الناتج القومي	الاتفاق الدفاعي
	مليون نسمة	ألف رجل	مليار دولار	مليار دولار
الكويت	١٧٠٠	٢١	٢١٤٧٤	١٨٢٧
السعودية	٨٠٠٠	٦٧٥	٩٣٦٥٣	١٧٦٥٢
الإمارات	١٣٠٠	٤٢٠	٢٥٧٤٢	١٨٨٠
عمان	١٦٠٠	٢١٥	٩٨٤٤	٢٠٧٦
قطر	٣٠٠	٦٠	٣٠٥٠	١٦٥
البحرين	٤٠٠	٢٨	٤٤٦٨	١٣٤

\* المصدر: The Military Balance 1986 - 1987.

وقد أبرز احتلال الكويت، أن عدم الاتساق بين القدرة المالية والقدرة العسكرية في الدول الخليجية، قد يشجع قوى إقليمية أو دولية على «المغامرة» بالتدخل العسكري للحصول على «الفنيمة».

يقول د. حازم الببلاوي: «إن الخطر على أمن منطقة الخليج لا يتوقف على وجود مصادر للتهديد من قوى معادية بقدر ما يؤدي إليه وجود (جائزة) كبرى أو ثمرة يمكن اقتطافها.. وفي منطقة يزداد فيها إغراء (الجائزة)، فإن وجود نظم مستبدة يضاعف من احتمالات الخطر بالإفادة من هذه الجائزة المطروحة..»<sup>(٨)</sup> وهكذا فإن «الثروة النفطية»، بدلا من أن تكون مصدراً لتدعيم الأمن، قد تكون مصدراً لتهديد الأمن.

ويدخل في هذا السياق، أن «الثروة النفطية» قد قسمت الوطن العربي إلى كيانات تنطوي على تقسيم حاد من ناحية الثروة.

يقول د. سعد الدين إبراهيم «إن مصادفة مولد الفرد في واحد من هذه الكيانات العربية تحد فرصته المستقبلية في الثراء وفرص الحياة الأخرى، أكثر مما يحدده انتماءه إلى كيان ثقافي أعرض هو «الأمة العربية الواحدة». إن هذا الوضع شبيه من بعض نواحيه بالانتساب إلى «نظام طبقات الطوائف» الهندي المتشدد.

إن جميع الهنود يشعرون بانتمائهم إلى الهند الأم، ولكن (براهما) ربهم الأعلى، قد وضع بعضهم فوق بعض، بنعمته (أو سخطه) ضمن نظام طبقات حديدي لا يستطيعون منه فكاكا. وبراهاا العرب، هو النفط، على الأقل في هذه المرحلة من تاريخهم»<sup>(٩)</sup>.

وبالنتيجة، فإن انقسام الوطن العربي بين «دول فائض نفطي» و«دول عجز» أو بين «دول يسر» و«دول عسر»، لابد أن يكون مصدر تهديد لأمن الخليج.

وكان مما أبرزه الغزو العراقي أيضا، أن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، لم يمنع احتلال الكويت، وأن الحشد العسكري الأجنبي الذي حدث على إثره تطلب وقتا طويلاً وتكلفة باهظة. كما أن تحالفاً عسكرياً غربياً عربياً قد يفرض نوعاً من السيطرة لحين من الدهر، دون أن يوفر حلاً دائماً، بل قد يدفع إلى تهديد أمن الخليج.

وكان مما أبرزه احتلال دولة الكويت أخيراً، أن الدولة في منطقة الخليج، تماثلت مع الدولة القومية الحديثة فقط في شكلها ورموزها، دون أن تمر مثلها بمرحلة بناء المجتمع القومي، وبذلك استمر الولاء لـ «القبيلة» وليس للدولة - الشعب. أو كما يقول مفكر كويتي: «إن الدولة في هذه المنطقة قشر، والقبيلة هي اللب والحقيقة، وهي لا تزال اللب والحقيقة. نعم هناك قوانين ولوائح ونظم وطرق ومخافر ومحاكم وشرطة وجيش ووزارات وكل ما يتعلق بشكل الدولة وقشرها، غير أن الروح التي تدبر كل هذه المؤسسات قبلية وما زالت تعيش قيم القبيلة من دخالة وعصبية وفزعة ونهرة وفخر وهجاء وطاعة ونصر وحماية وحلف»<sup>(١٠)</sup>.

على أن الدول في منطقة الخليج هي «مدن - دول» (City States)، نشأت حول حقول النفط. فقد أدت إقليمية النفط إلى تكريس الحدود المصطنعة بين دول صغيرة ومن ثم إلى ظاهرة «الخفة السكانية» في أقطار الخليج بما أدى إلى ضيق القاعدة البشرية كمصدر لبناء جيش وطني. ومع تزايد «ثروة النفط» تحول السكان الوطنيون إلى فئة مميزة تضمن لها «بطاقة



الجنسية» الحصول على الوظيفة والسكن والرفاه... والاستعلاء على الجنسيات الأخرى... وتحولت الخدمة في الجيش إلى وظيفة، والدفاع عن الدولة إلى ارتزاق. وتسببت الخفة السكانية والثروة النفطية، في اعتماد الدولة الخليجية في الدفاع عن أمنها على الاستنجد بالقوى الخارجية وتساعد الإتفاق على مشتريات السلاح، ومنعت إقليمية «النفط» أو «الكتائب الجديدة» في الخليج، من إدماج جزء من العمالة العربية الوافدة من خلال التجنيس في النسيج الاجتماعي المحلي بهدف بناء مجتمع قومي، تتسع قاعدته البشرية لبناء جيش وطني.

## الهوامش

- 1- Burton Benedict, ed, Problems of Smaller Territories, London, The Anthlone Prees, 1967.
- 2- R.L. Rothstien, Alliances and Small Power, New youk. Columbia University press, 1968, p. 29.
- 3- D. Vital, The Inequality of States : Astudy of Small Power in International Relations, Oxford, Clarendon Press, 1967, p. L.
- ٤- د. محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، يوليو ١٩٨٦، ص ٩٩ - ١٠٠.
- ٥- د. حسن علي إبراهيم، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٦.
- ٦- سليمان ماجد شاهين، الكويت وإعادة تسجيل ناقلات النفط إبان الحرب العراقية - الإيرانية، مجلة التعاون ع ١٨ يونيو ١٩٩٠، ص ٢٧.
- ٧- جريدة الحياة اللبنانية، ٩ أغسطس ١٩٩٠.
- ٨- د. حازم البيلالي، بعد انهيار الفهار : مصر دولة الملاذ، مجلة الأهرام الاقتصادي ١٠ سبتمبر ١٩٩٠.
- ٩- د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨.
- ١٠- عبد الله فهد النفيس، الكويت : الرأي الآخر، دار طه، لندن، ١٩٧٨ ص ١٤.

الملاحق

---



# ١- الاتفاق البريطاني الكويتي في ١٩ / ٦ / ١٩٦١

## لإلغاء معاهدة الحماية (١٨٩٩)

«بمعون الله وحده تم في هذا اليوم الاثنين الواقع في السادس من شهر محرم ١٣٨١ الموافق ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦١ تبادل كتابين بين حاكم الكويت والسير وليام لوس المقيم السياسي في الخليج نيابة عن حكومة المملكة المتحدة. ويشكل الكتابان المذكوران اتفاقاً بين الحكومتين يظل نافذاً ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه باخطار يسبق هذا الإلغاء بثلاث سنوات على الأقل.

ويتضمن الاتفاق الجديد أربع مراد هي التالية :

١- يلغى اتفاق ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩ لكونه لا يتفق مع سيادة الكويت واستقلالها.

٢- تستمر العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.

٣- عندما يكون ذلك مناسباً فإن الحكومتين ستتשאوران مع بعضهما في الأمور التي تهم الطرفين.

٤- لاشئ في هذه النتائج (المواد السابقة) يؤثر على استعداد حكومة المملكة المتحدة لمساعدة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت مثل هذه المساعدة.

ولقد كان من الضروري الوصول إلى اتفاق جديد بين الكويت وبريطانيا نظراً لأن اتفاق ١٨٩٣ أصبح غير ذي موضوع بعد أن تطورت العلاقة بين البلدين تطوراً أدى في الواقع إلى قيام حكومة الكويت وحدها بتحمل أعباء تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

ومن المعروف أن الكويت خلال السنوات الأخيرة قد سارت بخطى ثابتة نحو استكمال السيادة التي بدأت باستقلال القضاء وإصدار العملة الوطنية والاشتراك بالمنظمات والمؤتمرات العربية والدولية.

ففي التاسع عشر من شهر كانون الأول عام ١٩٥٩ أصدر حاكم الكويت مرسوماً أميرياً رقم ١٩ - ٥٩ ينظم القضاء ويجعله شاملاً لجميع الاختصاصات القضائية في جميع النزاعات التي تقوم داخل نطاق سيادة الدولة بعد أن كانت بعض القضايا تنظر أمام هيئة غير كويتية.

وبناء على ما تقدم كله أصبحت الكويت في الواقع دولة مستقلة ذات سيادة، وكان أن تم الوصول كما ذكر سابقاً إلى اتفاق يعترف بالأمر الواقع ويسجل حقيقة راقعة.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الجديد الذي سيسجل لدى سكرتارية هيئة الأمم المتحدة قد تم التوصل إليه بين طرفين متساويين بعد أن اعترفت بريطانيا اعترافاً قانونياً باستقلال الكويت وسيادتها الكاملة، ولذا أورد الاتفاق في المادة الأولى السبب الرئيسى فى إلغاء اتفاق ٢٣ كانون الثانى ١٨٩٩ لأنه يتنافى مع استقلال وسيادة الكويت، وبذا أصبح الطريق ممهداً أمام الكويت داخل الجامعة العربية، وللانتساب لهيئة الأمم المتحدة. وبذا تكون الكويت دولة تنتمى إلى أسرة الدولة المستقلة وستكون الكويت بامكاناتها المادية والمعنوية بإذن الله وتوفيقه عوناً وسنداً للدول العربية الشقيقة وفى طليعة الأمم المحبة للأمن والسلام.

وتعزى لهذا فقد اختارت حكومة الكويت عدداً من شبابها الذين تتوسم فيهم الخير. وذلك لتدريبهم على الأعمال القنصلية تمهيداً لتبادل التمثيل القنصلى والسياسى وفق البرنامج الذى تعده حكومة الكويت بما يتمشى مع مصلحتها.

ويلاحظ من الفقرة الثانية من الاتفاق ان العلاقات بين الكويت وبريطانيا ستستمر مسيرة بروح الصداقة، وهى الروح التى تربط ما بين دولتين من الدول المحبة للسلام.

أما الفقرة الثالثة التى تنص على التشاور بين الحكومتين فى الأمور التى تهم الطرفين فإن ذلك كان مناسباً نظراً للمصالح البديهة التى تربط بين البلدين. ويلاحظ ان هذا التشاور غير ملزم. ولكنه يحدث عندما ترى الدولتان ذلك مناسباً لهما وفى الأمور التى تهم الطرفين.

أما الفقرة الأخيرة من الاتفاق فتشير إلى استعداد حكومة المملكة المتحدة فى مساعدة حكومة الكويت مثل هذه المساعدة. ومن الواضح ان الكويت الدولة العربية الفتية قد تحتاج إلى مساعدة ولاسيما فى المرحلة الأولى من الاستقلال والسيادة.

ومن الطبيعى أنه فى حالة احتياج الكويت إلى مساعدة من مختلف المصادر بما يتمشى ومصلحتها ولا تعنى هذه الفقرة إطلاقاً أن الكويت ملزمة بطلب المساعدة من دولة أو جهة معينة كما لا تعنى أن مثل هذه المساعدة مفروضة على الكويت.

وغنى عن الذكر أن الكويت التى ستندم، بإذن الله، إلى الجامعة العربية واثقة بأنها ستجد فى الدول العربية الشقيقة خير معين إذا احتاجت إلى مساعدة. والله ولى التوفيق».

## ب- نص مذكرة حكومة عبد الكريم قاسم بخصوص الكويت (١٩٦١)

«لاشك بأن الكويت جزء من العراق. فهذه حقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار فى طمسها أو تشويهها. فقد كانت الكويت تتبع البصرة من زمن طويل وخاصة اثناء الحكم العثمانى وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت الدول الكبرى ومنها بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت، فقد كان حاكم الكويت يعين بفرمان يمنحه لقب قائمقام ويعتبر بذلك ممثلاً لوالى البصرة فى الكويت وهكذا كان حكام الكويت يستمدون سلطاتهم الادارية من السلطات التركية فى البصرة، ويؤكدون ولاهم للوالى التركى حتى سنة ١٩١٤.

وكان الاستعمار البريطانى، فى سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتى الطرق التغفل فى بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند بالعمل على تركيز أقدامه فيها ولاسيما الخليج العربى، وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل، لذلك عملت الحكومة البريطانية لمدة سيطرتها على الكويت تدريجياً وفصلها عن العراق.

وكان من جملة الماسعى البريطانية لفصل الكويت عن العراق أن عقد المقيم البريطانى فى الخليج يوم ٢٣ كانون الثانى (يناير) ١٨٩٩، اتفاقاً سرياً مع الشيخ مبارك ألزم فيه الشيخ نفسه وأولاده من بعده بالتزامات باطلة لأنها تضمنت تنازلاً عن حقوق لا يملكها هو نفسه كحق استقدام ممثلين أو التصرف بأراضى الكويت بدون موافقة سابقة من بريطانيا.

ورغم هذا الاتفاق ظل حاكم الكويت على ولائه للسلطان العثمانى وعلى ارتباطه بوالى البصرة. وحاول البريطانيون تارة أخرى سنة ١٩١٣ فصل الكويت عن العراق وتقوية نفوذها فيها بعقد اتفاق بينهم وبين السلطات العثمانية على أساس تمتع الكويت بشئ من الحكم الذاتى تحت السيادة العثمانية. ولكن المحاولة فشلت ولم يتم الاتفاق.

وإذا كان الاستعمار البريطانى قد فشل فى ذلك فقد عمد إلى القوة وأتاحت له الحرب احتلال العراق وعزل الكويت عنه. وبعد تحرير العراق بشورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من نفوذ الاستعمار والسيطرة الأجنبية أخذ يعمل مع الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية من أجل تصفية الاستعمار فى كل مكان وخاصة فى البلاد العربية. وبعد أن نما الوعى العربى، لجأ

## د- اتفاقية ١٩٦٣ بين العراق والكويت بشأن الاعتراف باستقلال الكويت والحدود بين البلدين

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بغداد في ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣.

استجابة للرغبة التي يحس بها الطرفان في إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين، اجتمع الوفد الكويتي الرسمي الذي يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقي، وذلك في بغداد في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر عام ١٩٦٣).

وكان الوفد العراقي يتألف من :

١- اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء.

٢- الفريق الركن السيد صالح مهدي عماد وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة.

٣- الدكتور محمود محمد صبحي الحجي وزير التجارة.

٤- السيد محمد كيابة وكيل وزارة الخارجية.

وكان الوفد الكويتي يتألف من :

١- سمو الشيخ صباح السالم ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء.

٢- سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير الخارجية بالوكالة.

٣- سعادة السيد خليفة خالد الفخيم وزير التجارة.

٤- سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقي وكيل وزارة الخارجية.

وقد جرت المباحثات بين الوفدين في جو مفعم بالود الأخوي والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة.

وتأكيداً من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة في توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين يوحى من الأهداف العربية العليا.

وإيماناً بالحاجة لإصلاح ماران على العلاقات العراقية - الكويتية نتيجة موقف العهد القاسي البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة.

ويقيناً بما يمليه الواجب القومي من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق ومابينهما من روابط وعلاقات ينحسر عنها كل ظل لتلك الجفوة التي اصطنعها العهد السابق في العراق.

وانطلاقاً من إيمان الحكومتين بذاتية الأمة العربية وحتمية وحدتها.

الاستعمار إلى أسلوب جديد فابتدع شكلاً جديداً من الاستعمار تحت ستار الاستقلال، وهو يرمى إلى استمرار نفوذ بريطانيا وإبقاء الكويت منفصلاً عن العراق، وهكذا عقدت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ مع شيخ الكويت اتفاقاً استعمارياً ينهي اتفاق ١٨٩٩ الباطل، ويتضمن استمراراً للحماية البريطانية للكويت إذ يتعهد فيه الإنكليز بتقديم أية مساعدة يطلبها شيخ الكويت وتنص على التشاور. يضاف إلى ذلك أن إنهاء الاتفاق يقتضي إبلاغاً مسبقاً بثلاث سنين إلى الأقل.

وحكومة الجمهورية العراقية تضع هذه الحقائق أمام الرأي العام لتعلن أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وتؤكد عزمها على مقاومة الاستعمار وثقتها بأن تصفيتها في الكويت وغيره من أجزاء الوطن العربي آتية لا محالة، وأنها متمسكة بوحدة الشعب في العراق والكويت وبالمحافظة عليها.

## ج- رد الحكومة الكويتية

«أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد ليلة أمس تقارير عن المؤتمر الصحافي الذي عقده عبد الكريم قاسم في ٦١/٦/٢٥ والذي طالب فيه بدولة الكويت، فإذا صحت هذه التقارير فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً. وأن حكومة الكويت، ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته. وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك لوائقة تماماً بأن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة، ستساندها في المحافظة على استقلالها».



وبعد أن اطلع الجانب العراقي على بيان حكومة الكويت الذي ألقى بمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٩ ابريل ١٩٦٣ والذي تضمن رغبة الكويت في العمل على إنهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا في الوقت المناسب.

اتفق الوفدان على مايلي :

اولاً: تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠.

ثانياً: تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين يحدوها في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.

ثالثاً: تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما.

وتحقيقاً لذلك يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء..

وأشهاداً على ذلك وقع كل من رئيسي الوفدين على هذا المحضر

اللواء أحمد حسن البكر.

رئيس الوفد العراقي.

صباح سالم الصباح.

رئيس الوفد الكويتي.

هـ- كلمة الرئيس صدام حسين في الجلسة المغلقة

خلال قمة بغداد (٩٠/٥/٣٠) حول ماسماه

إعلان دول خليجية نفطية الحرب على العراق

«من هذا المؤتمر، أنا شخصياً أخذت دروساً كثيرة مثلما هو الإنسان دائماً، إلى آخر لحظة من حياته، يفتنى من دروس الحياة. وأهم ما في دروس الحياة هي الدروس الإنسانية. وإن شاء الله مؤتمراتنا القادمة جميعها، مثلما كان هذا المؤتمر والمؤتمرات السابقة، وإن كانت في المؤتمرات السابقة بعض المنغصات الأخوية لكن الحمد لله أن هذا المؤتمر سار بهذه الكيفية التي هو عليها.

ومع ذلك عندي ملاحظة لأقولها، كونها ملاحظة تأتي في إطار هذا الجمع لخير تعاوننا. تعرفون أيها الإخوة أنه منذ عام ١٩٨٦ أهم مورد في اقتصادنا العربي جميعنا سواء كان في المملكة العربية السعودية أو العراق أو ليبيا أو الجزائر أو الكويت، في كل الدول العربية البترولية التي تشكل الآن عنوان القوة الاقتصادية في الحياة العربية، أهم ما تعتمد عليه هذه الدول بالدرجة الأساسية هو البترول.

فمنذ عام ١٩٨٦ وكنا آنذاك في الحرب واجهنا ظروفاً كانت صعوبتها قريبة من صعوبات القتال، وخصوصاً عندما ترتبط بالاقتصاد وبموردنا الأساسي الذي هو البترول. ذلك لأن نوعاً من الاريك ساد السوق النفطى وحصل فيه نوع من عدم الالتزام في قرارات الأوبك. صحيح نحن لسنا في مؤتمر الأوبك، وأنا أقول ملاحظة ليس لأتوقف عندها ولكن قد تفيدنا جميعاً. إن سبب هذا الارتباك هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات بقرارات الأوبك، عندما أغرق السوق النفطى بما هو فائق عن الحاجة أو على الأقل يعطى مرونة للمشتريين بما يجعله على حساب السعر وتدنّت الأسعار حتى وصلت أحياناً إلى سبعة دولارات.

فيما يتعلق بالعراق وهو ليس أكبر انتاجاً وليس أكبر حصة في الأوبك، فإن كل انخفاض في اليرميل الواحد بقدر دولار واحد، وحسب ما قيل لي، فإن خسارة العراق تبلغ بليار (بليون) دولار في السنة. من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولى في السنة. ومن هنا يمكننا أن نجد الجواب المباشر عن السؤال وهو: هل أن الأمة العربية بحال يمكن أن تخسر فيه نتيجة هفوة، هفوة من فنى أو غير فنى، عشرات البلايين هذه ومن دون

مسوغ. لأن السوق البترولية أو لنقل أن المشتريين على الأقل في هذه السنة مثلاً، كانوا هياًوا أنفسهم لأن يحصلوا سعراً يصل إلى ٢٥ دولاراً خلال سنتين، مثلما عرفنا وسمعنا من الغربيين الذين هم أكبر مشتريين في سوق البترول.

إذن هذا الترف الهائل في اقتصادنا سببه عدم انتظام الرؤية أو عدم النظر إلى الشأن الذي نتعامل به محلياً ووفق رؤية قومية، لأنه لو حصلت رؤية في الشأن القومي ككل ولمقدار الضرر الذي يصيبه، أنا أعتقد بأننا سنتردد كثيراً قبل أن نقدم على أن نلحق مثل هذا الضرر الكبير بالاقتصاد القومي، بنفس الصراحة. الذي يعيننا من النقاط مايراد قوله من خلال التحليل، لنقل أن الحرب تحصل أحياناً بالجنود ويحصل الإيذاء بالتفجيرات وبالقتل وبمحاولات الانقلاب وأحياناً أخرى يحصل بالاقتصاد.

لذلك نرجو من إخواننا الذين لا يقصدون الحرب، أعود لأتكلّم هذه المرة فقط ضمن حقوق الكلام في إطار السيادة عن العراق، فأقول للذين لا يقصدون شن الحرب على العراق، أقول إن هذا نوع من الحرب على العراق.

ولو في الجلد ماقيه يتحمل لتحملنا، ولكن أعتقد كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعون عليه وإن شاء الله الحال يكون دائماً جيداً. لكنني أقول أننا وصلنا إلى حال لا نتحمل الضغط وأظن كلنا نستفيد والأمة تستفيد من فكرة الالتزام بقرارات الأوبك سواء كانت إنتاجاً أو أسعاراً ولنتوكل على الله.

## و- خطاب الرئيس العراقي في ١٧ يوليو ١٩٩٠ الذي هدد فيه الدول العربية الخليجية

أيها العراقيون الأماجد .. يا عزنا وعز العرب ويا عونتنا بعد الله على الملمات .. أيها العرب في كل مكان .. إن العالم يشهد أحداثاً ومتغيرات كبيرة وذات نتائج تمتد في تأثيرها على مساحة الإنسانية ككل، وقد كانت دائماً موضع اهتمامنا وسبق لنا وأن تحدثنا عنها في اللقاءات العربية الكبيرة التي حصلت خلال العام المنصرم في قمّتي مجلس التعاون العربي في صنعاء في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ وعمان في شباط/ فبراير ١٩٩٠ وكذلك في قمة العرب التي انعقدت في بغداد في أيار/ مايو ١٩٩٠. ولأضيف جديداً إلى ما قلته في تلك المناسبات وما أوردته من تحليل واستنتاج توخينا لما يخدم الأمة ويعزز يقينها بحقوقها ويجلي الصداً عن قدراتها ويحدد وما لا يقبل التداخل خط مسارها عن مسار أعدائها والطامعين، من أجل تعزيز موقع الأمة العربية ودرء الاخطار المحدقة بها وتحقيق أهدافها النبيلة في الاستقلال التام والرقى والتقدم والازدهار.

إن من أهم وأخطر الأحداث خلال الفترة الماضية هي الحملة الواسعة المدبرة التي تشنها الدوائر الامبريالية والصهيونية الرسمية وغير الرسمية ضد العراق بصورة خاصة وضد الأمة العربية بوجه عام.

لقد بدأت هذه الحملة عندما تأكد للامبريالية اننا انتصرنا في الحق واننا له مجندون .. وإن هذا الانتصار سيدخل في الأمة العربية ككل وسيكون هو واسبابه مرتكز العرب وملهمهم في المنازلة ضد اسرائيل الغاصبة المعتدية وضد كل معتد اثم وفؤجهم القريب الذي يظهر لهم ما هو ايجابى في قدرات العرب وشخصيتهم، وعندما تأكد لها ايضاً اقتدارنا الاقتصادي والعلمي وما حققناه في ميادين التصنيع العسكرى وهو حق من حقوقنا المشروعة الثابتة كشعب ذى حضارة عريضة ودور إنسانى يطمح إلى الرقى والتقدم .. شعب يعتز بنفسه وبأمتة العربية ويمتلك كل الحق بامتلاك وسائل الدفاع عن أمنه واستقلاله وهو أمن الأمة العربية وعن حقوقه وحقوق أمتة.

لقد أثارت هذه المنجزات حق الدوائر الامبريالية والصهيونية فاستخدمت كل وسائلها للنيل من سمعة العراق ومقاصده وفي محاصرة وسائل ومصادر تقدمه العلمى والصناعى والاقتصادى ولم يبق في جعبتها مالم تستخدمه غير العدوان العسكرى المباشر.

وكما دتها راجعت الامبريالية سجلها المشؤوم ضد الأمة العربية لتختار اصحاب الادوار الشريرة والطامعين الغادرين لكي تستخدمهم في العدوان على العراق فلم تنس أن إسرائيل التي اغتصبت فلسطين الحبيبة وقدسنا الشريف هي خير مركز طوارئ جاهز لكي يطلق سهامه العسكرية ضد الأمة العربية ومركز الاشعاع فيها العراق العظيم، فراحت تنسق حملتها السياسية والاعلامية والعسكرية مع اسرائيل لتدبير العدوان المباشر المرتقب عليه، وصارت الدوائر الامبريالية الغربية والصهيونية تدعو علنا وتحرض بقوة وحقد واصرار على توجيه ضربات عسكرية إلى المواقع الحيوية في مركز النور العلمي في العراق ومراكز بحوثه وعناصر صناعته العسكرية، فبان بذلك ما يكفي من المكر السيئ «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» (صدق الله العظيم).

وكما هو عهدكم بنا عندما تتعرض المبادئ والقيم والمصالح الوطنية والقومية العليا للخطر فاننا نتخى للمهمة بعد أن نتوكل على الله ونتحزم بالاقربين ريشا يستنفر الخيرون من ابناء العم من الغياري في عائلة العرب الكبيرة .. وهكذا كان الذي يجب أن يكون حيث انتخى العراقيون النشامى ليعلموا ان لاخوف بعد اليوم والمنية ولا الدنية واستقبال الخطر خير من استبداره، ولا غير هذا غير المذلة وتلقى الضربة والعار، فأطلقنا تحذيرنا المعروف في الثاني من نيسان وأتبعناه بما يؤكد ويوضحه ليكون مفهومنا للامبريالية ومخالبها الشريرة في المنطقة وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني من أن عراق عام ١٩٩٠ وما بعده هو غير عراق عام ١٩٨١ عندما ضرب الإسرائيليون مفاعل تموز العلمي المخصص للأغراض السلمية بينما كنا في وضع يجعلنا منشغلين في حرب ضروس مع إيران، ثم جاء الدور ليظهر العرب مجتمعين بأنهم في عام ١٩٩٠ وما بعدها لن يكونوا كما قبل هذا التاريخ فكانت قمة بغداد وقراراتها.

وفي قمة بغداد كانت الدروس غنية للعرب وللآخرين إذ رسمت قرارات القمة خطط ومسار الموقف العربي الجماعي فبان للسنيين والمترددون في العالم بأن حال العرب هو غير ما تمثت الدوائر الامبريالية والصهيونية وما توقعت، فخابت آمالها وفترت همتها من غير أن تنتهي أحقادها وأطماعها وسعيها إلى ما هو جديد شرير يقسم العرب ويضعف همتهم ورؤيتهم.

أيها العراقيون .. والعرب حيثما كنتم .. إن الحملة التي تشنها الأوساط الإمبريالية والصهيونية ضد العراق والأمة العربية وسياسة المحاصرة الاقتصادية والتقنية تذكرنا بالحملة الصليبية ضد الأمة العربية في فلسطين .. غير أن هذه الحملة لاتنسينا الحقيقة التاريخية المعروفة من أن الغلبة في النهاية كانت للعرب نتيجة اصطدام الجمعيتين وأن صلاح الدين كان

قائدا جمع العرب وهو أحد النماذج والرموز التي تقتدى بها في دروس المنازلة والقيادة إلى جانب الرموز والنماذج العربية الكريمة الأخرى.

أيها العراقيون الأماجد.

يا أبناء الأمة العربية الغياري.

لقد تجلت الأمة العربية كما هو شأن الأمم الاصيلية لترتقى بموقفها إلى ما أعلن عليكم من قرارات في قمة بغداد. وانجلت عنها غمامة التمزق والتشتت عندما رسمت بإرادتها بداية الصائب من خطواتها على طريق عمل مشترك يعم خيره الأمة .. ويرد عنها كيد الأعداء وأحييت بذور الخير والمحبة فيها الأمل والتطلع لمنع الأجنبي من الاستهانة بها واغتصاب المزيد من حقوقها ووضع البدايات العملية وخلق الاجراء المناسبة لاسترجاع المقتصب من حقوقها أيضا. ولكن وما أن انقضت قمة بغداد واتضحت قراراتها حتى ذرت بذور الشر قرنفا في محاولة منها لتجتث ما أزهت وأورقت عنه بذور الخير.

ان القوى الإمبريالية والصهيونية لم تستخدم في حملتها الأخيرة السلاح حتى الآن لتقتل به أبناء الأمة، ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة في العالم وفي المنطقة كما يفعل عادة مفتصو الأرض ومنتهكو الكرامة والسيادة العربية ممن وقفت قمة بغداد في وجههم، ولكنها بدأت تقارس القتل وإضعاف القدرة التي تحمي الكرامة والسيادة بأدوات أخرى وبأسلوب آخر يناسب اختصاص تلك الدوائر وميدان تأثيرها وفق أسلوب أخطر من حيث نتائجه من الأسلوب الأول المباشر.

إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر من بين صفوف العرب والذي يستهدف قطع الأرزاق بعد أن تم تطويق الأسلوب الأول الذي كان ومنذ زمن بعيد يستهدف قطع الأعناق.

وعندما يستهدفون قطع الأرزاق قد تتبیس الحياة من الجذور وعندنا تذبل الأغصان والأوراق حتى تغدو حطبا بعد «أن تفقد نسفا أساسيا من الحياة. وبذلك تمنى الصهيونية والامبريالية نفسها بأنها ستنتجج من خلال هذه المسألة حيث تفشل بوسائلها التقليدية فيتحقق هدفها بتوقف التقدم العلمي والتقني في العراق في جوانبه المدنية والعسكرية ويتحقق هدف الحملة التي فشل فيها الأعداء بأسلوبهم التقليدي المباشر بأساليب جديدة ينفذها عرب .. أفراد .. وربما دول في المنطقة .. وأعني بذلك السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها منذ حين بعض الحكام في دول الخليج تمعدا في تخفيض أسعار النفط بدون أي مسوغ اقتصادي وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية.



وعلى سبيل المثال فإن انخفاض دولار واحد في سعر برميل النفط من جراء هذه السياسة يؤدي إلى انخفاض ألف مليون دولار من عائدات العراق سنويا، وإن تخفيض سعر النفط عن السعر الذي كان سائدا قبل وقت ليس ببعيد وهو ٢٧ - ٢٨ دولارا إلى الأسعار المتدهورة التي وصل إليها سعر البترول حاليا أدى إلى خسارة العراق أربعة عشر مليار دولار سنويا في الوقت الذي تحمل فيه بضعة مليارات من الدولارات الكثير مما هو موقوف وموَجَل في حياة العراقيين. هذا الشعب المجاهد الذي خاض بنور الدم دفاعا عن كرامته وحرية وسيادته وأمنه ودفاعا عن كرامة وحرية وسيادة وأمن الأمة العربية.

وحول خفايا وأبعاد ومرامي هذه السياسة المخربة .. لا بد أن نشير إلى عالم يعد سرا .. ذلك أن حاجة الولايات المتحدة إلى استيراد النفط تتزايد بمعدلات كبيرة تتناسب مع حاجتها المتنامية، وقد تكون حاجتها الأساسية إليه أكثر مما نحن مطلقون عليه، وإن بترول الشرق الأوسط والعربي منه بوجه خاص هو المرشح لسد احتياجاتها، وبعد أن تهيأت أمامها الفرصة تصر الولايات المتحدة على العمل للامساك بموقع الدولة العظمى الوحيدة من غير منازع، ليس الآن وإلى وقت لاحق ترى فيه أفق أجله، وإنما وكما هو شأن الحالمين لتحول حلمها هذا إلى واقع يطول وقته ولا تريد له حدودا نهائية.

ولكى يتحقق لها ذلك تعمل على ضمان تدفق النفط إليها بأبخس الأسعار والتحكم فيه وبمصرف ماليه، لتتحكم فيما بعد بمصير مستهلكيه الآخرين أيضا وبالذات دول أوروبا واليابان وربما الاتحاد السوفيتي في وقت لاحق، إذا ما أصبح هو الآخر مستوزدا للبترول. ولكي تتحكم أميركا بمصادر منتجي البترول يقتضى ألا تسمح بنمو إمكاناتهم المادية ومصادر ثروتهم بما يتيح لهم فرصة المناورة الطبيعية في العلاقة بين المالك البائع وبين المشتري، ولأن العدوانية الإسرائيلية وسياسة التوسع باقية يضاف إليها ماتقتضيه أهداف الدولة الأميركية العظمى في المنطقة فإن أميركا حريصة على أن تحقق خزينا إستراتيجيا متزايدا لتضمن كل تلك الأهداف وفي مقدمتها التحكم بمتى وكيف تثير أو تسمح بإثارة الحروب والفن وكل ما يضر المنطقة في خلق ذنب. ومتى وكيف توغز باستقرارها إلى حين.

ثم إن المخزون من البترول إذا ماتم شراؤه بأقل من قيمته فإن ثقله على خزينة أميركا لن يكون كبيرا كما لو تم شراؤه بالقيمة التي يساويها حقيقة، وأن تلاقى مصلحة المضاربين في أسواق البترول من الأميركيين لشراء النفط عندما ينخفض سعره وخزونه وعرضه للبيع عندما يرتفع سعره مع سياسة بعض تجار البترول والسياسة من العرب وبعضهم من وزراء البترول أو أعلى منصبا منهم، شئ من أخطر حلقات هذه السياسة المخربة.

إن هذه السياسة الخطيرة إن سمح لها بالاستمرار ستعنى أن الفائض من أموال العرب الناجم عن فائض الأموال المتأتى من إنتاجهم أكثر من حاجتهم سيراكم في خزائن أميركا فضلا عن أن قيمته ستتآكل مع مضى الزمن، وسوف يبقى هناك أسير الأهداف الأميركية السياسية والمالية، وأن توفير خزين نفطي كبير في أميركا يمكنها مع إسرائيل ومن يلتقي مؤقتا مع سياستهما من التلاعب باستقرار المنطقة وأمنها، وتستعيان إلى إشعال الحروب وإخاد شرارها مؤقتا وفق السياسة المناسبة لهم من غير أن ينتابهم القلق من النتائج السلبية التي تصيب بالاحتمالات الخطرة تدفق البترول إلى أسواق أميركا والعالم .. ويمكن أميركا من التحكم في أسعار البترول بل وإخضاعها إلى نوع من التذبذب هبوطا وصعودا بما يتعب اقتصاديات الدول العربية ويشل قدرتها على وضع سياسة تنمية مستقرة أو سياسة مستقرة للإنفاق الجاري، لكل ذلك انعكاساته الاقتصادية والمالية السلبية الخطيرة، يتبعه ويرتبط به انعكاسات اجتماعية وسياسية سلبية خطيرة تضع العرب في دوامة الاضطراب المستمر وعدم الاستقرار.

ومع ذلك يتبين أن السياسة التي يتبعها بعض الحكام العرب هي سياسة أميركية وبايعاز من أميركا وبالصدد من مصالح الأمة وشعوب المنطقة، وليست سياسة وطنية وهي مناقضة لمصلحة الجميع ومصلحة الأمة العربية بل هي معادية للأمة العربية لأنها تضرب أمنها القومي ومصالحها في الصميم بعد أن تجرد الأمة من عناصر قوتها وتمكن الطامعين والأعداء من التحكم بعناصر تلك القوة.

أيها العرب الشرفاء الغيارى ..

إن هذه السياسة خطيرة إلى الحد الذي لا يمكن السكوت عليها .. ولقد ألحقت بنا ضررا جسيما وتلحق بالأمة ضررا جسيما وليس رفع الصوت هنا ضد هذا المنكر هو أقوى الإيمان إذا ما استمر المنكر على ما هو عليه .. ولأن العراقيين الذين أصابهم هذا الظلم المتعمد مؤمنون بما فيه الكفاية بحق الدفاع عن حقوقهم وعن النفس فإنهم لن ينسوا القول المأثور «قطع الاعناق ولاقطع الأرزاق». وإذا ما عجز الكلام عن أن يقدم لأهله ما يحميهم فلا بد من فعل مؤثر يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية ويعيد الحقوق المفتصبة إلى أهلها.

إن السياسة البترولية والموقف من الصراع العربي - الصهيوني والنضال لتحرير فلسطين، ستبقى هي المقياس الأساس، الذي من غيره لاوطنية صادقة ولاقومية حقيقية للمدعين، وأن هذا سيكون من بين أهم المعايير التي يتضح منها ما هو غث وما هو سمين في السياسات وما

هو أصيل أو مقطوع الصلة عن الأصل، وما هو واضح وأمين أو مشبوه ومرائي. وأن أبناء الأمة، الذين الحق الدجل والدجالون بهم أشد الأذى حتى ثخنت وتعمقت جراحهم وازداد تزيفها قادرون بحصافتهم، إذا ماراقبوا مواطن الغدر والضعف، أن يتبينوا، وإذا ما تبينوا ما هو سوء، فليس أكثر أذى للأمة، وأخطر على مستقبلها بعد حاضرها من سكوتهم، وأنتا سنكون في طبيعة من يكشف التآمر والمتآمرين ويعمل على طرد الضعف من ميادينها ويساعد الضعفاء على تجاوز ضعفهم إذا ما أبدوا استعدادهم لقبول العون سواء عن طريق النصيح، أو بوسائل أخرى .. بالأخوة .. عندما نضطر إلى هذا القول، فإننا نشعر بالتحزق من داخلنا ونعيش الحزن إلى أقصى معانيه .. إذ أننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبه، والمغتصب فيها بعض العرب .. وإنما كنا نتمنى أن نركز في حديثنا كما هو شأننا دائماً، على الحقوق التي اغتصبها الأجنبي فحسب .. ولكن أصحاب السوء هم وحدهم الذين يتحملون أمام الله .. وأمام الأمة نتائج سيئاتهم التي أظهرها من مخزونها ما لم نعرفه عنهم من قبل .. أو كنا نمنى النفس بما هو غير هذا.

فهم بدلاً من أن يكافئوا العراق الذي قدم لهم ما قدم من زهرة ابنائه، لتبقى بيوت أموالهم عامرة بالمزيد المضاف عما هو مكتنز .. والذي لولا العراق لأصبح الآن بأيدي أخرى، أساءوا إلى العراق بالغ الإساءة .. وبدلاً من أن يكافئوا العراق على مبادئه في الأخوة، أساءوا فهم هذه المبادئ المخلصة، في الوقت الذي يواجه فيه العراق الأعداء الأجانب، ليزود عن الأمة، ويبعد عنها وعن طعنات جديدة.

اللهم ألهمنا الصبر إلى الحد الذي ليس أمام الصابرين غير ماتعتبره مشروعاً وصحيحاً يوم يفقد الصبر قدرة التأثير .. واللهم اقتل بذور الشر داخل نفوس حامليها ليتمتع العرب ببذور الخير داخل أنفسهم .. اللهم اشهد .. إنني قد بلغت.

تحية لشعب فلسطين المجاهد وتحية لكل العرب الشرفاء الذين يرفضون ما هو مرفوض ويقبلون من العز والكرامة والسيادة والعدل ما هو مقبول، والرحمة لشهداء العراق والعروبة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

## ز- نص المذكرة العراقية إلى الجامعة العربية في ١٩٩٠/٧/١٥

«سيادة الأخ الشاذلي القليبي  
الأمين العام لجامعة الدول العربية  
تحية أخوية

في بداية هذه الرسالة لا بد من التذكير بالمبادئ التي يؤمن بها العراق والتي طبقها بكل أمانة وحرص في علاقاته العربية.

إن العراق يؤمن بأن العرب في كل أقطارهم أمة واحدة، ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعاً، وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ وقد تصرف في ثروته منطلقاً من هذه المبادئ.

كما يؤمن العراق بأنه على رغم ما أصاب الأمة العربية في العهد العثماني وبعده تحت ظل الاستعمار الغربي من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية، فإن مقومات وحدة الأمة العربية لاتزال حية وقوية، وأن الوطن العربي رغم انقسامه إلى دول هو وطن واحد وأي شبر من هذا الوطن هنا أو هناك في أرض هذا القطر أو ذاك ينبغي أن ينظر إليه أولاً في ضوء الاعتبارات القومية وخاصة اعتبارات الأمن القومي العربي المشترك. كما ينبغي تجنب الوقوع في مهاوى النظرة الضيقة والأنانية في التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك. إن مصالح الأمة العربية العليا والحسابات الإستراتيجية العليا للأمن القومي العربي يجب أن تكون حاضرة دائماً كما يجب أن تكون المعيار الأول في التعامل في كل هذه المسائل بين الأقطار العربية.

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضي والحاضر بالنسبة إلى الكويت والعراق.

والذي دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التي ذكرنا، بل تتناقض معها وتهددنا في الصميم، وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية.

إن المسئولين في حكومة الكويت ورغم مواقفنا الاخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا ورغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات سعوا وبأسلوب مخطط ومدير ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثمانى سنوات، والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين، ومنهم رؤساء دول الخليج أن العراق كأن يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج، ومنها بل بصورة خاصة الكويت. كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التي تعتمد إضعاف العراق في الوقت الذي يواجه العراق فيه حملة امبريالية صهيونية شرسة بسبب مواقفه القومية في الدفاع عن الحق العربي، تدفعها إلى ذلك مع الاسف دوافع انانية ونظرة ضيقة واهداف لم يعد يمكننا النظر اليها إلا على أنها مريبة وخطيرة. وفي هذا الشأن هنالك صفحتان رئيسيتان :

\* الأولى : من المعروف انه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التي فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت في شأن تحديد الحدود، ولم تفلح الاتصالات التي جرت خلال الستينات والسبعينات في الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران. وفي أثناء سنوات الحرب الطويلة بصورة خاصة، وفي الوقت الذي كان أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالى في الجبهات دفاعاً عن الأرض العربية ومنها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت، استغلت حكومة الكويت انشغال العراق كما استغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل في التعامل مع الاشقاء وفي القضايا القومية كي تنفذ مخططاً في تصعيد وتيرة الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على أرض العراق. وقد سكتنا على كل ذلك واكتفينا بالتلميح والاشارات علها تكفى في اطار مفاهيم الأخوة التي كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها. لكن تلك الاجراءات استمرت بأساليب ماهرة واصرار يؤكد التعمد والتخطيط.

وبعد تحرير الفاو، بادرنا - في أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ - بإبلاغ الجانب الكويتي برغبتنا الصادقة والمصلحة القومية العليا، لكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الاستغراب الشديد. فرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسؤولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحتنا التردد والاتصالات واثارة تعقيدات مصطنعة مع الاستمرار في التجاوز واقامة المنشآت البترولية والعسكرية والمخافر

والمزارع على الأراضي العراقية. وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم. وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكناً السكوت، عليه وهو ما سنتناوله في الصفحة الثانية والأكثر خطورة من الموضوع. إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع، يوضح بالوثائق والحشيات كل التجاوزات التي قامت بها حكومة الكويت.

\* الثانية : بدأت حكومة الكويت منذ أشهر عدة، وبالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عاليا يدعو بقوة إلى استعادة حقوق العرب في فلسطين. وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكي في الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة.

وفي هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت، فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لاغراق سوق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتهما المقررة في أوبك بمبررات واهية لاتستند إلى أى أساس من المنطق أو العدالة أو الانصاف، وبذرائع لم يشاركهما فيها أى من الاشقاء من الدول المنتجة. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعار النفط تدهوراً خطيراً. فبعد التدهور الذي حصل قبل سنوات في السعر من المعدلات العالمية التي كان قد بلغها وهي ٢٤ و ٢٩ و ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في أوبك أخيراً وهو ١٨ دولاراً للبرميل إلى ما بين ١١ - ١٣ دولاراً للبرميل. وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار الخسائر الباهظة التي لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط.

■ أولاً : أن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل في اليوم وأن تدهور الأسعار في الفترة الواقعة بين ١٩٨١ - ١٩٩٠ أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ بليون دولار، كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ بليون دولار.

ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدماً هائلاً في التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاهاً وتقدماً مما هو الآن.

إذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قرره أوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولاراً للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالى ٢٥ بليون دولار.

■ ثانياً : إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ بليون



دولار سنوياً. ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة دولارات عدة عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات بما يعنى خسارة العراق بلايين عدة من دخله لهذه السنة فى الوقت الذى يعانى فيه العراق ضائقة مالية بسبب نفقات الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طوال ملحمة السنوات الثماني. إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقيقة الأخرى التى كانت تتلقى المعونات من اخواتها الدول العربية المنتجة للنفط، فقلت امكانات الدعم بل توقفت فى بعض الحالات كما تدهورت ايضا أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك وعلنت الأزمات وهى الآن فى أصعب الظروف لهذا السبب، أو لاتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو وقف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربى المشترك.

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الاساءات المتعمدة اساءة أخرى مستهدفة الاضرار بالعراق بالذات. فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميطة العراقى وصارت تسحب النفط منه ويتضح من ذلك انها كانت تفرق السوق العالمى بالنفط الذى كان جزءاً منه هو النفط الذى تسرقه من حقل الرميطة العراقى، وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين، مرة باضعاف اقتصاده وهو أحوج مايكون فيه إلى العوائد ومرة أخرى بسرقة ثروته.

وتبلغ قيمة النفط الذى سحبتة حكومة الكويت من حقل الرميطة فقط بهذه الطريقة المتنافية لعلاقات الاخوة وفقاً للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ - ١٩٩٠ (٢٤٠٠) مليون دولار.

واننا نسجل أمام جامعة الدول العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق فى استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق فى مطالبة المعنيين باصلاح التجاوز والضرر الذى وقع عليه.

لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لإخواننا فى الدول العربية المنتجة ومنها الكويت والإمارات مرات عدة، وشكونا وحذرنا. وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين عن هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وفى حضور المعنيين بصراحة وروح أخوية (ونرفق طياً نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد) وكنا نتصور، وبخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات سترعويان عن هذا المنهج، لكن الحقيقة المؤلمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية

ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابياً فى ثنى حكومتى الكويت والإمارات عن هذا المنهج، ورغم حديث السيد الرئيس صدام حسين فى قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة واستمرت فيها بل إن بعض المسؤولين فيهما اطلق تصريحات رقة عندما لمحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منها. لذلك لم يبق هناك أى مجال لاستبعاد الاستنتاج بأن مافعلته حكومتا الكويت والإمارات فى هذا الشأن هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافاً خفية، ومع إدراكنا أن هذه السياسة التى أدت إلى انهيار أسعار النفط تضر فى المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما.

فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج أن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من أزرها أو دفع إليها إنما يتفد جزءاً من المخطط الإمبريالى - الصهيونى ضد العراق وضد الأمة العربية وخاصة فى التوقيت الذى جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والامبريالية الذى يتعرض اليه الوطن العربى عامة والعراق خاصة. اذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير ونحافظ على التوازن فى القوة الذى حققه العراق بأعلى التكاليف وهو الذى عانى ماعانى من الخسائر اثناء الحرب مع انهيار مورد العراق الأساسى وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهى العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسورية والجزائر وليبيا.

فضلا عما تؤدى إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التى تعانيتها وهى مشكلات ذات طبيعة مصيرية.

قالى أى مصير تريد حكومتا الكويت والإمارات أن تحجرا الأمة العربية فى هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءها؟

إننا وبعدما أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء وبعدما طلبنا مباشرة من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة، قبل قمة بغداد وفى أثناء القمة وبعدما أرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل، لذلك فإننا ندين مافعلته حكومتا الكويت والإمارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاً عن عدوانهما على الأمة العربية.

اما بالنسبة إلى حكومة الكويت فإن اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج فمن ناحية تعتدى عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضيها وحقوقنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية، وأن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكرى. ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق

انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها للتهديد الامبريالي الشرس وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري.

إننا إذ نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع الأشقاء صوتهم عاليا لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر كي ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوي الذي يأخذ في الاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومي المشترك.

■ ثالثا : وللمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وارتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نظرح مقترحا كالاتي :

لو تضامنت كل الدول العربية والمنتجة وغير المنتجة تضامنا سياسيا متينا واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد عن ٢٥ دولارا ثم أقامت صندوقا للمعونة والتنمية العربية على غرار ما اتفق عليه في قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من سعر ١٥ دولارا فإن المبلغ الذي سيحقق لهذا الصندوق هو ٥ بلايين دولار سنويا في الوقت الذي تتحقق فيه زيادات كبيرة في مداخيل الدول المصدرة للنفط لأن التضامن العربي الجماعي الذي يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التي تستهدف اضعاف القوة العربية من خلال اضعاف مواردها من الثروة البترولية.

ويمكننا أن نتصور كيف أن ميلفا ثابتا كهذا سيعزز الأمن القومي ويوفر إمكانيات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الحارقة التي تعاني منها غالبية دولنا. إن العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربي المقبل في القاهرة مناسبة للبحث في هذا المقترح وإقراره.

■ رابعا : وللمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضروري أن نوضح اللبس الذي ربما كان موجودا لدى الأشقاء حول موضوع المساعدات التي قدمتها الكويت والإمارات إلى العراق أثناء الحرب.

لقد أجمع العرب المخلصون في كل الوطن العربي على أن الحرب التي اضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعا عن البوابة الشرقية للوطن العربي وعن الوطن العربي كله، وبخاصة منطقة الخليج. وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت معركة قومية تولى العراق فيها مهمة الدفاع عن الأمن القومي وعن الأمن في منطقة الخليج في صورة خاصة.

خلال الحرب قدمت إلى العراق مساعدات متنوعة من إخوانه في بعض دول الخليج، وكان القسم الاساسي منها قدم في حينه على شكل «قروض» من دون فوائد، وقد تلقى العراق مثل هذه «المساعدات» في المراحل الأولى من الحرب ثم انقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق آنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل في ألا تطول الحرب كما طالت، ولأنه كان يأمل بعد انتهاء الحرب في استعادة قوته الاقتصادية كاملة.

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جدا. إن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التي اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت في الحرب بلغت ١٠٠ بليون ويليوني دولار فضلا عن النفقات الاخرى العسكرية والمدنية التي بلغت معدلات هائلة في حرب ضروس دامت ثمانى سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كم.

وعلى رغم أن كل «المساعدات» التي تلقاها العراق من إخوانه لم تشكل سوى نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التي تحملها الاقتصاد العراقي وشعب العراق الذي قدم أنهارا من الدم دفاعا عن السيادة القومية والكرامة القومية في قيادة العراق عبرت عن امتنانها العميق لكل الأشقاء الذين قدموا المساعدة. وعبر القائد صدام حسين عن ذلك علنا عند الزيارات التي قام بها عدد من الإخوة رؤساء دول الخليج للعراق. لكن الحقيقة المرة التي ينبغي أن يعرفها كل عربي هي أن القسم الأساسي مما ذكرنا من المساعدات لا يزال مسجلا «دين» على العراق، ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات. وقد فاتحنا المعنيين بروح الاخوة منذ أكثر من عام لالغاء هذا «الدين» لكنهم قتلصوا من ذلك.

وقد سجلت على العراق «دين» أيضا كميات النفط التي باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجي بعد غلق الأنابيب العراقي المار عبر سورية، مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها في أوبك، ولكي نعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى في إطار سوق النفط خلال فترة الحرب.

لقد كان العراق منتجا رئيسيا للنفط قبل الحرب، وكان ينتج حوالي ٢.٦ مليون برميل يوميا، وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كليا لأشهر عدة ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سورية إلى أن توقف الأنبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط في الجنوب من أيلول ١٩٨٠ حين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية في أيلول ١٩٨٥

وقد خسر العراق من جراء هذا الانخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر بـ ١٠٦ بلايين دولار.

ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ انتقلت إلى خزائن الدول الأخرى المنتجة للنفط في المنطقة التي زاد تصديرها لتعويض النقص الذي حصل في صادرات العراق طيلة ثمانى سنوات. وبحساب بسيط للأرقام نجد أن «ديون» الإمارات والكويت المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتهما وإنما كانت كلها من حصص الزيادات التي تحققت في عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب.

وأنتنا نتساءل إذا كان العراق قد تحمل مسؤولية الدفاع عن الأمن القومى العربى وعن السيادة والكرامة العربية، وعن ثروة دول الخليج التي كانت ستذهب هباء وتقع في أيدي الآخرين لو خسر العراق الحرب، فهل يمكن اعتبار ماقدم له من مساعدات «دينا» عليه؟

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تمنحها من دافعى الضرائب الاميركان كمساعدات للاتحاد السوفياتى ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء امة واحدة اثناء الحرب العالمية الثانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أنفقت أميركا المبالغ الهائلة في إطار مشروع «مارشال» لاعادة بناء أوروبا، وتصرفت بنظرة إستراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التي تنتمى إليها والتي شاركتها في الحرب ضد عدو مشترك. فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ «دينا» على العراق من أشقائه في أمة العرب وهو الذى ضحى بأضعاف أضعاف هذا «الدين» من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس وقدم أنهارا من دماء زهرة شبابه في الدفاع عن أرض الأمة وكرامتها وعرضها وثرواتها، ألا يوجب المنطق القومى ومنطق الأمن الاقليمى إذا أخذنا السابقة الأميركية بالاعتبار من هذه الدول ليس إلغاء هذا «الدين» المحسوب على العراق من هذه الدول فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار مشروع «مارشال» لتعويض العراق بعض ماخسره في الحرب.

هذا يكون المنطق القومى لو كان هناك إحساس بالعروبة والانتماء العربى وموقف جاد من الأمن القومى. وبدلا من السلوك وفق هذا النهج القومى المسؤول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء ابنائه ثروتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب

انخفاض انتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير اقتصاد العراق وتقليل موارده وتعتمد إحداها وهي حكومة الكويت إلى الاعتداء على أرض وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها.

إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربى شريف وفى المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق كى يقدروا الألم والضرر والأذى الذى أصابنا ويصيبنا»

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء

وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد ١٩٩٠/٧/١٥



«معالي الشاذلي القليبي

الأمين العام لجامعة الدول العربية

تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية الموجهة إلى معاليكم والمؤرخة في ٢٣ ذو الحجة ١٤١٠ الموافق الخامس عشر من تموز (يوليو) ١٩٩٠ والتي تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة في الجامعة، وماتضمنته من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لاتستند على أساس من الواقع. كما أن ماورد فيها من عبارات لايتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق، وتتناهى مع أبسط القواعد التي نحرص جميعاً على أن تحكم علاقاتنا العربية.

وما يدعو إلى الاستغراب أيضاً أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة مهمة ودقيقة تمر فيها الأمة العربية، تستوجب أن تتوجه كل الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة.

وإنه لأمر مروع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والإمبريالية للأمة العربية فينتهي الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها.

وفي الوقت الذي تبدي فيه الكويت استياءها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد أنها كانت ولا تزال تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية من واقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية. ولعل في مقدم تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضاً على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول، فضلاً عن القيم والأخلاق العربية التي تحكم علاقات الأشقاء. كما أن الكويت كانت ومازالت سباقة إلى توفير كل الفرص التي من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

ولعل مما يضاعف استغراب الكويت أن تأتي هذه المذكرة من العراق الشقيق في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك، لتستمر العلاقة

الطبيعية متطورة دوماً بين البلدين. ولم يكن في نية الكويت أن تطرح للتداول في جو من الإعلام المحموم قضايا معلقة، بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصة بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميتها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدماً، لتطفي عوامل التعاون على قضايا الاختلافات.

ومن جانب آخر فإن هذه المذكرة تأتي في الوقت الذي تبذل فيه الكويت جهودها الحثيرة وعلى كل المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة التي تنبثق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.

وما يدعو إلى التساؤل أن تأتي هذه المذكرة وماتضمنته من إساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق في الوقت الذي كان فيه العراق في سبيل الأشقاء إلى تحقيق الوفاق في العلاقات العربية والنأي بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحق لها التوازن بما يخدم العمل العربي المشترك.

إن الكويت انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ماقامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية من دور فعال ومؤثر. وذلك منذ استقلال الكويت، خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية. ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدم دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها.

إن مما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزم به منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاماً بما تلييه عليها واجباتها القومية في إطار الجامعة العربية. ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومي، فقد تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبنائها وأراضيها ومنشأتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية، إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق، حيث إن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك، فالدم العربي المسفوح لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقارن بأي عائد مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه.

وأنة لأمر محزن حقاً حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنبة على تاريخ تعايش مرحلته ولم يجف مداده.

وما يدعو إلى الدهشة في هذا السياق أن يأتي هذا الاتهام للكويت في الوقت الذي مازالت تتردد فيه أصدااء الإشادة بالموقف الكويتي من قبل العراق، عبر تصريحات المسؤولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية.

إن ماورد في المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت، ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضي العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضي العراقية يعد تزيفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية، وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية.

ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها، ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين، في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له.

وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة المهمة مع العراق وإيماناً من الكويت بسلامة موقفها وما يمليه عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي اطرحة فخامة الرئيس صدام حسين.

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك ويوضح أن تدهور الأسعار كأن بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عدة منتجين ومستهلكين ومن داخل «أوبك» وخارجها.

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الإنتاج في الفترات نفسها - الثمانينات - في الوقت الذي كان في مقدور الكويت فيه أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطي هائل، ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع مايعنيه من تضحية، محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقاً لأفضل للأسعار.

وحول ماورد في المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على

الجزء الجنوبي من حقل الرميطة العراقي فإن الحقيقة هنا تتخلص بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج في أواخر السبعينات.

وفي مادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط في الجزء الجنوبي من حقل الرميطة العراقي فإنه لابد من التأكيد هنا أن الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية، وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية.

إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية وعلى العكس ماورد في المذكرة العربية، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية، على رغم الاعتراضات الكويتية المتكررة وعلى رغم التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.

إن الكويت في الوقت الذي تهدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، ترى ويكل إخلاص أن هذا المقترح يمكن له أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذي لاتفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة لها وهي التي كانت في مقدم الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية.

وفي الختام فإن الكويت في الوقت الذي تعتمد فيه الحقائق وحدها في ردها على المذكرة العراقية التي جاءت لتمثل تطوراً سلبياً في العلاقات الأخوية بين البلدين، لتنبيه إلى المخاطر التي قد تنجم عن اتباع مثل هذه الأساليب في التعامل بين الأشقاء، والتي تعيد أمتنا إلى دائرة الانشغال عن القضايا المصيرية للأمة العربية.

وإيضاحاً للموقف أرجو معالي الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة».

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

## ط- نص المذكرة الكويتية إلى الأمم المتحدة

«سعادة الأمين العام للأمم المتحدة

خافير بيريز دي كويار

تحية طيبة وبعد،

أود إطلاع معاليكم على أن الكويت تلقت مذكرة من الحكومة العراقية مؤرخة في ١٩٩٠/٧/١٥ تضمنت عددا من الادعاءات والانتهاكات التي لاتستند إلى أساس من الصحة وقد انحصرت تلك الادعاءات والانتهاكات بالآتي :

أولا: الادعاء بأن الكويت تقف وراء التدهور الذي طرأ على أسعار النفط في السوق العالمية وذلك باغراق السوق النفطية بمعدلات إنتاج عالية.

ثانيا: الاتهام بأن الكويت قامت بسرقة نفط العراق الواقع ضمن حقل الرميلة العراقي.

ثالثا : الادعاء بأن الكويت فيما عمدت إليه آنفا ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد العراقي بعد بمثابة عدوان عسكري.

رابعا : الاتهام بأن ما تقوم به الكويت إنما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية.

خامسا: الادعاء بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى حل مسألة الحدود وقد عمدت إلى الزحف التدريجي والمبرمج في اتجاه أرض العراق وإقامة منشآت على أرضه.

إن ماورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع حيث إن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك بوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عديدة منتجين ومستهلكين ومن داخل أوبك وخارجها. أما الإدعاء بأن الكويت تسرق نفطا عراقيا فاننا نود أن نؤكد هنا بأن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية.

وعن ادعاء العراق بأن الكويت تتباطأ في التجاوب مع المساعي الهادفة إلى حل مسألة الحدود وعمدت إلى الزحف التدريجي باتجاه الأراضي العراقية وإقامة منشآت على الأراضي

العراقية فإن ذلك يعد تزيفا للواقع وعرض الحقائق معكوسة فقد سعت الكويت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وانهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين في الوقت الذي سعى فيه العراق اثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الاخرى المجاورة له.

إن الكويت في الوقت الذي ترغب فيه أن تسترعى انتباه سعادتكم إلى خطورة الادعاءات والانتهاكات الواردة ضمن المذكرة العراقية فانها تود أن تشير أيضا إلى ماورد في المذكرة من تهديد واضح للكويت وذلك عندما اوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين باصلاح التجاوز، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته.

كما تود الكويت التأكيد على أنه في الوقت الذي يشهد فيه العالم انفراجا واضحا وتتضاءل فيه بؤر التوتر في الوقت الذي عملت فيه الكويت جاهدة لوضع حد لحرب مأسوية دامت لأكثر من ثمانى سنوات وعصفت بأمن واستقرار المنطقة فضلا عما مثله من تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين. في هذا الوقت تأتي هذه المذكرة العراقية لتعمل على التلويح باعادة التوتر إلى المنطقة بما ينطوي عليه من أبعاد خطيرة. وما يدعو إلى الأسف أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة عامة ودقيقة وفي وقت تتسلط فيه الاضواء والاهتمام عربيا ودوليا على استمرار مأساة الشعب الفلسطيني ومحاولة إيجاد حل متفاوض عليه لها.

سعادة الأمين العام

على رغم نوايا العراق في مواصلة التصعيد الإعلامي إلا أن الكويت تؤد أن تؤكد التزامها المبدئي في تعاملها مع جيرانها والقائم على أساس من حسن الجوار والتعايش السلمي واللجوء إلى الحوار في حل المشاكل المعلقة بين البلدين، كما تود أن تؤكد في هذا الصدد التزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وأهدافه.

لقد تقدمنا بهذه المذكرة لاطلاع سعادتكم على هذه الادعاءات والانتهاكات الموجهة ضد الكويت العضو في منظمتكم الموقرة وستعمل على موافاة سعادتكم بما يستجد من تطورات بهذا الشأن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ...»

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجية.



## ي - بيان مجلس قيادة الثورة العراقي

عن غزو الكويت (١٩٩٠/٨/٢)

«بسم الله الرحمن الرحيم

«هل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق» صدق الله العظيم.

الله اكبر .. الله اكبر .. الله اكبر.

أيها الشعب العراقي العظيم، يا درة تاج العرب ورمز عزتهم واقتدارهم وعقال رؤوسهم .. أيها العرب الغياري المؤمنون بأن الأمة واحدة وأن حالها ينبغي أن يكون واحدا عزيزا كريما، وأن الدنس والخيانة والغدر يجب أن لا تتصل بصوفهم ونواياهم.

أيها الناس حيثما كان العدل والانصاف دينكم، لقد خسف الله الارض بقارون الكويت واعوانه بعدما جاثبوا القيم والمبادئ التي دعا الله لتسود بين الناس وبعدها خانوا وغدروا بالمعاني القومية وشرف معاني العلاقة بين من يتولون أمرهم من الناس ومع العرب.

فأعان الله الأحرار من بين الصفوف المخلصة ليقضوا على النظام الخائن في الكويت والضالع في مخططات الصهيونية والأجنبي، وبعدها أطاح نظام حكمهم فتية آمنوا برهم فزادهم هدى .. ناشد الأحرار أبناء الكويت العزيزة القيادة في العراق تقديم الدعم والمساندة لدرء أي احتمال لمن تسول له نفسه التدخل من الخارج في شؤون الكويت ومصير الثورة فيها وناشدونا المساعدة في استتباب الأمن لئلا يصيب أبناء الكويت بسوء ..

وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون على هذا الأساس تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم وستنسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع.

إننا نعلن بصوت وإرادة كل شعب العراق .. شعب القادسية والبطولات والأمجاد أن قواتنا المسلحة بكل صفوفها، والجيش الشعبي الظهير القوي لها، وجماهير شعب العراق من زاخو إلى الفاو، والمستدة بإيمان لا يتزعزع بالله وبالعروبة، وفي عمقهم كل جماهير الأمة العربية، وكل المناضلين والشرفاء العرب، سيكونون صفا من الفولاذ الذي يكسر ولا يكسر. إننا نعلن ذلك لمن تسول له نفسه التحدي، وسنجعل من العراق الأبي ومن الكويت العزيزة مقبرة لكل من تسول له نفسه العدوان وتحركه شهوة الغزو والغدر وقد أعذر من أنذر ...

والله أكبر وليخسأ الخاسنون.

## ك - بيان التجمعين الديمقراطي والوطني في الكويت عن الغزو العراقي

«تابع التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني بكثير من القلق تطورات الأحداث بعد الاحتلال العراقي للأراضي الكويتية والذي أدى إلى انتهاك السيادة الوطنية للكويت. فقد أدت هذه التطورات إلى وضع خطير لا يخدم مصالح الشعوب العربية بأي حال من الأحوال. وبدأت تلوح في الأفق إمكانية التدخل الأجنبي بشكل سافر خدمة للمصالح الغربية والصهيونية حيث استفادت القوى المعادية للشعوب العربية من تلاقي الأحداث وبدأت للتخصير لضرب القوة العربية العسكرية المتنامية خدمة للصهيونية. وانطلاقا من هذا فإن القوى الوطنية الكويتية ترى أن أي تأخير من جانب العراق في حل الأزمة سيلحق الضرر الكبير بمصالح الشعوب العربية وعلى رأسها الشعبان الشقيقان في العراق والكويت.

ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن الإجراءات العاجلة التي يجب اتخاذها تتلخص في ضرورة الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية في أسرع وقت ممكن وترك الكويتيين يقررون مصيرهم بأنفسهم بعيدا عن أية تدخلات وضغوطات. وعندها فقط يمكن حل كل المسائل المعلقة بين العراق والكويت انطلاقا من روح المصالح القومية العليا وبعيدا عن التدخلات الأجنبية التي لا ترى أبعد من مصالحها والتي يهملها التدخل خدمة للمخططات الصهيونية.

لقد أثبتت تجارب العالم أن حل المشكلات بالقوة المسلحة لا يؤدي إلا إلى مزيد من المشكلات كما أثبتت تجارب العرب أن لغة القوة بين الأشقاء تخدم في النهاية مصالح اعداء العرب، لذلك ندعو العراق إلى التصرف بشكل سريع بسحب قواته من الأراضي الكويتية وترك الكويتيين يقررون حياتهم بأنفسهم.

إن القوى الوطنية التي عانت في الوقت ذاته من غياب الديمقراطية ومن الفراغ الدستوري الذي عاشته منذ حل البرلمان في ١٩٨٦ وتعليق الحياة النيابية وفرض الرقابة على الصحف إلا أنها ترى أن القضية الملحة الآن والتي يجب أن تلتف حولها كل القوى الخيرة في بلادنا هي قضية الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية وإنقاذ أهلنا مما يعانونه من مصائب وويلات وكذلك قضية حل المشكلات المعلقة بين الكويت والعراق بما يتفق مع مصالح الشعبين الشقيقين والمصالح القومية العليا.



## ل - تعاقب حكام الكويت من أسرة الصباح

- ١- الشيخ صباح الأول (١٧٥٦ - ١٧٦٢)
- ٢- الشيخ عبد الله الأول (١٧٦٢ - ١٨١٢)
- ٣- الشيخ جابر الأول (١٨١٢ - ١٨٥٩)
- ٤- الشيخ صباح الثاني (١٨٥٩ - ١٨٦٦)
- ٥- الشيخ عبد الله الثاني (١٨٦٦ - ١٨٩٢)
- ٦- الشيخ محمد الصباح (١٨٩٢ - ١٨٩٦)
- ٧- الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥)
- ٨- الشيخ جابر المبارك الصباح (١٩١٥ - ١٩١٧)
- ٩- الشيخ سالم المبارك الصباح (١٩١٧ - ١٩٢١)
- ١٠- الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٥٠)
- ١١- الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ - ١٩٦٥)
- ١٢- الشيخ صباح السالم الصباح (١٩٦٥ - ١٩٧٧)
- ١٣- الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧ - -)

## قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١-١	الانتماءات القبلية للأسر الحاكمة في دول وإمارات الخليج.	٢١
١-٢	إيرادات الميزانية العامة من النفط في الكويت حتى ١٩٩٠/٨٩.	٣١
٢-٢	الشركات المدرجة بالبورصة التي تديرها أو تساهم بها أسرة الصباح (١٩٩٠).	٣٤
٣-٢	العائلات الكويتية والشركات المدرجة بالبورصة التي تديرها أو تساهم بها (١٩٩٠).	٣٥
٤-٢	الإتفاق على تعويض الاستهلاكات العامة في الكويت (التأمين).	٣٨
٥-٢	حصص الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة الكويتية.	٤٠
٦-٢	تطور قوة العمل موزعة بين الكويتيين وغير الكويتيين (٧٥-١٩٨٥).	٤٥
٧-٢	تطور عدد الكويتيين وغير الكويتيين (٧٧ - ١٩٨٩).	٤٦
٨-٢	الصحف والمجلات الصادرة في الكويت حتى ١٩٩٠.	٦٠
١-٤	الاحتياجات النفطية في دول التعاون الخليجي.	١٠٢
٢-٤	الموجودات الأجنبية لدول التعاون الخليجي.	١٠٤
٣-٤	الدول المشاركة بقوات بحرية في المنطقة.	١٠٨
٤-٤	حجم القوات الأجنبية في المنطقة.	١٠٨
١-٥	القدرات المالية والعسكرية لدول التعاون الخليجي.	١١٨

### الخرائط والأشكال التوضيحية

- خريطة ١-١ أماكن تركيز القبائل في الخليج والجزيرة.
- شكل توضيحي ١-٢ خطا القرابة والإمارة بعد تولي مبارك الصباح.

## المحتويات

٧	مقدمة
١١	الفصل الأول: حقبة الأمن البريطاني (الدولة الصغيرة وصراع البقاء)
١٥	- العصر العثماني
١٦	- عصر الأمن البريطاني
٢٢	- بريطانيا والأزمة العراقية الكويتية
٢٧	الفصل الثاني: الحقبة النفطية (الأمير والديرة والغنيمة)
٢٩	- الديرة وغنيمة النفط
٣٧	- من يأخذ ماذا؟
	(التشرين ٣٧ - العام والحاص ٣٨ - أزمة المناخ ٤١ - دولة الرفاه ٤٣)
٤٧	- الرقيق الآسيوي
٤٨	- المعزب - الكفيل
٥٠	- الديرة والأمير
٥٩	- الصحافة والنفط والقبيلة
٦٧	الفصل الثالث: الغزو العراقي (إلغاء الدولة)
٦٩	- مقدمات الغزو - شهادة شاهد عيان
٧٧	- غزو الكويت - شهادة شاهد عيان
٨٨	- الغنيمة: الغزو العراقي والاقتصاد الكويتي
٩٣	الفصل الرابع: حقبة الأمن الكويتي (ما بعد الاحتلال)
٩٥	- الخطيئة العراقية
١٠٠	- أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الخليج
	(البعد الجيوسياسي ١٠٠ - النفط ١٠١ - الفوائض المالية ١٠٣)
١٠٩	- التصور الإستراتيجي الأمريكي الجديد للخليج
١١٣	الخاتمة: معضلة الأمن والثروة (الكويت والخليج)
١٢٣	الملاحق:
١٥٧	قائمة الجداول

## المحتويات

١١	مقدمة
١٥	الفصل الأول: حقبة الأمن البريطاني (الدولة الصغيرة وصراع البقاء)
١٦	- العصر العثماني
١٦	- عصر الأمن البريطاني
٢٢	- بريطانيا والأزمة العراقية الكويتية
٢٧	الفصل الثاني: الحقبة النفطية (الأمير والديرة والغنيمة)
٢٩	- الديرة وغنيمة النفط
٣٧	- من يأخذ ماذا؟
	(التشرين ٣٧ - العام والحاص ٣٨ - أزمة المناخ ٤١ - دولة الرفاه ٤٣)
٤٧	- الرقيق الآسيوي
٤٨	- المعزب - الكفيل
٥٠	- الديرة والأمير
٥٩	- الصحافة والنفط والقبيلة
٦٧	الفصل الثالث: الغزو العراقي (إلغاء الدولة)
٦٩	- مقدمات الغزو - شهادة شاهد عيان
٧٧	- غزو الكويت - شهادة شاهد عيان
٨٨	- الغنيمة: الغزو العراقي والاقتصاد الكويتي
٩٣	الفصل الرابع: حقبة الأمن الكويتي (ما بعد الاحتلال)
٩٥	- الخطيئة العراقية
١٠٠	- أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الخليج
	(البعد الجيوسياسي ١٠٠ - النفط ١٠١ - الفوائض المالية ١٠٣)
١٠٩	- التصور الإستراتيجي الأمريكي الجديد للخليج
١١٣	الخاتمة: معضلة الأمن والثروة (الكويت والخليج)
١٢٣	الملاحق:
١٥٧	قائمة الجداول



# الصراع على الكويت

## مسألة الأمن والثورة



لم أكن أتصور، وأنا أجمع المادة العلمية لهذا الكتاب، أن يمتد بي المدى، لكي أكون شاهد عيان للغزو العراقي وإحتلال الكويت، وعندما كنت أبحث في «الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة»، منذ أن نشأت الإمارة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر، لم أتوقع أن يتضمن أحد فصول الصراع تهديد الأمن لدرجة تهديد وجود «الدولة الصغيرة».

.. إن الصنعة التي اتبعتها أسرة الصباح لحماية أمن الكويت، بالمخالفة خارجيا والمشاركة النسبية في الثروة والسلطة داخليا، بدا أنها قد تعرضت للإنتكاس .. فالصراع بين أسرة الصباح وأهل الديرة، أدى إلى حل مجلس الأمة وفرض الرقابة على الصحف .. وبدلا من أن تؤدي «الثروة النفطية» إلى دعم الأمن تحولت إلى «غنيمة».

ولم يمنع التحالف مع الأجانب إحتلال الكويت.

إن حالة الكويت تعد مثالا أوضح للدول الخليجية من حيث النشأة وغط العلاقات والمصالح داخليا وخارجيا .. فالدولة الخليجية «دولة صغيرة» أو «مدينة - دولة» فوق حقول النفط .. والدولة الخليجية وإن قاتلت مع الدولة القديمة الحديثة في الشكل والرموز إلا أنها لم تمر مثلها بمرحلة المجتمع القومي. ولذلك إستمر الولاء للقبيلة وليس للدولة - الشعب، فالقبيلة هي اللب والحقيقة. والدولة «قشر». والدفاع عن سيادة الدولة وأراضيها ومواردها غير الدفاع عن مضارب القبيلة .. فكان اللجوء إلى المحالفة الخارجية وتكديس الأسلحة.